عبدالكريم علي الحطاب(*)

مفتتحاً باب السجال مع الشيخ الصفار: (١-٣)

- **التقية في الإسلام أشد حرمة من أكل لحم الخنزير، وهي لدى أهل السنة رخصة ولديكم ركن.**
- **لا مقارنة بين حال الشيعة في المملكة وبين معاناة أهل السنة في إيران.**

(*) الرسالة: ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة المدينة، الجمعة ١ رمضان ١٤٢٥هـ - ١٥ أكتوبر ٢٠٠٤م.

(*) باحث سعودي متخصص في الفرق.

اطلعت على الحوار الشائق الذي قامت به (الرسالة) مع الشيخ حسن الصفار أحد أقطاب الطائفة الشيعية في مملكتنا الحبيبة، ولعلنا بمثل هذه الحوارات نخلق نوعاً من الشفافية بين أبناء الوطن الواحد سنة وشيعة مرتكزين على ما قامت به حكومتنا الرشيدة مؤخراً من فتح باب الحوار الوطني بغية الوصول إلى تلاحم مبني على أسس إسلامية شعارها: ديننا ووطننا واحد، فأشكرك على جرأتك التي ربما تواجه بعض النقد عليها، ولكنني أقول: لعلها بشارة خير إذا كنا نريد أن نطرح الأمور على حقيقتها لمعرفة الخير والحق (والحق أحق أن يتبع) بعيداً عن التعصب والإقصاء ومصادرة الرأي والرأي الآخر.

ومن خلال هذا المبدأ أكتب راداً على الشيخ حسن الصفار حول بعض إجاباته التي ذكرها من خلال ملحق (الرسالة) الموافق ١٤٢٥/٨/١٧هـ وأرجو من الشيخ حسن أن يتقبل ردودي ويعقب عليها؛ لأننا في النهاية نريد أن نصل إلى نقطة التقاء واضحة بعيده عن الشعارات البراقة، ولعلي أبدأ بردّ الشيخ حسن على السؤال الذي وجه إليه عن التقية فأجاب: «من المؤسف أن من نتائج الصراع المذهبي التنكر لبعض المفاهيم الدينية» (يعني: التقية مفهوم ديني يجري التنكر له بسبب الصراع المذهبي) ثم استطرد الشيخ في بيان أن التقية موجودة في كتاب الله، وساق أدلتها، وذكر أنها تكون «في موقع يخاف على نفسه الضرر ويحافظ فيها على رأيه وعقيدته حفاظاً على حياته ومصلحته».

أقول: إن دعوى الشيخ حسن أن هنالك من يتنكر لرخصة شرعها رب العزة والجلال في كتابه لعباده وهي (التقية) بداعي التعصب أمرٌ غير صحيح، ولم يقل أحد من أهل العلم أبداً بهذا القول، فلا أعرف من أين أتى الشيخ بهذه العبارة.

وهذه بعض أقوال أهل العلم، ذكر ابن كثير في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ وقوله سبحانه: ﴿إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ أي: من خاف في بعض البلدان والأوقات من شرهم (أي: الكافرين) فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته.

وقال الثوري: قال ابن عباس: ليس التقية بالعمل وإنما التقية باللسان.

ونقل القرطبي في تفسيره: إجماع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل أنه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان. وذكر أن هذا هو قول مالك والشافعي والكوفيين وقال: أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر فاختار القتل أعظم أجراً عند الله ممن اختار الرخصة (أي: التقية).

هذه بعض أقوال أهل العلم عن التقية، فأين الإنكار بداعي العصبية الذي ذكره الشيخ الصفار؟؟

إن ما ذكره الشيخ عن التقية في لقائه يتفق إلى حد بعيد مع ما ذكره أهل السنة، ولكن الإنكار الذي يعنيه الشيخ بدعوى العصبية هو إنكار التقية بالمفهوم الشيعي، وهو الذي لم يتطرق إليه ولم يوضحه، فخلط الأمرين معاً حتى يوهم القارئ بأن الفريقين يتفقان معاً في المعنى نفسه. وهذا ما سنناقشه بحول الله، ولكن قبل هذا يجب أن نوضح أن التقية في الإسلام أشد حرمة من أكل لحم الخنزير؛ إذ يجوز للمضطر أكل لحم الخنزير عند الشدة، وكذلك التقية تجوز في مثل تلك بحاله فقط، فلو أن إنساناً تنزه عن أكل لحم الخنزير في حالة الاضطرار أيضاً ومات فإنه آثم عند الله، وهذا بخلاف التقية؛ فإنه إذا لم يلجأ إليها في حالة الاضطرار ومات فإن له درجة وثواباً عند الله، فكأن رخصة أكل لحم الخنزير تنتقل إلى العزيمة، لكن لا تنتقل رخصة التقية إلى العزيمة بل إن من مات لدين الله ولم

يحتم التقية فإنه سيؤجر على موته هذا أجراً عظيماً، والعزيمة على كل حال أفضل من التقية، والتاريخ الإسلامي شاهد على ذلك، فما عاناه الحبيب ﷺ من أذى المشركين، وما تحمله الصحابة - رضي الله عنهم - من أذى في سبيل الله لم يجعلهم يتعذرون بالتقية، وهذا دليل على أن العزيمة هي الأصل والأفضل والأحسن.

أما لدى إخواننا الشيعة فلا وجود للعزيمة أبداً، والأمر يختلف تماماً عمّا ذكره الشيخ الصفار في تعريفه لها، فهم حوّلوا التقية من رخصة إلى عقيدة واجبة لا يجوز تركها إلى يوم القيامة، وإن تاركها بمنزلة تارك الصلاة وإنها تسعة أعشار الدين، ومن ضروريات مذهب التشيع، ولا يتم الإيمان إلا بها، وليست رخصة في حال الإكراه كما ذكر الشيخ الصفار، وإنما تكون وتقع من الشيعي لكل من خالفه بالمذهب.

يقول شيخهم الصدوق وهو صاحب أحد الكتب الأربعة المعتمدة لديهم: اعتقادنا في التقية أنها واجبة٠ من تركها بمنزلة من ترك الصلاة، ولا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله، وعن دين الإمامية، وخالف الله ورسوله والأئمة. (الاعتقادات، ١١٤) ويقول العاملي، وهو من كبار علمائهم المعتبرين: الأخبار متواترة صريحة في أن التقية باقية إلى أن يقوم القائم. (مرآة الأنوار، ٣٣٧) ويقول الخميني: وترك التقية من الموبقات التي تلقي صاحبها قعر جهنم، وهي توازي جحد النبوة والكفر بالله العظيم (المكاسب المحرمة، ١٦٢/٢).

وقد نسبوا إلى رسول الله ﷺ وبقية أهل البيت رحمهم الله روايات تؤيد هذا الاعتقاد: فرووا عن النبي أنه قال: تارك التقية كتارك الصلاة (جامع الأخبار، ٩٥ البحار، ٤١٢/٧٥) ومثله عن الصادق أنه قال: لو قلت: إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقاً (البحار، ١٨١/٥٠، ١٠٣/٦٧ كشف الغمة، ٢٥٢/٣) ورووا: تارك التقية كافر (فقه الرضا، ٣٣٨) وعن الباقر أنه قال: التقية من ديني ودين

آبائي، ولا إيمان - وفي لفظ: ولا دين -لمن لا تقية له (الكافي ٢/٢١٩، ٢٢٤) وعن الصادق أنه قال: إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له (الكافي ١/٢١٧، ٢/٢١٧) وقوله: يغفر الله للمؤمنين كل ذنب ويطهر منه الدنيا والآخرة ما خلا ذنبين: ترك التقية وتضييع حقوق الإخوان (وسائل الشيعة، ١١/٤٧٤، ١٦/٢٢٣). ولم يقتصر الأمر على هذا، بل وضعوا روايات ترغب في العمل بالتقية، فرووا عن الرسول أنه قال: مثل مؤمن لا تقية له كمثل جسد لا رأس له (تفسير العسكري، ٣٢٠) وعن زين العابدين أنه سئل: من أكمل الناس في خصال الخير؟ قال: أعملهم بالتقية (البحار، ٧٥/٤١٧)، وعن الباقر أنه قال للصادق رحمهما الله: ما خلق الله شيئاً أقر لعين أبيك من التقية، والتقية جنة المؤمن (الخصال، ١/١٤) وعنه أيضاً قال: إنكم على دين من كتمه أعزه الله ومن أذاعه أذله الله (الكافي، ٢/٢٢٢).

أقول: أين قول الله عز وجل: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ** ﴾.

ويروون أيضاً عن حبيب بن بشير عن الصادق أنه قال: سمعت أبي يقول: لا والله ما على وجه الأرض شيء أحب إليَّ من التقية، يا حبيب إنه من كانت له تقية رفعه الله، يا حبيب من لم يكن له تقية وضعه الله (الكافي، ٢/٢١٧).

بل هنالك روايات تشنع وترهب من ترك التقية قبل خروج المهدي المنتظر

فعن الصادق أنه قال: ليس منا من لم يلزم التقية (أمالي الطوسي، ٢٨٧) وعن الرضا أنه قال: من ترك التقية قبل خروج قائمنا فليس منا (كمال الدين، ٣٤٦).

وبعد أن عرضنا جزءاً يسيراً جداً من مكانة التقية وعظمها لديهم فأنا أستعجب وأستغرب كيف أن الشيخ الصفار أخذ يورد كلام أهل السنة في التقية ويظهر بأنها من المسلمات لدى الفريقين، وأنهم لا يختلفون عن سائر الفرق

الإسلامية في تعريف التقية بأنها رخصة وقتية يلجأ إليها المسلم في حال الضرورة؟

فكما أوردنا من كتبهم فإن التقية لدى إخواننا الشيعة ليست مشروعة في حال الضرورة فقط، لذلك تراهم قد وضعوا روايات تحث عليها دون توفر أسباب كالخوف أو الإكراه حتى تكون بذلك مسلكاً فطرياً عند الشيعة في حياتهم تصاحبهم حيث ذهبوا، فرووا مثلاً عن الصادق أنه قال: عليكم بالتقية فإنه ليس منا من لم يجعله شعاره ودثاره مع من يأمنه لتكون سجيته مع من يحذره (أمالي الطوسي، ٢٩٩) ويذكر الخميني في معرض كلامه عن أقسام التقية أن منها التقية المداراتية وعرفها بقوله: وهو تحبيب المخالفين وجر مودتهم من غير خوف ضرر كما في التقية خوفاً (الرسائل، ١٧٤/٢، حول أقسام التقية) ولاحظ قوله: من غير خوف ضرر. فهذا يؤكد خلاصة عقيدة التقية عند القوم من أنها لا تعلق لها بالضرر أو الخوف الذي من أجله شرعت التقية، بل قالها صراحةً: إن التقية واجبة من المخالفين ولو كان مأموناً وغير خائف على نفسه وغيره (الرسائل، ٢٠١/٢). ويضيف آخر: وقد تكون التقية مداراةً دون خوف وضرر فِعلِي لجلب مودة العامة والتحبيب بيننا وبينهم (بداية المعارف الإلهية، لمحسن الخرازي، ٤٣٠) ويقول آخر: ومنها التقية المستحبة، وتكون في الموارد التي لا يتوجه فيها للإنسان ضرر فِعلي وآني، ولكن من الممكن أن يلحقه الضرر في المستقبل، كترك مداراة العامة ومعاشرتهم (أجوبة الشبهات، لدستغيب، ١٥٩). وهكذا نجد أن شروط المشروعية كالخوف أو الضرر قد سقطت، وهي أصل جواز التقية، لنتبين شيئاً فشيئاً اختلاف تقية القوم عن مفهومها عند غيرهم من المسلمين. وليس كما فسرها الشيخ الصفار.

وأما تعذر الشيخ حسن بقوله: إن «هذا التوسع فرضته ظروف يعيشونها» ويقصد أن الشيعة عانوا الظلمات كما يذكرون في كتبهم بسبب عقيدتهم وتشيعهم،

فاضطروا للمحافظة على أنفسهم بالتوسع في باب التقية. فهذا الكلام منقوض جملةً وتفصيلاً من جوانب عدة منها:

أولاً: أن التوسع في أحكام الله وشرعه لا يجعل الفرع (رخصة التقية) أصلاً لا يقوم الدين ولا يقعد إلا به وتاركه لا دين له ولا صلاة كما أوردنا من كتبهم.

ثانيًا: أن دعوى وقوع الظلم والبلاء على الشيعة جعلهم يتوسعون في باب التقية مردود عليه؛ لأن هنالك من علماء أهل السنة من تعرض للتنكيل والتعذيب بل السجن، ولم تعرف التقية سبيلاً لهم بل صبروا واحتسبوا، وهذا هو الأصل، قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونْ﴾ وترك الباطل يسود تحت ستار التقية مدعاة لهدم الإسلام، وإليك نماذج ممّا عاناه علماء أهل السنة ولم يتعذروا بالتقية لمعرفتهم بمعناها.

فهذا أبوحنيفة النعمان رضي الله عنه عُذّب حتى قتل في سجن المنصور؛ لأن هواه كان مع أهل البيت، وكان مؤيداً لخروج زيد بن علي على الأمويين ومن بعده لخروج النفس الزكية محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي على العباسيين، وكذلك الإمام مالك رضي الله عنه ضرب بالسياط حتى خلعت كتفه، بسبب التأييد نفسه، وكذلك محنة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه المشهورة في كتب التاريخ أيام المأمون والمتوكل والواثق في مسألة خلق القرآن، التي مات بسببها الكثيرون كمحمد بن نوح في قيده وهو مرافق لابن حنبل حين أعيدا إلى بغداد، فمات في الطريق، ونعيم بن حماد الفقيه المحدث، ويوسف بن يحيى البوطي المصري صاحب الشافعي وخليفته على حلقته اللذان ماتا في السجن، والعالم الجليل أحمد بن نصر الخزاعي الذي قتله الواثق بنفسه بالسيف.

وسرد قصص البلاء والمحن التي نزلت بهؤلاء وغيرهم من علماء أهل السنة قد يطول ويخرجنا عن موضوعنا، ولكننا نريد أن نبين أن هؤلاء وغيرهم الكثير لم

يعتذروا بالتقية؛ لأنهم يعرفون مواضعها، ويعلمون أن صبرهم وبلاءهم فيه من الأجر العظيم، وليس العكس صحيح كما في كتب إخواننا الشيعة.

وقبل أن اختم مقالي أود التنبيه إلى نقطتين طرحهما الشيخ الصفار:

الأولى: دعواه أن يركز التعليم على المشتركات العامة وألا يكون هنالك تحريض ضد الآخر.

والثانية: قوله إن مناهج التعليم الديني في مناطق السنة في إيران تدرس وفق المنهج السني، وليس طبقاً للمذهب الشيعي. وقوله هذا يريد فيه أن كتب أهل السنة في بلادنا الحبيبة تدرس حتى في مناطق الشيعة.

أقول: أما النقطة الأولى فنحن بحاجة قبل طرح مثل هذه المقترحات إلى أن نمد أيدينا لبعض بغية الحق، وأن نفتح صدورنا وقلوبنا، وأن نخلق حوارات حقيقية شفافة بعيدة عن التهجم أو التحريض؛ فرسالة المصطفى ﷺ واحدة ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ**﴾ إذن هنالك خلل لابد من طرحه، فإن وجد أحد منا الحق عند الآخر سلم له، وبعدها تكون مثل هذه المقترحات.

أما النقطة الثانية فلا أعلم إن كان الشيخ الصفار مطلعاً على أحوال أهل السنة في إيران جيداً أم لا؟

فالدستور الإيراني ينص على ما ذكره الشيخ في أن مناطق السنة تدرس فيها كتب أهل السنة، ولكن الواقع غير ذلك تماماً فلا توجد منطقة من مناطق أهل السنة الآن يدرس فيها كتاب واحد من كتب أهل السنة والجماعة، وإذا أردنا أن نعرف حجم الإقصاء والتهميش والمعاناة التي يعيشها أهل السنة هناك فيكفينا أن نعرف أنه يعيش في طهران حوالي مليون شخص من أهل السنة، ولكن ليس لديهم أي مسجد أو مركز يصلون أو يجتمعون فيه، بينما توجد كنائس للنصارى واليهود ومعابد

للمجوس. كل ذلك تحت ذريعة الحفاظ على وحدة المسلمين (السنة والشيعة) وتجنب التفرقة بينهم، في حين أن للشيعة مساجد وحسينيات ومراكز في المناطق التي الأكثرية فيها للسنة. ويجب أن نشير إلى أن هناك مدناً كبيرة ليس فيها أي مسجد لأهل السنة مثل مدن: أصفهان، يزد، شيراز، ساوة، كرمان وغيرها من المدن. والحكومة الإيرانية قد قرّرت عدم السماح ببناء أي مسجد لأهل السنة في العاصمة طهران وفي مشهد وشيراز. فإن حرموا من مسجد يصلون فيه فلك أن تقيس حجم المعاناة وتدركها، ولولا الإطالة لذكرت أرقاماً ومعلومات يشيب الرأس منها عمّا يتكبده أهل السنة هناك، ولكنني أقولها وبكل صدق للشيخ حسن: لا مقارنة أبداً أبداً أبداً بين حال إخواننا الشيعة هنا وبين معاناة أهل السنة في إيران.

*****

عبدالكريم الحطاب مواصلاً مداخلاته (٢ - ٣)

كيف سيرد الشيخ الصفار على هذه الأدلة التي تثبت التجييش الطائفي ضد أهل السنة؟(*)

مرة أخرى نعود مع مكاشفات الشيخ حسن الصفار الثانية بتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٤هـ، وكم أتمنى من الشيخ أن يكون لديه الوقت الكافي للتعقيب على ردودي عليه؛ لأننا بحاجة للحوار أكثر من حاجتنا لأي شي آخر، وطالما أننا ملتزمون بآدابه وأخلاقياته فنحن سنبقى أبناء وطن واحد ونريد أن نجسد معنى الوحدة الحقيقة لتكوين قاعدة صلبه تمكننا من الانطلاق ونسيان الإقصاءات التي لم تزدنا إلا نفوراً وغربة مستندين إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾.

تكلم الشيخ حسن حول ما يدرس في الحوزة العلمية من كتب عقدية وذكر منها كتاب (تجريد الاعتقاد) وختم كلامه بقوله: «وكل هذه الكتب تطرح المعتقدات الشيعية بأدلتها بعيداً عن التشنج وتكفير الآخر وتجريحه أو التعبئة ضده»، ولعلي هنا أنقل للشيخ الصفار من الكتاب نفسه ص ٢٥٠ تحت عنوان المسألة التاسعة: أحكام المخالفين: «أقول: مُحاربو علي رضي الله عنه كَفَرَةٌ ومخالفوه فَسَقَة» والكلام لا يحتاج لبيان؛ فهذا نص صريح على كفر أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير ومعاوية وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم، فأين هو البعد عن التكفير الذي ذكره الشيخ فيما يدرس لديهم، ولعلي تعمدت النقل من الكتاب نفسه حتى أوضح أن

(*) الرسالة: ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة المدينة، الجمعة ١٥ رمضان ١٤٢٥هـ - ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٤م.

هنالك خلطاً وإلا فأمهات الكتب الشيعية الإمامية مليئة بالتكفير والتشنيج على كل من خالفهم في المنهج.

فها هو الصدوق صاحب أحد الكتب الأربعة المعتمدة لديهم في كتابه (رسالة الاعتقادات ١٠٣) يقول: «واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبى طالب رضي الله عنه والأئمة من بعده أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة محمد صلى الله عليه وسلم» ومعلوم أن منكر نبوة أي نبي كافر.

ويقول شيخهم يوسف البحراني في (الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة١٨/١٥٣): «وليت شعري أي فرق بين من كفر بالله سبحانه وتعالى ورسوله وبين من كفر بالأئمة مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين؟».

ويقول المجلسي الذي يلقبونه بالعلامة الحجة فخر الأمة في (بحار الأنوار٢٣/٣٩٠): «واعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده وفضل عليهم غيرهم يدل على أنهم مخلدون في النار»، ويقول شيخهم المامقاني في (تنقيح المقال١/٢٠٨): «وغاية ما يستفاد من الأخبار جريان حكم الكافر والمشرك في الآخرة على كل من لم يكن اثني عشري».

وبالنسبة لتجريح الآخرين فلعلي أورد قولاً لشيخهم الخوئي لمكانته العظيمة في الأوساط الشيعية في (مصباح الفقاهة١/٥٤٠): «إنه ثبت بالروايات والأدعية والزيارات جواز لعن المخالفين ووجوب البراءة منهم، وإكثار السب عليهم واتهامهم والوقيعة بهم أي: غيبتهم؛ لأنهم أهل البدع والريب»، فأين دعوى الشيخ أنه لا يوجد تجريح؟! بل زاد الخوئي بقوله: «بل لا شبهة في كفرهم»، ومثل هذه الأقوال مليئة كتب الشيعة بها، وللشيخ أن يراجع ما أوردناه ويقول رأيه بكل صراحة ووضوح.

وقد أنكر الشيخ الصفار تعبئة القاعدة الشيعية فكرياً وتجييشها ضد أهل السنة فإليك بعض الروايات وأقوال علماء معتبرين لديكم، يروي (الصدوق في علل الشرائع ١٠٦) و(الحر العاملي في وسائل الشيعه ٤٦٣/١٨) عن دواود بن فرقد: قال: قلت لأبي عبدالله: ما تقول في قتل الناصب؟ قال: «حلال الدم ولكنني أتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً أو تغرقه في ماء لكيلا يشهد به عليك فافعل»، قلت: فما ترى في ماله؟ قال: «تَوِّهْهُ ما قدرت عليه» وقد علق شيخهم نعمة الله الجزائري على هذه الرواية في (الأنوار النعمانية ٣٠٧/٢) بقوله: «جواز قتلهم واستباحة أموالهم».

وروى شيخ الطائفة لديهم الطوسي (تهذيب الأحكام ١٢٢/٤): عن أبي عبدالله أنه قال: «خذ مال الناصب حيثما وجدته وادفع إلينا الخمس»، وبهذه الرواية أفتى مرجعهم الخميني (تحرير الوسيلة ٣٥٢/١) بقوله: «والأقوى إلحاق الناصب بأهل الحرب في إباحة ما اغتنم منهم وتعلق الخمس به بل الظاهر جواز أخذ ماله أين وجد وبأي نحو كان ووجوب إخراج خمسه».

ومعلوم أن الناصب لدى أهل السنة والجماعة هم أولئك الذين نصبوا العداء لأهل البيت وأهل السنة يتبرؤون منهم ومن أفعالهم، ولكن الناصب لدى الشيعة هم أهل السنة جميعاً يقول نعمة الله الجزائري (الأنوار النعمانية ٣٠٧/٢) ما نصه: «ويؤيد هذا المعنى أن الأئمة وخواصهم أطلقوا لفظ الناصبي على أبي حنيفة وأمثاله مع أن أبا حنيفة لم يكن ممن نصب العداوة لأهل البيت - رضي الله عنهم - بل كان له انقطاع إليهم وكان يظهر لهم التودد»، ويقول شيخهم الدرازي (المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخرسانية ١٤٧): «بل أخبارهم تنادي بأن الناصب هو ما يقال له عندهم سنياً»، ويذكر في المصدر نفسه: «ولا كلام في أن المراد بالناصبة هم أهل التسنن» وبعد أن وضحت جانباً بسيطاً جداً لطرق الحكم على الآخرين في كتب الشيعة الإمامية أترك التعليق للشيخ الصفار على ما أوردت.

وردا على ما جاء في كتاب (تجريد الاعتقاد) هنالك ملاحظة مهمة لا يجب تجاوزها، فمن خلال بحثي في كتب الشيعة الإمامية لمدة طويلة جداً وعلى الرغم من أنها كتب لا تلزمنا لاعتقادنا بوجود التحريف فيها على أهل البيت - إلا أنني لم أجد رواية واحدة لعليّ رضي الله عنه يكفر فيها أحداً من أهل حربه، بل وجدت العكس وأنه كان يصفهم بإخوانه، وكان يدعو لهم، ففي (نهج البلاغة ٤٤٨) يصف علي ما جرى بينه وبين معاوية رضي الله عنه بقوله: «وكان بدء أمرنا أنّا التقينا والقوم من أهل الشام، والظاهر أن ربنا واحد ونبينا واحد ودعوتنا في الإسلام واحدة ولا نستزيدهم في الإيمان بالله والتصديق برسوله ولا يستزيدونا، والأمر واحد إلا ما اختلفنا فيه من دم عثمان ونحن منه براء»، وجاء عن جعفر الصادق: (قرب الإسناد٤٥ وبحار الأنوار٣٢/٣٢٤): «إن علياً كان يقول لأهل حربه: إنّا لم نقاتلهم على التكفير لهم، ولم نقاتلهم على التكفير لنا، ولكنا رأينا أنّا على الحق ورأوا أنهم على الحق».

وإنني لأعجب منهم، فإذا كان علي رضي الله عنه وهو الذي عاش الحرب والفتنه لم يكفر أحد من أهل حربه فكيف للشيعة أن يقبلوا بروايات أخرى؟! أليس علي رضي الله عنه هو خير من يصف لنا تلك الأحداث؟ وأترك للشيخ الصفار التعقيب على هذا.

وعقيدتنا نحن أهل السنة والجماعة فيما حصل بين صحابة رسول الله ﷺ واضحة وصريحة، أختصرها بقول ابن تيميه - رحمه الله: إنا نمسك عما شجر بينهم، ونقول: إن الروايات المروية في مساوئهم منها ما هو كذب ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير من وجهه والصحيح منه هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون. ونستكمل الأسبوع القادم وقفاتنا مع ما ذكره الشيخ الصفار.

وأعود لكلام الشيخ الصفار عند سؤاله عن صحة كتاب الكافي قال: «نحن الشيعة لا نتعامل مع كتاب الكافي كما يتعامل إخواننا أهل السنة مع الصحيحين»، وذكر أن: «كل علماء الشيعة يقولون ويتحدثون عن هذا الأمر»، ووضح بعدها الفرق

بين مدرسة المحدثين الذين يطبقون على صحة جميع ما جاء في كتبهم الأربعة ومدرسة الأصوليين الذين يأخذون ما صح وختم كلامه بقوله: «عندما يحاكموننا على أساس أحاديث وردت في الكافي المحاسبة عليه تشبه أن تحاسب أهل السنة على كل أحاديث مسند أحمد».

ولي وقفات عدة حول ما ذكره الشيخ:

أولها: أن الشيعة يعدون وجود الصحيحين لدى أهل السنة مطعناً ولذلك أورد الشيخ تشبيه الصحيحين بمدرسة المحدثين لديهم، وهذا خطأ عظيم جداً.

وأنا أدعو الشيخ الصفار وجميع الشيعة إلى الاطلاع على طرق تخريج الحديث وكيفية نقله لدى أهل السنة والجماعة، فعلم نقد الحديث والبحث في رجاله عرف منذ صغار الصحابة رضوان الله عليهم فها هو ابن عباس يعرض عن بشير العدوي وهو ثقة عندما كان يحدثه ويقول: قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديث، ولا ينظر إليه، فقال بشير: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرت أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف» (مقدمة صحيح مسلم١٣) ولاحظ كلمة ابن عباس (كنا) أي: إن الأمر لا يتعلق به وحده وإنما بمن يروي وينقل الأحاديث من الثقات.

وقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه أيضاً عن محمد بن سيرين أنه قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم. وأين سيرين من كبار التابعين وقد استعمل صيغة الجمع للماضي البعيد، فلا يكون قصده إلا الصحابة الذين شهدوا الفتن، ورأوا شيوع الكذب. وألف العلماء في تلك القرون كتباً صنفوا فيها الرجال، وبينوا حالهم، فليس الأمر هوى.

إن نقل الأحاديث لدى أهل السنة والجماعة أبهر الكثير من المستشرقين الذين وقفوا حيارى أمام هذا الفن الذي امتازوا به عن غيرهم.

أما لدى إخواننا فلعل الشيخ الصفار يعلم أن أول كتاب كتب بالرجال لديهم عام ٣٨٠ هـ وهو كتاب رجال الكشي، فانظر الفرق الزمني بين الفريقين، وهذا الكتاب - باعتراف علماء شيعة - جمع المتناقضات، فلو أخذنا على سبيل المثال أحد أكبر رواة الشيعة، وهو زرارة بن أعين فالكشي في كتابه قد وثقه وأورد روايات لجعفر الصادق تلعنه وتذمه؟؟ بل حتى في وقتنا الحالي لا يوجد كتاب شيعي واحد يجمع الأحاديث الضعيفة في حين أن أهل السنة والجماعة مليئة مكتباتهم بمثل هذه الكتب؛ لأن القاعدة التي سار عليها السلف الصالح في جمع الأحاديث: «أن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم» (صحيح مسلم ٩).

وهذا الكلام أوردته من باب التوضيح ولئلا يكون هنالك توهم ومقارنة وخلط، فقد أطبقت الأمة على صحة كتابي الإمامين البخاري ومسلم رحمها الله تعالى وأجزل لهم الثواب، والأمة لا تجتمع على خطأ.

ثانياً: أن صحة كتاب الكافي لم تقتصر على الإخباريين فقط، فقد شهد بعض الأصوليين بصحة الكتاب، وليس الأمر كما ذكر الشيخ الصفار أن: «كل علماء الشيعة يقولون بذلك - أي: بعدم صحة الكتاب» وأنا لا أجد غرابة في هذا الأمر؛ فالتناقض أمر معتاد في أقوال علماء، وهذا التناقض جعل كل مدرسة تكفّر أختها، وهذا معروف لمن يقرأ ما دار بينهم، ولكنني سأركز هنا على إيراد أقوال تدلل على صحة كتاب الكافي لدى الشيعة.

فالكليني نفسه ذكر صحة كتابه عندما سأله أحدهم عن أحاديث أهل البيت، ففي مقدمته ص ٨: «وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كافٍ يجمع (فيه) من

جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل»، وأترك لأحد كبار علماء الشيعة شرح هذه الكلمات (وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي ج ٣ . ص ١٩٦) يقول: «وهو صريح - أيضاً - في الشهادة بصحة أحاديث كتابه لوجوه منها: قوله: (بالآثار الصحيحة). ومعلوم أنه لم يذكر فيه قاعدة يميز بها الصحيح عن غيره لو كان فيه غير صحيح، ولا كان اصطلاح المتأخرين موجوداً في زمانه - قطعاً - كما يأتي. فعلم أن كل ما فيه صحيح باصطلاح القدماء، بمعنى الثابت عن المعصوم بالقرائن القطعية أو التواتر. ومنها: وصفة لكتابه بالأوصاف المذكورة البليغة التي يستلزم ثبوت أحاديثه كما لا يخفى. ومنها: ما ذكره من أنه صنف الكتاب لإزالة حيرة السائل. ومعلوم أنه لو لفّق كتاباً من الصحيح وغيره، وما ثبت من الأخبار وما لم يثبت، لزاد السائل حيرة وإشكالاً».

(وفي الكليني والكافي - الشيخ عبد الرسول الغفاري ص ٣٩١): «ولما قدر الكليني هذه الحاجة والضرورة شرع في كتابه (الكافي)، وحرص على أن لا يقتني إلا ما صحّ من الأخبار الواردة عن أهل بيت العصمة - رضي الله عنهم -، لهذا جهد نفسه في مدة عشرين سنة يقابل بين الأخبار، ويدقّق فيها، ويبحث عن أسانيدها ورواتها ومتونها، وكل شيء يستدعي الفحص والتمحيص، علماً أنه عاش مدة الغيبة الصغرى، وكان على مقربة من النواب الأربعة، إذ عاصرهم، وكان يختلف إليهم وإلى الأبواب وكلاءُ الإمام، فلا يستبعد أن كتابه قد اطلّع عليه الوكلاء ونواب الإمام، بل من الطبيعي والإنصاف أن يطلّعوا عليه، بل لا يخلو الأمر».

وقال الفيض الكاشاني بعد الثناء على الكتب الأربعة: «والكافي أشرفها وأعظمها وأوثقها وأتمها وأجمعها»، (مقدمة المحقق للكافي ص ٩ مع اعترافه بأن المجلسي وصف كتاب الكافي بأن أكثر أحاديثه غير صحيحة).

وقال آغا بزرك الطهراني: «هو أجلّ الكتب الأربعة الأصول المعتمد عليها، لم يكتب مثله في المنقول من آل الرسول». (الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢٤٥/١٧).

وأختم استدلالاتي برجل يعرفه الشيعة جميعهم ومكانته معروفة بينهم وهو مؤلف كتاب المراجعات الذي أُلّف على لسان شيخ الأزهر بعد وفاته، قال عبد الحسين شرف الدين الموسوي في (المراجعات ٣٣٥ مراجعة ١١٠): «وأحسن ما جمع منها الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان وهي الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة، ومضامينها مقطوع بصحتها، والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها».

ولقد تعمدت أن أنقل عن علماء لا يختلف الشيعة في مكانتهم وقدرهم، ولعل النقل الأخير لكلام عبد الحسين شرف الدين - وهو من الأصوليين - دليل واضح على مذكرته من أن التناقض أمر معتاد فيما يذكره علماء الشيعة حول كتبهم ورواياتهم، وهنا أوجه السؤال للشيخ الصفار: ما رأيك في هذه النقولات؟ ألسنا بحاجة يا شيخ لمن يقوم من أمثالك بتنقيح الكتب لديكم وإخراج مؤلفات تصنف الأحاديث الضعيفة من الأحاديث الصحيحة؟

ثالثاً: أن تشبيه الشيخ محاسبتنا لهم على ما ورد في الكافي كما لو حاسبونا على ما جاء في مسند الإمام أحمد أمر مردود عليه؛ لأن الكليني أورد تزكيته لكتابه في مقدمته كما ذكرنا، أما الإمام أحمد فقد روى ما اشتهر، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم، ويدل على ذلك قول ابنه عبد الله: قلت لأبي: ما تقول في حديث ربعى بن خراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز عن أبي رواد؟ قلت: نعم. قال: الأحاديث بخلافه. قلت: فقد ذكرته في المسند؟ قال: قصدت في المسند المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صحّ عندي لم أروِ من هذا المسند إلا الشيء اليسير. وقد طعن الإمام أحمد في أحاديث كثيرة من المسند، وردّ كثيراً مما روى ولم يقل به، ولم يجعله مذهباً له (المسند تحقيق شاكر ٧٥/١).

ثم ذكر الشيخ الصفار أن بداية الخلاف بين السنة والشيعة كما يقول: «خلاف سياسي حول مسألة الخلافة والإمامة، لكن ما لبث أن تحول إلى إيجاد مبررات دينية وشرعية لكل طرف»، وذكر سبب هذا الخلاف كما يراه ببيعة السقيفة لأبي بكر رضي الله عنه وأنه «حصل اعتراض عند بني هاشم» ومنذ ذلك الحين تأسس الموقف الشيعي المعارض وسلّم علي رضي الله عنه بالأمر، والسبب الذي أورده «حفاظاً على وحدة الأمة ومصلحة الدين».

وقبل الرد على الشيخ حسن لا بد من توضيح فكرة الإمامة بالمفهوم الشيعي حتى تتضح الصورة أكثر، فالشيعة يعتقدون ويزعمون بأن علياً رضي الله عنه وصي لرسول الله ومنصب من فوق سبع سماوات وأنه معصوم لا يخطئ هو وأحد عشر من أبنائه وهم الأئمة في معتقدهم الذين نص الله كما يقولون على توليهم إمامة الناس واحداً بعد الآخر، ومنكر إمامة واحد منهم كافر كما بينت في أول المقال، ولا يسبقهم بالفضل والمكانة إلا أولو العزم من الرسل، أما باقي الأنبياء ففي معتقدهم أنه لا شك في أن أئمتهم أفضل منهم، لذلك فهم يعدون بيعة الصديق رضي الله عنه مخالفة لأمر الله، لذلك أورد الشيخ حسن قوله: إن الخلاف بدأ في سقيفة بني ساعدة لحصول البيعة الأولى فيها لأبي بكر.

أقول: إن التشيع نشأ في عام ٣٥ هـ عندما حصلت الفتنة بين الصحابة رضوان الله عليهم، فمن كان في صف علي عرف بشيعة علي، ومن كان في صف معاوية عرف بشيعة معاوية، وهو أشبه ما يكون بحزب سياسي، ولم يعرف التشيع، بل لا وجود له ولا لعقائده قبل ذلك التاريخ، فعلي رضي الله عنه وبنو هاشم بايعوا الصديق رضي الله عنه ورأوا أحقيته بالخلافة، ولم يكن هنالك اعتزال كما ذكر الشيخ الصفار، وما حصل في سقيفة بني ساعدة حضره كبار المهاجرين والأنصار، والبيعة تعقد بالإجماع لا بالكل، وهذا ما سأورده من قول علي رضي الله عنه في كتب الشيعة أنفسهم، وفي اليوم الثاني تمت البيعة

العامة لأبي بكر في مسجد رسول الله ﷺ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة المنقحة في فضل الصديق رضي الله عنه وأحقيته بالخلافة في كتب أهل السنة والجماعة، ولأنني ألزمت نفسي بالرد على الشيخ الصفار من كتبه فسأكتفي بذكر بعض أقوال علي رضي الله عنه التي تؤكد ما ذكرته، فها هو علي يصف لنا بيعته للصديق يقول: «فمشيت عند ذلك إلى أبي بكر، فبايعته ونهضت في تلك الأحداث حتى زاغ الباطل، وزهق الباطل، وكانت كلمة الله هي العليا، ولو كره الكافرون، فتولى أبو بكر فيسّر وسدد وقارب واقتصد، فصحبته مناصحاً، وأطعته فيما أطاع الله فيه جاهداً»، (الغارات: الثقفي: ٢٠٣).

وكتب علي إلى معاوية رضي الله عنه يقول له: «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضاً»، (الشريف الرضي: نهج البلاغة٣٦٦). والنص الأخير جاء في كتاب يقدسه الشيعة ويطبق كثير من علمائهم على تواتر خطبه، والنص فيه دلاله واضحة على إيمان علي بمشروعية خلافة من قبله، وأنها تمت برضا من أصحاب رسول الله ﷺ، لذا دلل على شرعية خلافته أيضاً بصدورها منهم (أي من الصحابة) وقال: «إنما الشورى للمهاجرين والأنصار» ولو كان يؤمن بالنص والتنصيب الذي تزعمه الشيعة الآن لما صدر منه هذا القول.

وهنالك فائدة أخرى وضحها لنا علي رضي الله عنه بقوله: «ما كان للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد» دلالة على أن من غاب عن عقد البيعة ليس له الحق في رد ما اجتمع عليه المهاجرون والأنصار؛ لأن رأي الواحد لا يؤثر في الإجماع، ولعل هذا دليل واضح وصريح لمن أراد أن يقول إن علياً رضي الله عنه لم يكن في السقيفة يومها.

وقد واجه علي الناس حين تزاحموا على بيعته بعد مقتل عثمان بقوله: «دعوني والتمسوا غيري... وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً»، (الشريف الرضي: نهج البلاغة شرح محمد عبده ١/١٨١) والسؤال هنا: ما الدافع إلى أن يقول علي مثل هذا الكلام إن كان يرى - كما تقول الشيعة - أنه الخليفة المفروض من الله؟ كيف يرد الناس عمن فرض عليهم طاعته والانقياد له؟ كيف يرى الخيرية في أن يكون وزيراً بدلاً من أن يكون أميراً وهو المنصب من الله كما تقول الشيعة؟

أما أقوال الشيخ الصفار بأن علياً سلم بالأمر الواقع: «حفاظاً على وحدة الأمة ومصلحة الدين» فإنني أسأل الشيخ الصفار: أين هي الوحدة التي تم الحفاظ عليها لو سلمنا جدلاً بأن كلامك صحيح؟ فهل السنة والشيعة الإمامية على مر السنين اتفقوا في معتقداتهم؟ إن هذا المبرر الذي ذكره الشيخ لا يقبله عاقل أبداً. وفيه مطعن على علي رضي الله عنه.

فإذا كان علي كما تقول الشيعة منصب من الله ومفروض طاعته وولايته عرضت على السماوات والأرض ثم يبايع أبا بكر وعمر وعثمان أكثر من عشرين سنة و لم يطالب بالإمامة لنفسه بحجة المحافظة على مصلحة الدين فهذا معناه أن علياً قد عصى الله، ولم ينفذ ما أمره الله به مهما كانت الظروف، فالرسول ﷺ عندما جاءه الأمر الإلهي بالتبليغ تحمل المشاق وصدح بدعوة الحق، ولا يوجد معه إلا القليل ولم يتعذر بقلة العدد؛ لأنه يعلم أن هذا تكليف، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ﴾ فكيف يسيغ الشيخ الصفار العذر لعلي في أمر كلفه الله به ولم يؤده؟ ونحن نقول إن علياً رضي الله عنه من أتقى الناس وأعبدهم وأزهدهم، وحاشا له أن يعصي الله فيما أمره كما تزعم الشيعة.

وتحدث الشيخ الصفار حول الخلاف بين السنة والشيعة وذكر أنه (في الأصول أي: في جزيئات وتفاصيل أصول الإسلام لا في ذات الأصول) ثم استطرد في ذكر ما يتفق عليه. ولعلي أترك الشريف المرتضى يرد على الشيخ الصفار في كتابه (رسائل المرتضى ١/١٥٤): تحت عنوان (حكم المخالف في الفروع والأصول): سئل عن الخلاف في فروع الدين: هل يجري مجرى الخلاف في أصول الدين؟ فأجاب: إن فروع الدين عندنا كأصوله في أن لكل واحد منها أدلة قاطعة... والشيعة الإمامية مطبقة إلا من شذ عنها على أن مخالفها في الفروع كمخالفها في الأصول) فالشيخ المرتضى هنا يورد أن المخالف في الفروع كالمخالف في الأصول، فكيف للشيخ الصفار أن يورد أن الخلاف ليس في ذات الأصول بيننا؟

وقد وصف الشيخ الصفار قضية ابن العلقمي بأنها قضية مختلقه مع العلم بأن كتب التاريخ قد ذكرت تلك القصة، واشتهر أمرها، ولكنني سأودر للشيخ الصفار من كتب الشيعة أدلة لا تحتاج لبيان في أن ابن العلقمي ومحمد بن نصير الطوسي الشيعيين كانا السببين الرئيسين في سقوط الدولة العباسية وسفك دماء أكثر من ثمانمائة ألف مسلم في العراق، والقصة حقيقية وليست مختلقه. يقول علامتهم المتّبع الميرزا محمد باقر الموسوي في (روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ٣/١ ..) في ترجمته لنصير الدين الطوسي (هو المحقق المتكلم الحكيم المتبحر الجليل... ومن جملة أمره المشهور المعروف المنقول حكاية استيزاره للسلطان المحتشم في محروسة إيران هولاكو خان بن تولي خان جنكيز خان من عظماء سلاطين التاتارية وأتراك المغول ومجيئه في موكب السلطان المؤيد مع كمال الاستعداد إلى دار السلام بغداد لإرشاد العباد وإصلاح البلاد وقطع دابر سلسة البغي والفاسد، وإخماد دائرة الجور، والإلباس بإبداد دائرة ملك بني العباس، وإيقاع القتل العام من أتباع أولئك الطغاة إلى أن أسال من دمائهم الأقذار كأمثال الأنهار

بها في ماء دجلة ومنها إلى نار جهنم دار البوار ومحل الأشقياء والأشرار) والخميني أيضاً بارك هذا العمل وعده نصرة للإسلام كما جاء عنه في كتابه (الحكومة الإسلامية ١٤٢) حيث قال: «وإذا كانت ظروف التقية تلزم أحداً منا بالدخول في ركب السلاطين فهنا يجب الامتناع عن ذلك حتى لو أدى الامتناع إلى قتله إلا أن يكون في دخوله الشكلي نصر حقيقي للإسلام والمسلمين مثل دخول علي بن يقطين ونصير الدين الطوسي رحمهما الله» وعلي بن يقطين هذا شيعي هدم السجن على خمسمائة من سجناء السنة، وأورد قصته شيخهم نعمة الله الجزائري مفتخراً بعمله في كتابه (الأنوار النعمانية ٣٠٨/٢).

وأما ابن العلقمي فقد حاول كثير من المتأخرين إنكار أمره عند المؤرخين وليس الشيخ الصفار أول من أنكر هذه الشخصية وفعلها، ولكنني أضع بين يدي كل قارئ باحث عن الحقيقة شهادة مهمة جداً لأحد كبار المؤرخين تتوافر فيه ثلاث صفات، الأولى: أن الشيعة يعدونه من رجالهم، والثانية: أنه من بغداد، والثالثة: أنه متوفى سنة ٦٧٤هـ.

إذن فهو شيعي معاصر للحادثة وهو الإمام الفقيه علي بن أنجب المعروف بابن الساعي الذي شهد بجريمة ابن العلقمي فقال: «.. وفي أيامه (أي المستعصم) استولت التتار على بغداد، وقتلوا الخليفة، وبه انقضت الدولة العباسية من أرض العراق، وسببه أن وزير الخليفة مؤيد الدين ابن العلقمي كان رافضياً... ثم ساق القصة الشهيرة». (مختصر أخبار الخلفاء ١٣٦) وابن الساعي هذا ذكره محسن الأمين من رجال الشيعة فقال: «علي بن أنجب البغدادي المعروف بابن الساعي له أخبار الخلفاء ت ٦٧٤هـ». (أعيان الشيعة ٣٠٥/١).

فأين هي القصة المختلقة التي ذكرها الشيخ الصفار، فالشاهد هنا شيعي، والأقوال صريحة وأترك للقارئ وللشيخ الحكم؟

أخيراً وليس آخراً تعمدت عدم نقل كثير من النصوص والأقوال لعلماء الشيعة الإمامية لما فيها من تشنيع، وآمل من ذلك خلق نوع من الحوار الحقيقي، وتخفيف حدة الخطاب حتى تستمر مثل هذه الحوارات التي لا نريد من ورائها إلا معرفة الحقيقة.

*****

عبدالكريم الحطاب منهياً مداخلته (٣-٣)

لماذا أنكر الشيخ الصفار القول بتحريف القرآن لدى الشيعة بدلاً من التبرؤ من تلك الأقوال في طائفته؟

من قواعد أهل السنة والجماعة في الحكم على الآخرين تقديم حسن الظن بالمسلم، وأصل هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾، ولعل القارئ لردودي على الشيخ الصفار يجد هذه القاعدة واضحة وجلية بتجنبي التعليق على كثير من الروايات التي أوردها من كتب الشيعة الإمامية بغية تخفيف حدة الحوار، وحتى نكون صادقين مع أنفسنا، فالاختلاف لا بد منه ولا بد من طرحه، ولم يزدنا البعد عن بعضنا في الماضي إلا جفاء وغلظة. والصراحة والوضوح فيما نقول ونكتب قد تجعلنا نصل إلى مبتغانا، أما تعليق الأمور وإطلاق الشعارات وإنكار الحقائق فستجعلنا نبحث عن شيء مفقود في وقت نحن بأمس الحاجة فيه إلى الوضوح، فأرجو من الطرفين ألا ينزعجوا من الخلاف طالما أن هنالك مساحة لإبداء الرأي، وكيف يكون الحوار حواراً دون اختلاف؟ فلتتسع الصدور لما نكتب، ولنراجع لعل الله أن يفتح علينا جميعاً ويجمعنا على كلمة التوحيد الصافية النقية.

سأتجاوز الحديث عما ذكره الشيخ الصفار عن المرجعين الشيرازي وتأثره به والخميني واندهاشه وإعجابه بكتبه لتحفظي على الكثير مما جاء في كتبهما وحتى لا يفهم أنني أبحث عن حجة لتعقيب دون سبب، وأما أوضاع إخواننا أهل السنة في إيران فلأن حديثي عنهم أصبح يفهم بأنه نوع من المقايضة بأوضاع الشيعة هنا، ولأفوت الفرصة على أولئك لذا سأفرد لهم بمشيئة الله موضوعاً كاملاً أسأل الله أن يرى النور قريباً على الرسالة.

تحدث الشيخ الصفار عن مكامن الخلاف بين الطائفتين - سنة وشيعة - وحددها بنقطتين:

النقطة الأولى: موضوع الإمامة، وقد رددت على هذا الموضوع في مقالي السابق وبينت أن منكر إمامة واحد من أئمتهم كافر بمعتقدهم، ولكن الشيخ الصفار ختم كلامه بشيء لم يسبقه به أحد من علمائه ولم تنقله كتبه، فقال: «ومادام الخلاف في الأحقية والأولوية - يقصد الإمامة - ضمن الإطار النظري والاعتقادي، فالأمر سهل لا يستلزم الخصام». وهذا الكلام مخالف لأصل من أصول عقيدة الإمامة؛ فإن كان هذا رأي الشيخ الصفار الخاص به فنحن قد قطعنا شوطاً كبيراً في حوارنا، وإن كان غير ذلك فأترك للشيخ الصفار أن يوضح.

النقطة الثانية: تحديد المرجعية لدى الطرفين، وهنا خلط الشيخ خلطاً عجيباً حين قال: «إن أهل السنة يرون المرجعية هم الصحابة... والشيعة يرون المرجعية أهل البيت».

أقول: إن أهل السنة يرون المرجعية بعد كتاب الله سنة رسوله ﷺ التي نقلها لنا الصحابة وأهل البيت جميعاً، وكلمة الصحابة كلمة عامة شاملة تشمل أهل البيت، فالصحابي هو كل من رأى الرسول ﷺ وآمن به ومات على ذلك، لذا فعلي والحسن والحسين والعباس وابنه عبد الله وجعفر وغيرهم كل هؤلاء من صحابة رسول الله ومن أهل بيته، فمن أين جاء الشيخ الصفار بهذا الفصل العجيب الغريب؟

ثم أورد الشيخ الصفار أدلته على هذه المرجعية بما يراه فذكر حديث زيد بن أرقم قوله ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي كتاب الله وعترة أهل بيتي» وأراد بهذا الحديث أن يقول إن الشيعة الإمامية متمسكة بكتاب الله وأهل البيت، وهذا ما سأرد عليه وأبين حقيقته، ولكن الشيخ الصفار ذكر أمراً غريباً آخر

بقوله: «إن حديث كتاب الله وسنتي لم يثبت لدى الشيعة» و مع أن الحديث موجود في كتبهم، ولكن يكفي أن كتاب الله عز وجل قد نص على اتباع الكتاب والسنة، فلا حاجة لنا في أي مصدر بعد ذلك يثبته أو ينفيه، وسأورد الأدلة في محلها.

أقول: إن الشيخ الصفار تكلم بما يعتقده، ومن حقي كواحد من أهل السنة أن أوضح ما أعتقده، إن ادعاءه اتباع الشيعة الإمامية كتاب الله وأهل البيت رحمهم الله واستدلاله بحديثين أمر لا يكفي لتصديق هذه الدعوى لمن لا يعرف عقيدة الإمامية، والادعاء في العرف قد يكون صائباً، وقد يكون خاطئاً، لذلك وقبل الانجراف وراء هذا الادعاء بقبوله أو رفضه يجب الرجوع لأمهات الكتب الشيعة والتحقق ومعرفة آراء علمائه في كتاب الله وأهل البيت ومن ثمّ يكون الحكم.

أولاً: دعواه التمسك بكتاب الله: لعل الشيخ الصفار (أنكر ما يثار حول الشيعة من القول بتحريف القرآن) ولو كان هذا رأيه بالمسالة، وأظنه كذلك لم يكن هنالك إشكال، ولكن أن ينسب هذا الإنكار إلى علماء الطائفة الشيعة برمتها ويعدّ القول بالتحريف أمراً شاذاً فهذا أمر غير صحيح، فكبار علمائكم المعتبرون نصوا على التحريف صراحة واعترفوا به، بل نقل بعضهم الإجماع على ذلك:

قال الشيخ المفيد: «إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان». أوائل المقالات: ص ٩١ .

أبو الحسن العاملي: «اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شيء من التغييرات، وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات» (المقدمة الثانية

لتفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار ص ٣٦ وطبعت هذه كمقدمة لتفسير البرهان للبحراني).

نعمة الله الجزائري: «إن التسليم بتواتره عن الوحي الإلهي، وكون الكل قد نزل به الروح الأمين يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة، الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً، ومادةً، وإعراباً، مع أن أصحابنا قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها» (الأنوار النعمانية ج ٢ ص ٣٥٧).

العلامة الحجة السيد عدنان البحراني قال: «الأخبار التي لا تحصى (أي: أخبار التحريف) كثيرة، وقد تجاوزت حد التواتر» (مشارق الشموس الدرية) منشورات المكتبة العدنانية – البحرين ص ١٢٦ .

ويكفي أن نعرف أن أحد كبار علماء الإمامية ألفّ كتاباً سمّاه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) وهو النور الطبرسي، جمع فيه أكثر من ألفي رواية محرفة بزعمه، ولم يتكلم فيه أحد، أو يرد عليه، بل عندما تقرأ ترجمته في كتبهم يصفونه بالعالم العلامة التقي.

ولعلي أوردت للشيخ الصفار أقوالاً صريحة وليست روايات، حتى لا يكون هنالك تعذر بضعف الرواية، بل إن هنالك روايات صححت ووثقت تنص على التحريف، فعالمكم محمد باقر المجلسي في معرض شرحه لحديث هشام بن سالم عن أبي عبد الله قال: «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية» قال عن هذا الحديث: موثق، وفي بعض النسخ عن هشام بن سالم موضع هارون بن سالم، فالخبر صحيح. ولا يخفى أن هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى (مرآة العقول الجزء الثاني عشر ص ٥٢٥).

وأما استدلال الشيخ الصفار بحفظ القرآن بنقله لقول لعالمه الصدوق: «اعتقادنا أن القرآن... هو ما بين الدفتين..» فالغريب أنه بدل أن يؤيد علماؤك هذا القول طعنوا فيه، فنعمة الله الجزائري في كتابه (الأنوار النعمانية٢/٣٥٧) والطبرسي في كتابه (فصل الخطاب ٣٤) ذكروا أن هذا الكلام جاء من الصدوق لأسباب ووجوه منها التقية، واستدلوا على كلامهم بأن الصدوق نفسه نقل روايات تحريف في كتبه.

ثم إن الشيخ الصفار لمز أهل السنة بالتحريف بقوله: «ونحن مع تحفظنا على بعض أنواع النسخ الثابتة كنسخ التلاوة» وهذا قول كبار علمائه قبله كالخوئي، فالشيعة يعدون نسخ التلاوة وبقاء الحكم - وهو نوع من أنواع النسخ الثابتة لدينا ولها أدلتها وهي معروفة - نوعاً من التحريف لدى أهل السنة، ولن أدخل في بحث علمي في هذه المسألة، ولكن يكفي أن أبين أن الشيخ الصفار - وهو طالب علم حوزوي - ليس لديه الاطلاع الكافي على كتبه، وإلا لما رمى أهل السنة بهذا الأمر، ونسخ التلاوة وبقاء الحكم مدون في كتبه مع أنها لا تلزمنا.

قال المفيد: «اتفق العلماء على جواز نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس ونسخهما معاً خلافاً لطائفة شاذة من المعتزلة» (أوائل المقالات ص٢١٩) قال الطوسي وهو شيخ الطائفة: «وقالت فرقة رابعة: يجوز نسخ التلاوة وحدها، والحكم وحده، ونسخهما معاً: وهو الصحيح» (تفسير التبيان١/٣٩٥).

وقبل الانتقال إلى النقطة الثانية أقول: لماذا أنكر الصفار القول بالتحريف لديهم بدل أن يتبرأ من هذه الأقوال؟ وإذا كانت هذه أقوال كبار علمائكم المعتبرين في كتاب الله عز وجل الذي تكفل الله بحفظه فمن باب أولى أن يكون الطعن في كلام أهل البيت.

ثانياً: دعواه التمسك بأهل البيت رحمهم الله: يعد الشيعة أهل البيت هم علي وفاطمة - رضي الله عنهما - وأحد عشر من أبنائهما فقط، ويخرجون الباقي من محيط أهل البيت مع أن القرآن الكريم أثبت دخول أمهات المؤمنين - رضي الله عنهن - في لفظ أهل البيت في سورة الأحزاب، بل جاء لفظ أهل البيت لزوجه فقط دون الأبناء في قصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام حين خاطبت الملائكة زوجه: ﴿**قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**﴾ (هود:٧٣) وقوله تعالى في قصة موسى عليه السلام ولم يكن معه إلا زوجه: ﴿**فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ**﴾ والقرآن الكريم نزل عربياً بليغاً وبالرجوع إلى كتاب الله والسنة ومعاني الكلمات والألفاظ في قواميس اللغة العربية نجد أن أهل البيت هم زوجات وبنات الرسول ﷺ وآل علي وآل جعفر وآل العباس، والعجيب أن الشيعة الإمامية يخرجون أبناء الحسن ابن علي من لفظ أهل البيت، فالأمر لديهم ليس فيه قاعدة واضحة جلية، ولْنَرَ الآن دعوى الشيخ الصفار اتباع أهل البيت رحمهم الله.

قال الطوسي وهو شيخ الطائفة لديهم في (كتابه الاقتصاد فيما يتعلق في الاعتقاد ٣٦٥): «عائشة كانت مصرّة على حربها لعلي، ولم تتب، وهذا يدل على كفرها وبقائها عليه» وذكر ذلك البياضي في (الصراط المستقيم ١٨٧/١).

وقال المجلسي وهو الملقب بفخر الأمة معلقاً على آية ﴿**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ**﴾ في كتابه (بحار الأنوار ٣٣/٢٢): «لا يخفى على الناقد البصير والفطن الخبير ما في تلك الآيات من التعريض، بل التصريح بنفاق عائشة وحفصة وكفرهما». ومما أوردوه في حق عائشة رضي الله عنها ما أسنده العياشي في (تفسيره ٢٦٩/٢) إلى جعفر الصادق كذباً وزوراً في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا**﴾ عائشة هي من نكثت إيمانها. وقد نص على ذلك (المجلسي في بحارالأنوار٤٥٤/٧ والبحراني في البرهان ٢٨٣/٢).

بل إن البياضي في تفسيره (الصراط المستقيم) صنف فصلين سمى أحدهما فصلاً في أم الشرور يعني عائشة، والفصل الآخر فصل في أختها ويعني حفصة.. والروايات مستفيضة في الطعن في أمهات المؤمنين وهن من أهل البيت.

بل زاد الأمر أن هنالك من علمائهم من قال إن زينب ورقية وأم كلثوم وهن من أهل البيت لسُنَ بنات رسول الله ﷺ والعياذ بالله، مع أن القرآن نص عليهم بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ومن هؤلاء العلماء أبو القاسم الكوفي في كتابه (الاستغاثة في بدع الثلاثة ٧٥/١) والتستري في كتابه (إحقاق الحق ٢٥٠) ومحمد علي الطباطبائي في تعليقه على الأنوار النعمانية (الأنوار النعمانية للبحراني ١٨/١) والزنجاني في كتابه (عقائد الإمامية٤٣/٣) وغيرهم الكثير، وادعوا أنه لا يوجد بنت لرسول الله غير فاطمة وأن الباقيات هن ربيباته فقط.

وطعنوا في عقيل والعباس - رضي الله عنهما - وهما عمّا رسول الله ﷺ ومن أهل بيته، ففي رواية (كتاب سليم بن قيس ١٢٨) عن سليم بن قيس عن علي بن أبي طالب أنه قال: «.. أما حمزة فقتل يوم أحد، وأما جعفر فقتل يوم مؤتة، وبقيت بين جلفين جافيين ذليلين العباس وعقيل، وكانا قريبي العهد بكفر فأكرهوني وقهروني..» وهذه الرواية أوردها الكثير من علمائهم، بل علق عليها المجلسي في كتابه (حياة القلوب ٨٤٦/٢) بقوله: «إنه يثبت من أحاديثنا أن عباساً لم يكن من المؤمنين الكاملين، وأن عقيلاً كان كذلك» واتهموا حبر الأمة وترجمان القرآن عبدالله بن عباس رضي الله عنه ابن عم رسول الله بالخيانة، وأنه سرق كل ما في بيت مال البصرة وهرب لما ولاه علي عليها، فدعا علي أن يعمي بصره، فكان كذلك (اختبار معرفة الرجال للطوسي ٢٥٦معرفة أخبار الرجال للكشي ١٤) بل صرحوا بما هو أعظم، فقد روى القمي (تفسير القمي٢٣/٢) والعياشي (تفسير العياشي٣٠٥/٢)

والمفيد (الاختصاص٧١) عن أهل البيت أنهم فسروا قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ أنها نزلت في ابن عباس رضي الله عنه وأن قوله تعالى: ﴿ وَلا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ﴾ نزل في العباس بن عبدالمطب رضي الله عنه.

ولا أريد الإطالة أكثر، فهذه نماذج بسيطة لما قيل في أهل البيت، فأين التمسك بهم؟ وهل في الحديثين اللذين ذكرهما الشيخ الصفار أي دلالة له؟

ولعل بعضهم يعتقد أن هذه الأقوال والروايات آراء شاذة، وهذا خطأ، فلو كان الأمر كذلك لنقحت وضعفت وحذفت مثل هذه الروايات، ورد على أقوال هؤلاء العلماء الذين طعنوا في أهل البيت بل عندما تقر في ترجمتهم - أي: العلماء - تجدهم يصفونهم بصفات عظيمة.

ويكفي أن نعرف أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في كتاب نهج البلاغة الذي لا يكاد تخلو مكتبة شيعي منه ذمّ شيعته، ووصفهم بأبشع الصفات في أكثر من أربعين موضعاً.

وأما ما ذكره الشيخ الصفار عن عدد الروايات عن أهل البيت في كتب أهل السنة من أنها قليلة ويعني أنها مستفيضة في كتبه، وضربه أمثلة لذلك بأن ما روي عن علي في صحيح البخاري ٢٩ رواية، فهذا خطأ؛ ففي البخاري فقط أكثر من تسعين رواية عن علي عن رسول الله وفي كتب أهل السنة المئات من الروايات عن علي رضي الله عنه ويكفي أن نعرف أن في كتاب الكافي لديكم الذي يحتوي على أكثر من ستة عشر ألف رواية لا توجد سوى ٧٣ رواية يرويها علي عن رسول الله ولا توجد ولا رواية ترويها فاطمة عن أبيها، وروايتان فقط يرويها الحسن عن جده، وللحسين ثلاث روايات عن جده ﷺ وأعني هنا بالرواية (عن فلان عن رسول الله) وهو المعنى المقصود. وأما استفاضة كلام أهل البيت في كتبهم فلا غرابة فيه، فإن تخريج

الأحاديث لديهم ليس له قاعدة واضحة، وأهل البيت كذب عليهم كثيراً، ولعل ما استدللنا به من حكمهم على كتاب الله يغنينا لمعرفة كيف نقل كلام أهل البيت في كتبهم.

ثم تحدث الشيخ الصفار عن دوافع سب وشتم الشيعة الإمامية للصحابة وعزاها: «لعوامل اضطهاد الشيعة عبر تلك العصور وأن سببها كما يقول أن علياً كان يسب من قبل معاوية وجماعته، فكان رد الفعل الشيعي عن سب الصحابة أن وصل الأمر لسب أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -».

أقول: أن يضع الشيخ الصفار نفسه في صف علي وأهل السنة في صف معاوية يخلقون له الأعذار فهذا أمر مرفوض، فأهل السنة والجماعة يقفون في صف علي ومعاوية معاً، وقالوا رأيهم صراحة في أن الحق مع علي وأن من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر، وهذا ما أخبر به الرسول ﷺ بل جاءت الأحاديث الدالة على وقوع هذه الفتنة، ونحن إنما نبتعد عن الخوض في تلك الفتنة؛ لأنهم صحابة رسول الله الذين (رضي الله عنهم ورضوا عنه) ونقول كما قال عمر بن عبد العزيز: «تلك دماء طهر الله يدي منها أفلا أطهر منها لساني؟ مثل أصحاب رسول الله ﷺ مثل العيون ودواء العيون ترك مسها».

وأما السباب بين الطرفين فهذا أمر وارد، فلقد حصل بينهما ما هو أعظم من ذلك، وهو القتال ولكن السؤال: هل يتقاتل فيما بينهما من شهد الله له بالإيمان؟ الجواب: نعم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ إذن إذا شهد الله - وهو الحق سبحانه - بقتالهم وهو أعظم من السب، فلمَ لا نقبل الروايات التي وردت مع أنها بعد التمحيص قلّ أن يثبت منها شيء؟ وأما أن معاوية أمر بسب علي على المنابر فهذا كذب،

ولا يوجد دليل صحيح ثابت بذلك، وسيرة معاوية وأخلاقه تستبعد هذه الشبهة، أما ما يذكره بعض المؤرخين من ذلك فلا يلتفت إليه؛ لأنهم بإيرادهم لهذا التقول لا يفرقون بين صحيحها وسقيمها، ولعل إيراد الشيخ الصفار لحديث مسلم: «قول معاوية لسعد: ما منعك أن تسب أبا تراب» دليل على أن هذه الأحاديث تفهم وتصرف في غير معناها، ففي هذا الحديث لا يوجد ما يفيد أن معاوية أمر سعداً بسبِّ عليّ، ولكنه كما هو ظاهر فإن معاوية أراد أن يستفسر عن المانع من سب عليّ، فأجابه سعد عن السبب، ولم نعلم أن معاوية عندما سمع رد سعد غضب منه ولا عاقبه، وسكوت معاوية هو تصويب لرأي سعد، ولو كان معاوية ظالماً يجبر الناس على سب عليّ كما يدّعون، لما سكت على سعد ولأجبره على سبّه، ولكن لم يحدث من ذلك شيءٌ، فعلم أنه لم يأمر بسبّه ولا رضي بذلك، ولك أن تراجع ما قاله النووي في ذلك.

وأما حقيقة السب والشتم لأبي بكر وعمر والصحابة من بعدهم فليس كما أورده الشيخ الصفار من أنه تطور لسب الطرف الآخر، وإنما لاعتقادهم بردّة الصحابة إلا ثلاثة، وأنهم اغتصبوا الخلافة من علي، لذلك يصحح أحد كبار علمائهم وهو المجلسي في كتابه (مرآة العقول ٢٦/ ٢١٣) رواية ارتداد الصحابة التي رواها الكليني في الروضة من الكافي ونسبوها إلى محمد الباقر أنه قال: «كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة. فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم»، ويقول عالمهم مرتضى النجفي في كتابه (السبعة من السلف ٧): «إن الرسول ابتلي بأصحاب قد ارتدوا من بعد عن الدين إلا القليل»، وبوب المجلسي في (كتابه بحار الأنوار ٣٠ /٧٩) باباً أسماه باب كفر الثلاثة، ونفاقهم وفضائح أعمالهم وقبائح آثارهم وفضل التبرؤ منهم ولعنهم، وأورد إجماع الشيعة الإمامية على ذلك. ويقول المجلسي في

الكتاب المذكور (٣٠/٢٣٠): «والأخبار الدالة على كفر أبي بكر وعمر واضطرابهما وثواب لعنهما والبراءة منهما وما يتضمن بدعهما أكثر من أن يذكر في هذا المجلد أو مجلدات شتى». وصرح الخميني: في (كتابه كشف الأسرار ١٢٦) بأنهم تلاعبوا بالقرآن وأنهما - أي أبا بكر وعمر - جاهلان بأحكام الدين، بل زاد في صفحة (١٢٧) قوله: «وإن مثل هؤلاء الأفراد الجهال الحمقى والأفاقين والجائرين غير جديرين بأن يكونوا في موقع الإمامة، وأن يكونوا ضمن أولي الأمر» والروايات كثيرة في تكفير الشيخين والصحابة، والمجال لا يتسع لسرد جزء بسيط منها.

والعجيب أن الشيخ الصفار وصف من يلعن ويشتم الصحابة بأنه متطرف أو جاهل في معتقده، فهل هؤلاء العلماء الأعلام لديكم ينطبق عليهم هذا القول؟

وكم كنت أتمنى أن أتجاوز هذه النقطة لو كان ما ذكرناه من آرائهم شاذاً، ولكن هذا التصريح ذكره كبار مراجعكم المتأخرين المعاصرين، فهاهم السيد محسن الحكيم والخميني وأبو القاسم الخوئي وسبعة معهم يوثقون دعاء صنمي قريش، والمقصود بهما أبو بكر وعمر، ويدعون تواتره كذباً وزوراً عن علي رضي الله عنه «... والعن صنمي قريش وجهتيهما وطاغوتيهما وإفكيهما وابنتيهما اللذين خافا أمرك، وأنكرا وحيك وجحدا إنعامك وعصيا رسولك وقلبا دينك وحرّفا أعداءك.... اللهم العنهما وأتباعهما وأولياءهما....» ويحتوي الدعاء على التكفير والسب والشتم للشيخين وابنتيهما أمهات المؤمنين عائشة وحفصة - رضي الله عنهما - وخلودهما بالنار، بل زادت الشروحات والتعظيم لهذا الدعاء ما يدل على أنها عقيدة راسخة لديهم.

فهل هؤلاء متطرفون أو جاهلون؟ أترك الإجابة للشيخ الصفار.

ودعواه أن علياً كان يُسب على المنابر حتى رفع ذلك عمر بن عبد العزيز. أقول: ليس دفاعاً عن الدولة الأموية، فقد كان فيها تجاوزات، ولكن هذا الكلام نقله فاسدو الرواية في كتب التاريخ أمثال أبي مخنف بن لوط، والصحيح أن أول من منع هذه التجاوزات والجرم هو معاوية رضي الله عنه.

إن أول من طعن وسب الصحابة والشيخين تحديداً ليس الخوارج، وإنما عبدالله بن سبأ اليهودي الذي أظهر الإسلام وأبطن الكفر حتى أقطع الطريق على أولئك الذين نفوا هذه الشخصية إما لحاجة في أنفسهم وإما لجهلهم فقد ذكرت كتب الشيعة الإمامية هذا القول، قال سعد بن عبد الله الأشعري القمي المتوفى (٣٠١هـ) في كتاب (المقالات والفرق ٢٠): «هذه الفرقة تسمى السبئية أصحاب عبدالله بن سبأ... وكان أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة فتبرأ منهم»، وقال النوبختي المتوفى (٣١٠هـ) في (كتاب فرق الشيعة ٢٢): «أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم، وقال إن علياً أمر بذلك» وذكرت هذه الشخصية كتب عدة منها (رجال الكشي ١٠٧)، (رجال الطوسي ٥١)، (جامع الرواة ٤٨٥/١) وغيرها.

وأخيراً وليس آخراً أرجو أن يدرك كل شيعي عامي أن نقلي لما جاء في كتبه ليس معناه أنني أشنع عليه بالقول بالتحريف، فهذا من السخف بالقول ومن الظلم والجور، فالأصل هو تقديم حسن الظن، ولكن هذا لا يكفي أبداً، فمن نقل التحريف لما حفظه الله وصانه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ من باب أولى أن يكون حرف ما هو دونه، ويجب تحديد الموقف منه وعدم الكبرياء والتعصب لنصرة مذهب معين، وما كتبت هذه الكلمات إلا أنني أدرك جيداً أن فطرة المسلم الصحيحة أيا كان مذهبه ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ سترفض هذا، وتحدد موقفها منه، ويعلم الله أنني لا أشك ولا أشكك بحب الشيعة العوام لأهل البيت رحمهم الله، ولكن المحبة يتبعها الاقتداء والاتباع لما صح عنهم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

*****

بندر بن عبدالله الشويقي(*) مفتتحاً الحوار مع الشيخ الصفار (١-٤):

للتشكيك أسبابه.. والمكاشفة والتقية نقيضان لا يجتمعان

ليت الشيخ الصفار - بدلاً من العزف على أوتار الوحدة والتقارب وإلقاء التبعة على الآخرين - راجع القناعات الأسطورية الغريبة التي يتبناها أكثر الشيعة؛ إذ لا يسبغون الشرعية إلا على دولة الإمام المعصوم وحده دون سواه.

إذا استطعنا أن نجمع بين النور والظلمة، وبين السواد والبياض، وبين الحياة والموت، فبإمكاننا حينئذٍ أن نحصل على (مكاشفاتٍ و مصارحاتٍ) من ضيف يبدأ مكاشفاته بإعلان أن التقية مبدأ قرآني يجوز اعتماده من أجل تحقيق المصلحة الشخصية.

الشيخ حسن الصفار أملى على الأستاذ عبدالعزيز قاسم مكاشفاته ومصارحاته. وأكد من البداية أن من الواجب «أن نتقبل المصارحة والمكاشفة؛ لأنها هي الأسلوب الأمثل والمناسب لمعالجة الملفات المزمنة والحساسة» وذكر أنه سيكون «واضحاً في طرح الإجابات والأفكار والمطالب والتطلعات».

لكن ما إن طرح عليه محاوره سؤالاً حول منهج (التقية) بمفهومها الشيعي المعروف، حتى رأينا المذهب يغلب العقل، ورأينا الشيخ يدافع ويصر على أن: «القرآن الكريم فيه آيات عديدة تؤكد أن الإنسان إذا كان في موقع يخاف على نفسه الضرر،

(*) باحث وأكاديمي سعودي بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

أو كان في موقع يسبب له مشكلة من إظهار رأيه وعقيدته فإن له أن يلجأ إلى التكتم على رأيه وعقيدته حفاظاً على حياته ومصلحته».

أما إن كان الإنسان يخاف على حياته فلا إشكال، ولست أعترض على الشيخ الصفار حين يذكر هذا. لكن الشيء الذي نعترض عليه إطلاق القول بأن القرآن الكريم يجيز للإنسان أن يظهر خلاف ما يعتقد من أجل (مصلحته) ومنفعته!!

بعدما قرأت هذا الكلام فقدتُ كل أمل في قراءة مكاشفة حقيقية؛ إذ إن عقلي يعجز عن استيعاب إمكانية الحصول على مصارحة ومكاشفة حقيقية في قضايا حساسة، ممن يؤمن باعتماد التقية من أجل تحقيق (مصلحته).

و تأكد يأسي حين واصلت قراءة الحلقات الأربع؛ إذ حيث رأيت صاحب المكاشفات يتحاشى الصراحة والوضوح إذا تعلق الأمر بإشكالات ترد على أصول مذهبه، ويتعمد إلقاء التبعة على الآخرين، من أجل تجنب إدانة الخلل الكبير الذي قام عليه بنيان المذهب.

غير أن إخفاء الحقائق الكبار أمر عسير، مهما أوتي المرء من قدرة ومهارة في توظيف الإجابات الدبلوماسية الخالية من المضامين.

سؤال الولاءات وإجابة التهريج

سُئل الشيخ الصفار عما يثار حول ولاء الشيعة وانتماءاتهم فعدّ هذا التشكيك «تهريجاً وتشهيراً». ثم تساءل: لماذا يتوجه هذا التشكيك في الولاء والانتماء للشيعة دون غيرهم؟!

سؤال تعجبٍ طرحه الشيخ على محاوره وعلى القراء. لكنه عاد من حيث لا يشعر، وأثبت أن هذا التشكيك ليس «تهريجاً وتشهيراً»، بقدر ما هو مسلك يستند على حقائق يعرفها الشيخ حق المعرفة.

ففي معرض حديثه عن الدول الشيعية التي قامت على مرِّ التاريخ تحدث الشيخ الصفار عن دولة البويهيين، ودولة الفاطميين، ودولة الحمدانيين، ودولة الصفويين، ثم ذكر أن «الفكر الشيعي لا يسبغ على هذه الدول الشرعية؛ لأن للحكم الشرعي مواصفات لم تتحقق عند أغلب هذه الحكومات المنتمية للشيعة».

ثم أضاف الصفار: «وكان الحكم الشاهنشاهي في إيران محسوباً على الشيعة، لكن علماءهم لم يسبغوا عليه الشرعية وأخيراً أسقطوه»!!

هذا ما ذكره الشيخ، غير أنه لم يبين لنا لماذا لم يسبغ الفقه الشيعي صفة الشرعية على تلك الدول السالفة؟ وما المواصفات التي لم تتحقق فيها وتسبب فقدها في نزع الشرعية؟ وبالتالي عدم استحقاق هذه الدول للولاء الشيعي؟

هذه كلها دول شيعية، ومع ذلك لم يقر لها الشيعة بالشرعية والولاء!! والدولة الأخيرة سعى علماء الشيعة أنفسهم في إسقاطها. والسبب في ذلك كله: افتقار هذه الدول للمواصفات والشروط المؤهلة لاستحقاق الشرعية حسب الفقه الشيعي.

الشيخ في كلامه هذا أعطى القارئ نصف المعلومة، وأمسك عن نصفها الأخطر والأهم.

وكم تمنيت لو أنه أكمل الفكرة، وكان صادقاً في مكاشفته ومصارحته، ولم يخفِ شيئاً من أجزاء الصورة التي يعرفها جيداً. كم تمنيت لو أنه بين لنا تلك المواصفات التي تؤهل الدول لاكتساب الشرعية الشيعية. فمن الواضح أن هذه النقطة هي المحك الذي يبنى ويعقد عليه الولاء والانتماء.

كم تمنيت لو أن الشيخ أفصح عما في نفسه، حتى نعرف موقعنا على خارطة الفقه الشيعي. وحتى نفهم إن كان لبلادنا مزية على تلك الدول المتعاقبة التي لم يقرّ لها فقهاء الشيعة بالولاء والانتماء.

لو ذكر الشيخ مواصفات الدولة الشرعية حسب الفقه الشيعي، لأدرك الجميع أن التشكيك في الولاءات والانتماءات ليس «تشهيراً وتهريجاً»، وإنما هو مسلك له مبرراته التي تستند على قواعد وأصول ثابتة في التصورات الشيعية الإمامية.

معضلة الفقه الشيعي أنه لا يمكن أن يسبغ الشرعية إلا على دولة يقودها الإمام المعصوم!!

أو على الأقل فقيه شيعي إمامي ينوب عن هذا الإمام!!

وهذا القول الأخير يقول به قلة من علماء الشيعة ممن أيدوا زعامة الخميني وثورته باعتباره فقيهاً ينوب عن المعصوم في الإمامة. وأما الأكثرون فلا يسبغون الشرعية إلا على دولة الإمام المعصوم وحده دون سواه.

وعلى كلا الحالين فلا يمكن أن يثبت الفقه الشيعي الولاء لدولة يحكمها غير فقهائهم.

هذه حقيقة يعرفها من له أدنى إلمام بأصول المذهب الشيعي الإمامي. والصفار يدرك ذلك جيداً، لكنه سكت عنه، واكتفى بإشارة مبهمة إلى أن شرط الحكومة الشرعية لم يتحقق في دولة الفاطميين ولا البويهيين، ولا الحمدانيين، ولا الصفويين.

وأزيد على ذلك وأقول: إن هذا الشرط لم يتحقق - أيضاً - في دولة العباسيين، ولا الأيوبيين، ولا الأمويين.

حتى خلافة عمر بن عبد العزيز العادلة، ليس لها صفة شرعية بموجب الفقه الشيعي؛ لأن العدل ليس وحده المقصود، وإنما المقصود تحقق نظرية الإمامة التي تشكل قاعدة المذهب الإمامي.

بل إن دولة الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان، التي تمثل الأنموذج الرائع في العدالة والنزاهة، لم يثبت لها الفقه الشيعي الشرعية، استناداً لنظرية الإمامة الموغلة في التطرف.

كل هذه الحكومات ليس لها شرعية حسب تنظيرات الفقه الشيعي؛ لأنها تفتقر لقيادة الإمام المعصوم الذي يستطيع وحده أن يضفي عليها صفة الشرعية الشيعية!

فإذا كان هذا حال الفقه الشيعي، وإذا كانت هذه تصورات فقهاء المذهب بشهادة الشيخ الصفار نفسه، فهل يستغرب بعد هذا أن يشكك أحد في ولاء وانتماء من يحمل مثل هذا المبدأ. ويعدّه أصلاً من أصول دينه؟!

الشرعية والإمام المهدي

لو رجعنا إلى التاريخ لوجدنا تعامل الإمامية ومواقفهم من أي دولة مسلمة مبنياً على هذا الأصل. ولو رجعنا إلى مصادر المذهب الإمامي لوجدنا تنظير هذا الموقف واضحاً كل الوضوح.

بل لو رجعنا لمؤلفات الشيخ الصفار نفسه لوجدناه يدين بهذا المبدأ، ويؤمن به تمام الإيمان. ففي رسالته التبشيرية التي ألفها بعنوان (الإمام المهدي أمل الشعوب) - وهي في الأصل محاضرة ألقيت بمدينة سيهات - في هذه الرسالة نجد الشيخ الصفار يحصر الشرعية في ولاية الأئمة الاثني عشر، الذين لم يبقَ منهم اليوم إلا آخرهم (الإمام المهدي) القابع داخل سردابه بمدينة سامراء، والذي طال انتظار الإمامية ساعة خروجه!

هذا المهدي الغائب وحده هو إمام الزمان الشرعي الذي يدين له الشيعة بالولاء منذ منتصف القرن الثالث وإلى اليوم، وكل حكومة تقوم قبل خروجه، ولا يتولى

قيادتها هو (أو نائبه)، فليس لها أدنى شرعية. والشيخ الصفار - كسائر الإمامية - يؤمن أنه الآن يعيش عصر (الغيبة الكبرى)، وأن دوره يكون في الإعداد لخروج الزعيم الحق الذي تستحق دولته وحدها الموالاة.

يقول الشيخ الصفار في رسالته المذكورة: «المؤمن الذي يعيش في عصر الغيبة، منتظراً لخروج الإمام القائد وظهوره، لا بدّ من أن يهيئ نفسه لاستقبال الإمام، والانضمام إلى جبهته، والعمل تحت لوائه. وهذا لا يتأتى للإنسان إذا لم يربّ نفسه ويهيئها من الآن للساعة المنتظرة قبل أن تأتي تلك الساعة، وهو يفقد زمام نفسه وتخونه إرادته. ولأن موعد الظهور مجهول لدى الإنسان المؤمن فيجب أن يكون على أُهبة الاستعداد دائماً وأبداً، ويتوقع الأمر في كل لحظة».

ويقول: إن «المهمة الأساسية للإمام المهدي حين خروجه هي: نشر الحق والعدل، وبناء دولة إسلامية عالمية لجميع البشر. فعلى المؤمن أن يقوم بدور التمهيد لإنجاز هذه المهمة الخطيرة».

ويقرر الصفار في رسالته هذه بوضوح عدم شرعية الدول الإسلامية المتعاقبة التي لم يتولّ أمر قيادتها الأئمة المعصومون، ويثني بحرارة على الثورات الشيعية التي قامت استناداً إلى هذا المبدأ.

يقول الشيخ الصفار - وفقه الله للهدى -: «في منتصف القرن الثالث كان أتباع أهل البيت - رضي الله عنهم - الشيعة منتشرين في جميع أنحاء البلاد الإسلامية وأرجائها، فلهم دولة عظيمة في المغرب استطاعت أن تقتطع جزءاً مهماً من الدولة الإسلامية من سلطة العباسيين الطغاة. وهناك في طبرستان لهم ثورة قوية حققت النصر على جحافل السلطة، وأعلنت انفصال المنطقة عن الحكم العباسي وقيام دولة علوية معادية للعباسيين.

وهناك في الكوفة إرهاصات ثورة، وفي الحجاز محاولات تمرّد، وفي اليمن فلول معارضة، كل ذلك من تأثير الفكر الرسالي الثوري الذي يبثه أهل البيت في صفوف الأمة الإسلامية».

هكذا يثني الصفار على كل ثورة شيعية تعارض شرعية الدولة الإسلامية؛ لأن هذه الثورات صنعها أتباع أهل البيت - رضي الله عنهم - الشيعة)، وهؤلاء - حسب رأي الصفار - ينطلقون من خلال (الفكر الرسالي الثوري) الذي بثه أهل البيت في صفوف الأمة!!

ولا يظن ظانّ أن الشيخ الصفار يثني على تلك المعارضات باعتبارها قامت ضد دولٍ مارست الجور والظلم في تعاملها مع الناس، بل لو كانت تلك الدول تطبق مبادئ العدالة أتم تطبيق، فلن يكفي ذلك لإسباغ الشرعية عليها، وستبقى حسب الموازين الإمامية دولاً غاصبةً لمنصب الإمامة الذي لا يستحقه إلا الإمام القائم صاحب الزمان، أو (نائبه الفقيه الشيعي على قول).

ومن المرويات التي يصححها طائفة من علماء الشيعة ويحتجون بها، رواية ينسبونها لأبي جعفر الباقر يقول فيها: «كل رايةٍ ترفع قبل راية القائم صاحبها طاغوت». ويضيف المازندراني شارحاً: «وإن كان رافعها يدعو إلى الحق»!! (شرح المازندراني ١٢/٣٧١).

فلا فرق بين أن يكون رافع الراية يدعو إلى حق أو إلى باطل، فهو على الحالين ظالم مغتصب لحق الإمام المعصوم!

ولأجل هذه التصورات المغالية، نشأ التشكيك والتوجس من ولاء وانتماء من يحمل مثل هذه الأفكار. وهذه حقيقة يؤكدها زعيم الثورة الإيرانية وإمامها الخميني، حيث قال: «بسبب مواقف الأئمة وشيعتهم من نظرية الحكم والإدارة في

الإسلام نالهم - ولا يزال ينالهم - ما تعرفون من الأذى والبلاء والعناء. ولكنهم لم ييأسوا، فما زال الأمل يملأ جوانحهم». (الحكومة الإسلامية ص١٣٢).

وهذا كلام صريح من مرجع شيعي شهير، واعتراف واضح يبين للشيخ الصفار سبب التشكيك في الولاء والانتماء. والقائل لا يمكن أن يتهمه الشيخ الصفار بـ «التشهير والتهريج». وبخاصة أن الصفار له رسالة مديح وثناء لهذا القائل عنوانها: (قراءة في فكر الإمام الخميني)!

إذن: ليست المسألة مسألة «تهريج وتشهير».

بل نحن نتحدث عن نظرية واضحة يبنى عليها الولاء والانتماء، ويؤمن بها الإمامية كلهم.

الصفار وأدعية الإمام المهدي

وقد رأيت الشيخ الصفار في رسالته التبشيرية عن إمام الزمان (المهدي المنتظر) يوصي الشيعة بجملة من الأدعية، ويرغبهم في ملازمتها. وفي تلك الأدعية إعلان تجديد البيعة والولاء للإمام الحق الغائب في سردابه!!

وهذا أحد نصوص تلك الأدعية والتراتيل، أنقلها للقراء الأكارم من كتاب الشيخ الصفار: «اللهم بلّغ مولانا الإمام الهادي المهدي القائم بأمرك (صلوات اللّه عليه وعلى جميع آبائه الطاهرين) عن جميع المؤمنين والمؤمنات في مشارق الأرض ومغاربها.... اللهم إني أجدد في صبيحة يومي هذا، وما عشت من أيامي عهداً وعقداً وبيعة له في عنقي، لا أحول عنها ولا أزول أبداً».

(بيعة). و(عقد) و(عهد). في صبيحة يومه، وفيما عاش من أيامه!

بيعة في عنق الشيخ لا يحول عنها ولا يزول أبداً!

فماذا بقي من ولاء وانتماء؟!

وإذا استثنينا الجمهورية الإيرانية، فهل توجد اليوم دولة أو بلد تسير على تعاليم ذاك الإمام المنتظر، بحيث يكون لها نصيب من هذا الولاء، والانتماء، والبيعة، والعقد، والعهد، الذي لا يزول ولا يحول أبداً؟!

نرجع مرةً أخرى لرسالة الشيخ الصفار، فنراه يقول مخاطباً إمامه الحق: «متى ترانا ونراك وقد نشرت لواء النصر؟ أترانا نحف بك وأنت تؤم الملأ، وقد ملأت الأرض عدلاً وأذقت أعداءك هواناً وعقاباً، وأبرت العتاة وجحدة الحق، وقطعت دابر المتكبرين واجتثثت أصول الظالمين، ونحن نقول: الحمد للّه رب العالمين».

ثم يسرد الشيخ الصفار دعاءً آخر يقترح قراءته كل ليلة من ليالي رمضان المبارك، يقول فيه:

«اللهم إنا نرغب إليك في دولةٍ كريمةٍ تعز بها الإسلام وأهله، وتذل بها النفاق وأهله، وتجعلنا فيها من الدعاة إلى طاعتك والقادة في سبيلك، وترزقنا كرامة الدنيا والآخرة.... اللهم إنا نشكو إليك فقد نبينا، وغيبة وليّنا، وكثرة عدونا، وقلة عددنا...».

ويزيد الصفار على هذا، ويتمثل قول الشاعر مخاطباً مهدي سامراء:

فهاك قلّبها قلوب الورى أذابها الوجد من الانتظار

متى تسل البيض من غمدها وتشرع السمر وتحمى الذمار

ولن أسأل من هم أعداء المهدي المنتظر، ومن هم جحدة الحق الذين سوف يسل عليهم صاحب الحق سيوفه البيض؟ ومن هم أهل النفاق الذي سوف يذيقهم الهوان والعذاب؟

لن أسأل عن شيء من هذا فلدي من المعرفة بالتراث الإمامي ما يكفي لفهم المقصود بمثل هذه العبارات. لكن حسبي الآن أن يفهم القارئ مما نقلته السبب الذي يحمل الكثيرين على التشكيك في الولاء والانتماء، وأن المسألة ليست «تهريجاً وتشهيراً»، وإنما هي نظرة تعتمد على معرفة بالأصول والقواعد التي ينطلق منها الشيخ الصفار ومن يوافقه في تصور الولاية الشرعية التي تستحق الولاء والانتماء.

وليت الشيخ الصفار بدلاً من العزف على أوتار الوحدة والتقارب بكلامٍ إنشائي، وبدلاً من إلقاء التبعة على الآخرين واتهامهم بالتهريج والتشهير، ليته راجع مثل هذه القناعات الأسطورية الغريبة التي يتبناها ويؤمن بها. وليته أعاد النظر في أصول المذهب نظرة إنصاف، وحاول أن يعرضها على ميزان النقد الصحيح ليدرك مكمن الخلل، وليعرف من أين جاء التشكيك في الولاء والانتماء، فإن التشخيص الصحيح أول طريق الشفاء والعافية.

ولو أنني أردت الإبحار في كتب الإمامية لنقلت الصفحات الطوال التي تؤيد ما ذكرته، والتي تثبت اتفاق فقهاء المذهب على عدم شرعية جميع الولايات غير الإمامية، القديم منها والحديث. لكنني فضلت الاكتفاء بالنقل من كلام الشيخ الصفار نفسه، إيثاراً للاختصار، ولئلا يقول ساذجٌ: تلك بقايا وآثار تاريخية قد لا يوافق عليها الشيخ.

بقي أن أقول: إن الشيخ الصفار كما تجنب الصراحة والوضوح في هذه النقطة، فإنه فعل الشيء نفسه لما تكلم عن موقف الإمامية من الصحب الكرام - رضوان الله عليهم .. وهو ما سأبينه لاحقاً - إن شاء الله - في الحلقة الثانية من هذا التعقيب.

*****

بندر الشويقي مواصلاً مداخلته (٢-٤)

الشيخ الصفار يتجاهل معوقات التقارب السني الشيعي إذا تعلقت بمذهبه الشيعي

كنت ذكرتُ في القسم الأول من التعقيب على مكاشفات الشيخ حسن الصفار أنني رأيته يحرص كلَّ الحرص على تجنُّب إدانة المذهب، ويحامي عنه بطريقة تنافي الدِّقة والإنصاف. بل تنافي طبيعة الموقف الذي يقف فيه، والذي يحمل عنوان (مكاشفات).

ولقد أخذني العجبُ كلَّ مأخذٍ، وأنا أقرأ جوابه وقد سُئل عن موقف الشيعة الإمامية من الصحابة الكرام، ومن الخليفتين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - على وجه الخصوص، فكان من جواب الشيخ: أن «هذه المسألة جزء من تاريخ سيئ عاشته الأمة الإسلامية، إذ كانت هناك قوى تضطهد الشيعة، فكان رد فعل بعض الشيعة على ذلك الاضطهاد هو السبُّ والشتم لرموز أهل السنة»!!

هذا ما قاله الشيخ الصفار، وهو كلامٌ يبلغ الغايةَ في الغرابة والعجب. وأغربُ ما فيه صدورُه ممن يتبنى الدعوة للصراحة والمكاشفة.

لن أقول هنا: إن الشيخ في كلامه السابق لجأ إلى تسطيح المسألة. بل أقول: إنه تعمَّد تسطيح وازدراء عقول قراء مكاشفاته بطريقة غير لائقة.

وأنا حين أقول هذا فإنني أنتظر من الشيخ ألا يزعجه مثلُ هذا النقد الصَّريح؛ لأنني قرأت له في بداية المكاشفات كلاماً يعيب فيه المشايخ الذين كرَّسوا لأنفسهم

هالةً تمنع من نقدهم والاعتراض عليهم، ورأيته يؤكد أنه في مجالسه يحرص كلَّ الحرص على أن تتاح الفرصة للناقد والمعترض عليه ليقول رأيه بكلِّ صراحة ووضوح.

فاعتماداً على هذا المنهج الذي رسمه الشيخ، فإنني أقول: إن الشيخ الصفار كثيراً ما يرفع صوته بضرورة التقارب السني الشيعي، لكنه في الوقت نفسه يجتهد في تجاهل معوقات هذا التقارب إذا تعلقت بالمذهب الشيعي.

الشيخ في كلامه السابق يريد أن يقول لنا: إنه لا يوجد في مذهب الشيعة الإمامية ما يوجب النيل من أبي بكر وعمر وسائر الأصحاب - رضوان الله تعالى عليهم -. لكن بسبب الاضطهاد السني عمد (بعض!!) الشيعة إلى رموز أهل السنة من الخلفاء الراشدين وغيرهم، فأوسعوهم شتماً، نكاية في أهل السنة فقط لا غير!!

فالشيخ يصوِّر موقف الشيعة من الصحابة على أنه ردة فعل لا أقل ولا أكثر!! والمشكلة - في نظره - دائماً تكمن في مواقف أهل السنة الذين يضطهدون الشيعة، فيتسببون في إثارة ردة فعلهم تجاه الصحابة الكرام!!

هذا الكلام - مع بطلانه - فإن فيه تناقضاً ظاهراً غفل عنه الشيخ في غمرة حرصه على تبرئة المذهب الذي ينتسب له، ويحامي عنه.

فأقلُّ الناس إدراكاً سوف يفهم من كلام الشيخ أن الشيعة من البداية - وقبل وقوع ما سماه الشيخ اضطهاداً سنياً - لم يكونوا يعدون أبا بكر وعمر وعثمان رموزاً لهم. وإنما ينظرون إليهم باعتبارهم رموزاً تخصُّ أهل السنة وحدهم. ولهذا يعمدون إلى شتمهم رداً على الاضطهاد السني.

فهل لدى الشيخ تفسيرٌ لهذا الخلل في التصورات الشيعية السابقة للاضطهاد السني؟

نحن إذا سلَّمنا - جدلاً - بأن موقف الشيعة من الصحابة ما هو إلا ردة فعلٍ، وأنهم إنما يشتمون الخلفاء الثلاثة ويسبونهم نكاية بأهل السنة، فهنا سؤال سوف يطرح نفسه مباشرةً، ومن المفترض أن يكون لدى الشيخ جواب عنه:

فإذا كانت القلوب الشيعية صافيةً وسالمةً من الغلِّ والحقد على الصَّحب الكرام، فلأي شيءٍ صار أولئك الأصحاب رموزاً لأهل السنة وحدهم، دون الشيعة؟!

ولماذا لم تعدّ الشيعة الخلفاء الثلاثة رموزاً، كما يعدّ أهلُ السنة عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه رمزاً وقدوةً لهم؟!

هل يستطيع الشيخ الصفار أن يشرح لنا حسب تصوراته ما جناه أبو بكر الصديق رضي الله عنه حتى أسقطه الشيعة من قائمة رموزهم الإسلامية؟

وما الذي اقترفه عمر الفاروق رضي الله عنه حتى خرج من قائمة الرموز الشيعية؟

وما الذي فعله عثمان ذو النورين رضي الله عنه حتى ألحقه الشيعة بصاحبيه، وأخرجوه من قائمة الرموز؟

الجواب عن هذا السؤال هو ما سيكشف مغالطة الشيخ - وفقه الله للهدى - حين صوَّر موقف أهل مذهبه من الصحابة الكرام على أنه مجرد ردة فعل لاضطهاد سني.

ولو أنصف الشيخ لأعلن بوضوح أن موقف الشيعة الإمامية من الصحابة الكرام سببه عقيدة (الإمامة) المتطرِّفة التي تشكل القاعدة الأساس التي قام عليها بنيان المذهب الشيعي الاثني عشري. تلك العقيدة التي تمثل الأصل الجامع الذي يتفق عليه أتباع الطائفة كلُّهم بمن فيهم الشيخ الصفار نفسه.

هذه العقيدة تنص على أنَّ:

- عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه هو الإمام المعصوم المفترض الطاعة بعد رسول الله ﷺ.

- وأن إمامته ثابته بنص جلي قطعي من عند الله - عزَّ وجل -.

- وأن النبي ﷺ قبل مماته أخذ لعليٍ البيعة من الصحابة. لكنهم تنكروا لذلك وبايعوا أبا بكر، وجحدوا النصَّ الجلي الذي يثبت إمامة عليٍ. فتسببوا بذلك في تضييع أصلٍ عظيم لا يقوم الدين إلا به.

- وعلاوةً على ذلك، فإن الشيعة تعدّ عقيدة (الإمامة) أصلاً يتعين الإيمان به. ومن لم يؤمن به فهو لا يستحق اسم الإيمان الموجب لدخول الجنة، بل هو خالد مخلد في نار جهنم.

- وأول من طبَّق عليه الشيعةُ هذا الحكم: أصحابُ رسول الله ﷺ وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة: أبو بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم -. فهؤلاء في نظر الإمامية ظالمون مغتصبون لحق الإمام المعصوم، ومستحقون للخلود في نار جهنم.

هذه حقيقة عقيدة (الإمامة) التي يتفق عليها الشيعة الاثنا عشرية، والتي يبنون عليها نظرتهم لأكثر أصحاب النبي ﷺ.

وهذا الكلام الذي أقوله ليس من قبيل الاتهامات التي تتبادلها الطوائف فيما بينها. وليس هو موقفاً خاصاً لفلانٍ أو فلانٍ من غلاة الشيعة. بل هو الأصل الذي لأجله سمَّت الشيعةُ الاثنا عشرية نفسها باسم (الإمامية).

ولن أذهب بعيداً لإثبات ذلك، ففي الحلقة الثانية من المكاشفات ذكر الشيخ الصفار أنه درس على شيوخه في النجف كتاب (تجريد الاعتقاد) للطوسي. فليراجع الشيخُ - إذن - ذلك الكتاب ليجد مؤلفه يقول بالحرف الواحد: «أما مخالفو (علي) في الإمامة فقد اختلف قول علمائنا، فمنهم من حكم بكفرهم؛ لأنهم

دفعوا ما علم ثبوته من الدين ضرورة وهو النص الجلي، وذهب آخرون إلى أنهم فسقة، وهو الأقوى»!!

ويؤكد هذا المعنى الشيخ المفيد - رأس الشيعة في زمانه -، فيقول: «اتفقت الإمامية على أن المتقدمين على أمير المؤمنين رضي الله عنه ضلالٌ فاسقون، وأنهم بتأخيرهم أمير المؤمنين رضي الله عنه عن مقام رسول الله - صلوات الله عليه وآله - عصاةٌ ظالمون، وفي النار بظلمهم مخلدون». أوائل المقالات (ص٤٢).

ويقول أيضاً: «اتفقت الإمامية والزيدية والخوارج على أن الناكثين والقاسطين من أهل البصرة والشام أجمعين، كفار ضلالٌ ملعونون، بحربهم أمير المؤمنين، وأنهم بذلك في النار مخلدون» (ص٤٢).

هذا كلام الشيخ المفيد، عالم الإمامية. وهو لا يحكي رأياً يخصُّه بل ينقل إجماع الفرقة الإمامية (التي ينتسب إليها الشيخ الصفار) على هذا المعتقد المتطرف المغالي. وهناك الكثير والكثير ممن حكوا هذا الاتفاق من علماء الشيعة، ولو ذهبت أتتبع أقاويلهم لطال المقام. غير أنني لا أرى حاجةً لذلك، لقناعتي أن الشيخ الصفار لا يمكن أن ينكر هذا الأصل، ولا أحد من أتباع المذهب الإمامي يستطيع ذلك.

ولو تفضَّل الشيخ الصفار بالبراءة من هذا المعتقد وتبرئة الطائفة منه، فأنا على استعداد للاعتذار منه علناً في هذه الصحيفة. لكنني على يقين أن الشيخ لن يفعل هذا، إلا إن كان لديه الاستعداد للخروج عن أصل مذهبه.

لهذا كله فإنني أعود لأقول: إن الشيخ الصفار لم يلتزم الوضوح والصراحة في طرح آرائه. ومسلكه هذا يجعل القارئ يتشكك كثيراً في صدق دعواته التي يطلقها للتقارب والوحدة. فالغموض وتعمُّد إخفاء العقائد والقناعات، يفقد المصداقية ويوجب الريبة.

ويزيد الأمرُ سوءاً إذا تذكرنا أن الشيخ أكد في بداية المكاشفات أن «المصارحة والمكاشفة هي الأسلوب الأمثل والمناسب لمعالجة الملفات المزمنة والحساسة»!

فكيف سنعالج الملفات المزمنة والحساسة، إذا كان أصحابها يحرصون على تغطيتها وسترها، ويتجنَّبون الصدق والوضوح في عرضها؟!

الشيخ حسن - وفقه الله للهدى - يقول في مكاشفاته: إنه قد «آن لنا بعد أربعة عشر قرناً من الصراع والانشغال بالاختلاف والفشل في تغيير الرأي أن نجرب عصراً جديداً في التحاور والتقارب». ويقول: إنه يريد إعلان «ميثاق شرفٍ إسلامي نتجاوز به الصراعات المذهبية والخلافات الطائفية».

ومثلُ هذه الخطابات الإنشائية التي يكرِّرها الشيخ في مقابلاته، لن يكون لها أيُّ قيمة أو أثر في ظلِّ أسلوب الغموض والمداورة و(التقية) في عرض الأفكار والمعتقدات. ونحن لو كتبنا ميثاقاً بناءً على مثل هذه الخطابات والشعارات، فلن يكون لدينا (ميثاق شرف)، بل سيكون ميثاق (خداع وتلبيس) يتجاهل مبدأ الخلل، يتعامى عن أصل الداء، من غير أن يقدم له دواءً ناجعاً.

الأربعة عشر قرناً الخالية التي يتوجع منها الشيخ الصفار لم تكن خاليةً من العلماء الناصحين لأمتهم. ولم يكن أهل هذه القرون حريصين على الفرقة والاختلاف. لكنهم يعلمون أن الخلاف له أسبابه التي لا يمكن تجاهلها. إلا إذا أردنا أن ندفن رؤوسنا في التراب، ونوهم أنفسنا بوحدةٍ لا حقيقة لها، فنكون كالذين قال الله فيهم: ﴿ **تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى** ﴾.

وقد رأيت الشيخ في المكاشفة الثالثة يذكر أن الخلاف السني الشيعي حول الإمامة: «أصبح قضية تاريخية، لا داعي الآن للنزاع حولها. ومادام الخلاف في الأحقية والأولوية ضمن الإطار النظري والاعتقادي فالأمر سهل لا يستلزم الخصام».

فهل يعني الشيخ بهذا الكلام أن تبنِّي الشيعة لعقيدة تتهم الصديق والفاروق وذا النورين وأكثر الصحابة بالخيانة والغدر وإيثار الدنيا، وجحد أصل شرعي كبير، مسألة لا تستحق النزاع والخصام؟!

وإذا كان هذا رأيه، فهل أهل السنة ملزمون بالأخذ بما يراه، بحيث يتعين عليهم التنازل عن أصولهم احتراماً لأصله الذي لا يريد التنازل عنه؟

وهل من متطلبات التقارب والوحدة الوطنية أن يعضَّ الشيخ الصفار بناجذيه على أصول مذهبه، ويكون من واجبنا نحن التنازل عن أصلنا في تعظيم الخلفاء الثلاثة وسائر الأصحاب، ومنابذة من ينال منهم، أو يحاول نشر فكرٍ منحرف يطعن في دينهم ونزاهتهم؟

الشيخ حسن الصفار ذكر في مكاشفاته أنه يستنكر سبَّ الصحابة. ولما سأله الأستاذ عبدالعزيز قاسم عن الشريط المسجل المنسوب له، الذي يتضمن لعن الشيخين (أبي بكر وعمر) ذكر الشيخ أن هذا الشريط مكذوبٌ وملفق.

ولنا أن نتساءل: ما قيمة هذا النفي إذا كان الشيخ يؤكد إيمانه بعقيدة (الإمامة) التي تتضمن أعظم الطعن والسبِّ لأصحاب النبي ﷺ؟!

فسبُّ الصحابة وتنقصهم هو النتيجة الطبعية والمباشرة لعقيدة الإمامة المغالية التي يحملها الشيخ. ولو صحَّ ما تنسبه هذه العقيدة للشيخين أبي بكر وعمر - وحاشاهما من ذلك - لكانا مستحقين لأعظم الذم والعيب. لكن الشيخ الصفار يؤمن بالمقدمة، ويكفر بالنتيجة!!

ولو أنصف الشيخ وصدق مع نفسه وأهل مذهبه، لأعلن بوضوحٍ أن من أكبر أسباب نفور أهل السنة من الشيعة تلك التصورات المغالية التي يحملها الشيعة في

حقِّ الصحب الكرام. لكن الشيخ الصفار - وللأسف - عكس الحقائق، فجعل موقف الشيعة من الصحابة نتيجة لاضطهاد سني ليس له سبب!!

*****

وقد رأيت الشيخ الصفار بعدما عرض موقف الشيعة على أنه ردة فعلٍ للاضطهاد السني، تحدث عن الفرق بين السنة والشيعة في «تحديد المرجعية الدينية التي تؤخذ منها معالم الدين وأحكام الشرع بعد رسول الله ﷺ»، فذكر أن «أهل السنة يرون أن المرجعية هم الصحابة... والشيعة يرون أن المرجعية تتحدد في أهل البيت». وذكر أن الشيعة يعتمدون في ذلك على الأحاديث الواردة في التمسك بالعترة الطاهرة.

وفي هذا الكلام من المغالطة نظير ما في الكلام الأول. ذلك لأن إعراض الشيعة عن الأخذ بما يرويه الصحابة الكرام عن رسول الله ﷺ لم يكن سببه أخذهم بالأحاديث الواردة في بالتمسك بالعترة الطاهرة. فهذه الأحاديث موجودة عند أهل السنة ولم تمنعهم من الأخذ بمرويات سائر الصحابة - رضوان الله عليهم -.

والأحاديث التي وردت في الوصية بالعترة وأهل البيت، ليس فيها ما يوجب إهدار مرويات الصديق والفاروق وعائشة وحفصة وسائر الصحابة عن رسول الله ﷺ؛ لأن هؤلاء الأطهار إنما يروون كلام إمام أهل البيت - عليه الصلاة والسلام -. فليس هناك ما يفسر ردَّ مروياتهم، إلا النظرة السوداء التي ينظر بها الشيعة إليهم. فالإمامية لا يمكن أن يقبلوا رواية ظلمةٍ فسقةٍ مغتصبين، تآمروا على إنكار حقِّ الإمام المعصوم مع علمهم به.

الإمامية يقبلون ما يرويه آحاد الناس عن مثل جعفر الصادق وأبيه الباقر - رحمهما الله -. ويجعلون هذه المرويات حجةً في الدين. لكنهم لا يقبلون بأي حالٍ

أحاديث النبي ﷺ التي يرويها مثل أبي بكر الصديق وابنته الصديقة عائشة. ولا يقبلون ما يرويه الفاروق عمر، ولا عثمان، ولا ابن عمر، ولا غيرهم من مشاهير الصحابة الذين كانوا معادن الصدق والديانة والأمانة. والسبب في ذلك كله يرجع لعقيدة (الإمامة) المتطرِّفة، التي من خلالها تتشكل التصورات الشيعية لمسائل الشريعة.

هذه حقيقة موقف الإمامية من مرويات الصحابة. وإذا كان الشيخ الصفار لا يقرُّ بهذا التفسير، فليقدم لنا - إذن - تفسيراً مقنعاً يبرِّر إهدار أقوال النبي ﷺ التي يرويها أكابر أصحابه وزوجاته أمهات المؤمنين.

وكما ذكرت - آنفاً - فوصية النبي ﷺ بأهل بيته لا تدل على إلغاء أحاديثه التي يرويها عنه سائر الأصحاب. فقد كان بإمكان الشيعة أن يأخذوا بمرويات أهل البيت، ويأخذوا معها بمرويات الخلفاء الراشدين وأمهات المؤمنين.

إلا إن كان الشيخ الصفار سيقول لنا من جديد: إن (بعض!!) الشيعة تعمَّدوا إهدار مرويات الصديق والفاروق وعثمان وعائشة وحفصة وابن عمر بسبب الاضطهاد السني!!

*****

على أن الشيخ الصفار لم يوفَّق للإنصاف حين قابل بين موقع الصحابة عند أهل السنة، وموقع أهل البيت عند الشيعة. فجعل أهل السنة يأخذون دينهم عن الصحابة، والشيعة يأخذون دينهم عن أهل البيت فقط.

فأهل السنة إنما يحتجون بما يرويه الصحابة عن النبي ﷺ. وأما الشيعة الإمامية فلا يتعاملون مع أهل البيت على أنهم رواةٌ، أو حتى علماء مجتهدون. بل يتخذون من أقوالهم مصدراً مستقلاً للتشريع باعتبارهم أئمةً معصومين معيَّنين من قبل الله - عز وجل -. فما يقولونه حجةٌ في الدين يجب الأخذ بها، كما يجب

الأخذُ بالقرآن وبأقوال النبي ﷺ. فكل كلمةٍ يقولها الباقر أو جعفر الصادق أو موسى الكاظم أو علي الرضا - رحمة الله عليهم -، فهي حجة في الدين، كما أن آيات القرآن الكريم حجة، وكما أن كلام النبي ﷺ حجة!!

فمقارنة الشيخ بين موقع الصحابة في مذهب أهل السنة، وموقع أهل البيت في مذهب الشيعة مغالطة تنافي الدقة والموضوعية التي من المفترض أن يلتزمها من يريد مناقشة الملفات الحساسة والمزمنة.

فالشيخ - وفقه الله للهدى - تجنب إعطاء الصورة الصَّريحة لموقف الشيعة من الأئمة الاثني عشر؛ لأن حقيقة هذا الموقف مناقضةٌ لعقيدة الإيمان بقاعدة ختم النبوة التي يتفق عليها أهل الإسلام.

فلا خلاف بين المسلمين على أن النبيَّ محمداً ﷺ خاتمُ الأنبياء والرسل، وأنه لا نبي من بعده. وأما الشيعة فهم - وإن لم يسمُّوا أئمة أهل البيت أنبياء - يسبغون عليهم أخصَّ أوصاف الأنبياء. فالأئمة عندهم معيَّنون من قبل الله - عز وجل -!!. وهم معصومون من الوقوع في السهو والخطأ!!. وقولهم حجةٌ في الدين!!. ومن جحد إمامتهم، أو إمامة واحدٍ منهم استحق الخلود في النار!!. ولا يستقيم لأحدٍ دينه إلا بالإيمان بإمامتهم جميعاً وعصمتهم!!

هذه نظرة الشيعة للأئمة الاثني عشر، ومن المعلوم أن العبرة بالمعاني وليست بالألفاظ والمسميات، فإذا أسبغ الشيعة أوصاف الأنبياء على الأئمة، فقد أنزلوهم منزلة الأنبياء، والمماحكة في التسمية بعد ذلك لن تعدوَ أن تكون تلاعباً بالألفاظ.

ومع إيمان الشيعة باثني عشر مصدراً للتشريع، علاوةً على الكتاب والسنة، فلا يمكن بعد هذا أن يكون خلافهم مع سائر الفرق خلافاً فرعياً كما ذكر الشَّيخ الصفار. وهذا ما سأقف معه في التعقيب القادم - إن شاء الله تعالى -.

بندر الشويقي مواصلاً مداخلته (٣-٤)

نسي الشيخ الصفار أن المملكة قبل هذه الحادثة ظلت تعاني لسنوات من فكرة (تصدير الثورة) التي تبناها الخميني

لدينا قاعدتان اثنتان:

١ - (يجوز) لعن المخالفين، (وتجب) البراءة منهم، وإكثار السَّبِّ عليهم، واتهامهم، والوقيعة فيهم... لأنهم من أهل البدع والرَّيب. بل لا شبهة في كفرهم.

٢ - يجوز اغتياب المخالف، كما يجوز لعنه.

وقبل أن يعجل عليَّ داعية التسامح والمكاشفة الشيخ حسن الصَّفار، وقبل أن يباغتني باللوم قرَّاءُ هاتين القاعدتين اللطيفتين، وقبل أن تنهال على رأسي تهم: (الإقصاء) و(التطرف)، و(نبذ الآخر)، و(تشجيع الطائفية)، و(التعبئة ضد المخالفين)، و(نشر ثقافة الكراهية)....إلخ

قبل ذلك كله: أحبُّ التنبيه من البداية إلى أنني لست قائلَ هذا الكلام ولا منشئه، وإنما أنا مجرد ناقلٍ، لا أقل ولا أكثر.

ثم إنني لم أنقل هذين النصَّين عن أحد النازيين الجدُد، ولا القدماء. ولا أتيت به من تراث الصهاينة المتعصِّبين، ولا من أدبيات اليمين المسيحي المتطرِّف.

وإنما نقلت هذين النصين من مصادر معروفةٍ رأيت الصَّفار في (مكاشفاته!!) يقول إنها خالية من «التشنج وتكفير الآخر وتجريحه أو التعبئة ضده»!!

ففي القسم الثاني من مكاشفات الشيخ، وبعد أن قطع على نفسه عهداً بالصراحة والوضوح: شرح لنا الشيخ طريقة التعليم في الحوزة العلمية بالنجف، وسرد أسماء بعض العلماء والمراجع الكبار الذين حضر دروسهم هناك، وذكر عناوين الكتب التي يدرسها الطالب في مراحل تعليمه بالحوزة. ثم قال في ختام ذلك: «كل هذه الكتب تطرح المعتقدات الشيعية بأدلتها بعيداً عن التشنُّج وتكفير الآخر وتجريحه أو التعبئة ضده»!!

هذا ما قاله الشيخ حسن الصفار - وفقه الله للهدى .. وقد قارنَ في مكاشفاته بين التعليم في حوزة النجف وإيران، وبين التعليم في المملكة، باعتبار الأول تعليماً متسامحاً، والثاني تعليماً يتسم بالتشنج والتعبئة ضد (الآخر).

وسوف أعترف مقدماً بأنني أكتب هذه المقالة، عن سبق إصرارٍ وترصُّد، من أجل تغيير تلك الصورة الحالمة البريئة المتسامحة التي رسمها الشيخ حسن الصَّفار للحوزة العلمية الشيعية التي تعلم فيها. وليعذرني الشيخ، فهو الذي حثَّنا من البداية على المكاشفة والصَّراحة. ونحن إذا أصررنا على نظافة المكان الملوث، فسوف يبقى ملوثاً إلى الأبد.

فمن جملة الشيوخ الذين ذكر الصَّفار أنه حضر دروسهم بالنجف: عالم الشيعة الشهير، أبو القاسم الخوئي، المرجع الشيعي الأعلى، وزعيم الحوزات العلمية، الذي تخرج على يديه جميع المراجع الموجودين اليوم.

هذا الشيخ الذي كان يتزعم سياسة التعليم في الحوزات الشيعية، والذي حضر الصَّفارُ دروسه بالنجف، هو نفسه صاحب النص الأوَّل الذي نقلته في مطلع هذا المقال. ذلك النص الذي بلغ الغاية في (الليونة)، و(التسامح) مع المخالفين! والنص موجود في كتابه مصباح الفقاهة (١/٢٢٣).

وإذا تذكرنا أن الخوئيَّ كان مرجعاً لملايين الشيعة في العالم، فبموجب قواعد الفقه الشيعي، سيكون هذا المنهج الذي رسمه للتعامل مع المخالفين شرعاً ملزماً لجميع مقلديه، بحيث لا يجوز لهم الخروج عنه أو مخالفته، ما لم تعترض ذلك ظروف التقية.

أما النصُّ (المتسامح) الثاني الذي ذكرته بأول المقال، والذي فيه جوازُ لعن المخالف وغيبته، فهو منقولٌ من كتاب (المكاسب١/٣١٢)، لمرتضى الأنصاري، رأس الشيعة في زمانه وعالمهم. وإنما نقلت عن هذا الكتاب بالذات؛ لأن الصَّفار ذكره في جملة الكتب المقررة التي درسها هو وطلاب الحوزة بالنجف. التي زعم خلوها من «التشنج»، و«التكفير»، و«التجريح»، و«التعبئة ضد الآخر»!

وفي كتاب (المكاسب) علاوةً على ذلك: وجوب إتلاف كتب الضلال التي تختص بذكر فضائل الخلفاء الراشدين الثلاثة!! وتحريم اتخاذها إلا للوقوف على حجج المخالفين من أجل الرَّد عليهم، أو من أجل مجاراتهم على سبيل التقية!! (٢/٣٨٦).

ومما ورد في الكتاب - أيضاً -: «إذا رأيتم أهل الرَّيب والبدع فأظهروا البراءة منهم، وأكثروا من سبِّهم، والقول فيهم والوقيعة، وباهتوهم... يكتب الله لكم بذلك الحسنات، ويرفع لكم به الدرجات في الآخرة»!! وقد نسب مؤلف الكتاب هذا النص (المتسامح) إلى النبي ﷺ وصحَّح سنده!! (١/٣٥٣).

ومما في الكتاب أيضاً: أنه يحرم على الشيعي أن يقتل المؤمن (الشيعي)، ولو أكره على ذلك. لكن إن أكره على قتل الناصبي فيجوز له؛ لأن النواصب دمهم غير محقون!! (٤/٣٥٦).

ومن الكتب التي ذكر الصفار أنه درسها في تلك البيئة المتسامحة، كتاب (شرائع الإسلام) للمحقِّق الحلي. ومما ورد في هذا الكتاب (٣/٦٦٢): استحباب عتق العبد إذا كان شيعياً، وكراهية عتقه إذا كان من غير الشيعة الإمامية!!

وللمحقق الحلي كتاب آخر اسمه (المعتبر) نقل فيه عن المفيد تحريم غسل الميت من المخالفين أو الصلاة عليه، وعلَّل ذلك بأن المخالف ((كافر))! ١/٣٣٠

أما كتاب (شرائع الإسلام) الذي درسه الصَّفار بحوزة النجف، فقد تسامح المؤلفُ فيه وتساهل قليلاً، وأباح للشيعة الصلاة على الميت إذا كان ممن يظهر الشهادتين، لكن.... إن كان الميت مؤمناً (شيعياً) دعا المصلي له.... وإن كان منافقاً (غير شيعي) دعا عليه!!

أما إن جهل المصلي حال الميت، ولم يدرِ أهو ممن يؤمن بالولاية أو ممن ينكرها، فيقترح الحلي على المصلي الشيعي أن يدعو الله بأن يحشر هذا الميت مع من كان يتولاه!!

أما كتاب (اللمعة الدمشقية ٢٢) الذي درسه الصَّفار - أيضاً - بالنجف، فإن مؤلفه يرى مشروعية الصلاة على الميت من غير الإمامية، وذلك بالتكبير عليه أربعاً، ثم لعنه!!

وهذه المصادر كثيراً ما تعبِّر عن الشيعي بكلمة (المؤمن)، والمخالف بكلمة (المنافق)، باعتبار أنه يظهر الإسلام، ويتكلم بالشهادتين. لكن لعدم إيمانه بالإمامة، فليس له إيمانٌ صحيح، وبالتالي فهو خالدٌ في نار جهنم. تماماً كما هو الحال بالنسبة لسائر المنافقين المظهرين للإسلام!

هذه النصوص التي نقلتها إنما هي غيضٌ من فيضٍ. ونقطةٌ من (مستنقعٍ) لا ساحل له. ويمكن للباحث أن يجمع أضعافها ببحثٍ عابرٍ. فالتراث الشيعي مثقلٌ بمثل هذه النصوص السَّوداء. وإن أحبَّ الشيخ الصَّفار أن أنقل له منها العشرات، بل المئات، فلن أجد أيَّ صعوبةٍ في ذلك. ولن أكون في حاجة للاقتصار في النقل عن أسماء شيعيةٍ مغمورةٍ؛ لأن هذه النصوص موجودة بكثرة في مصنفات المراجع الكبار

وأعيان المذهب الإمامي، القدماء منهم والمحدثين. وأستطيع القول باطمئنان: إنه لا يوجد في الإسلام طائفةٌ تنافس الإمامية في هذا المضمار. مع إقراري بوجود ما يشبه هذه النصوص لدى سائر الفرق، لكن بقدرٍ أقل.

ولم أكن أحبّذ الإطالة على القارئ، وإثقال المقال بمثل هذه النقول التي يعرف فحواها من له أدنى عناية بالفقه الإمامي. وكنت أودُّ الاقتصار على مناقشة الأفكار القائمة دون حاجة للتطويل في إثباتها، غير أن طريقة الشيخ الصَّفار - وفقه الله للهدى - في المغالطة وتجاهل الحقائق الواضحات تجعل محاوره يحتاج إلى إثبات الحقائق المعروفة، ورد الأمور إلى نصابها، قبل الانتقال لمناقشتها.

الشيخ حسن الصَّفار - من بداية مكاشفاته إلى نهايتها - يدعو للتقارب والوحدة، لكن من خلال طرح المطالب، وإدانة المخالفين، والمبالغة في تبرئة المذهب، وإلقاء التبعة على الآخرين إلى درجة المكابرة وإنكار المحسوسات:

فسبُّ الشيعة للصحابة إنما هو رد فعلٍ من (بعض!!) الشيعة نتيجةً للاضطهاد السني!

والكتب التي تدرس في الحوزات الشيعية بعيدةٌ وبريئةٌ من التشنج والتجريح والتعبئة ضد الآخرين!

وأهل السنة في إيران يعيشون في جنةٍ من التسامح عرضها الجمهورية الإسلامية الإيرانية!

وكتاب (كشف الأسرار) للخميني الذي يعرفه الباحثون والمثقفون، والذي تضمن الطعن الصريح في أصحاب النبي ﷺ لم يطلع عليه الشيخُ الصفار، مع أنه ألف كتاباً عنوانه: «قراءة في فكر الإمام الخميني»!

وضحايا النظام الإيراني من أهل السنة يقول الشيخ الصَّفار إنه لم يسمع عن أخبارهم قطُّ!

وآلاف الكتب التي تقذف بها مطابع قم، والتي تمتلئ بالقبائح في حق الصحابة الكرام، لم يرَ منها الصفار شيئاً، ولا سمعَ عنها. وكل الذي بلغه قصة مؤلف اسمه يعقوب رستكاري حوكم في إيران بسبب نيله من الصحابة!

بل حتى أحداث الحج الأليمة التي وقعت بالحرم المكي سنة (١٤٠٧هـ)، وأدمت قلوب المسلمين بكلِّ مكان. رأينا الشيخ الصَّفار يعبِّر عنها بصيغةٍ تصوِّر الجاني في صورة الضحية المظلومة المكلومة!

فحين سُئل الشيخ الصَّفار عن مدة إقامته بإيران، وهل تمكن نظام الخميني من استغلاله ضد وطنه؟ أجاب قائلاً: «لم يبدِ الإيرانيون اهتماماً بالوضع في المملكة إلا بعد ما حصل في مكة (للإيرانيين) في حج عام ١٤٠٨هـ».

هذا نصُّ عبارة الشيخ، ولا أدري أهو سبق لسانٍ، أم أن الشيخ يعني ما يقول.

كنتُ أنتظر من الشيخ أن يقول: «بعدما حصل في مكة (من) الحجاج الإيرانيين».

لكن الشيخ عدَلَ عن ذلك ليقول: «بعدما حصل (للإيرانيين)».

ولربما كان بالإمكان غضُّ الطرف عن مثل هذه اللفظة، وحملها على خللٍ غير مقصودٍ في التعبير، لولا أن السِّياق يؤيد ما فهمته. فظاهر كلام الشيخ أن نظام الخميني لم يكن ليتدخل في شؤون المملكة لولا الجناية التي تعرض لها موطنوه الإيرانيون في حجِّ ذلك العام الأسود!

وكأن الشيخ يريد أن يقول لنا: إن موقف الخميني من المملكة كان ردةَ فعلٍ للاضطهاد السُّعودي، تماماً كما أن موقفَ (بعض!!) الشيعة من الصحابة كان ردةَ فعلٍ للاضطهاد السني!. ويبقى الطرف السُّني دائماً هو المدان.

فهل نسي الشيخ أن المملكة قبل هذه الحادثة ظلت تعاني لسنوات من فكرة (تصدير الثورة) التي تبناها الخميني منذ السنوات الأولى لثورته، وحاول أن يتخذ من موسم الحج فرصةً للدعاية لها؟

وهل نسي الشيخ الصَّفار أن السلطات الرسمية بالمملكة أعلنت أنها في العام السابق لأحداث (١٤٠٧هـ) ضبطت حقائب لحجاج إيرانيين محشوة بالمتفجرات، وبثَّت اعترافاتٍ متلفزة تثبت ذلك؟!

لم أكن أحبُّ نبشَ الماضي، وإثارة الجراح القديمة. لكن عجبي ما زال يطول ويطول من المنهجية التي يعرض بها الشيخ المسائل، والطريقة التي يطرح بها تصوراته لمنهج التقارب والوحدة. وكم تمنيت لو أنه لم يجعل غايته الذبَّ عن المذهب، والاجتهاد في ستر عيوبه. فالله أمرنا بالدَّوران مع الحق حيث دار. ومثل تلك القبائح الموجودة في التصورات الشيعية كان يكفي الصَّفار أن يتبرأ منها، دون أن ينكر وجودها. وبهذا يكون قد وضع قدمه على أول طريق التصحيح.

وفي ظل منهج المغالطة فإن من الصَّعب علينا أخذ دعوات الشيخ على محمل الجدِّ. فالصدق وزرع الثقة لدى الآخرين يمثل الخطوة الأولى في سبيل إطلاق حوارٍ ناجحٍ، وجدلٍ علمي ناجعٍ. ودون ذلك فسوف نظل ندور في حلقة مفرغة من الاتهامات المتبادلة، ولن نجني في النهاية سوى مزيدٍ من الفرقة والاختلاف.

وقد كنت وعدتُ في خاتمة مقالي السابق بعرض حجم الخلاف السُّني الشِّيعي، والنظر في الوسائل الشرعية لعلاجه (من وجهة نظري). غير أنني كلما أعدتُ قراءة حلقات المكاشفات رأيت فيها الكثير الكثير مما يستدعي التوقف عنده والتعليق عليه. ولي عودة - إن شاء الله - لمواصلة مكاشفاتي مع ضيف المكاشفات.

بندر الشويقي في ختام مداخلته (٤-٤)

أدعو الشيخ حسن وغيره من القيادات الشيعية إلى ممارسة النقد الداخلي الصادق للمذهب

الشيخ حسن الصفار له رسالةٌ مطبوعة في ترجمة شيخه محمد الشِّيرازي، عنوانها (الإمام الشِّيرازي، ملامح الشخصية وسمات الفكر). ومما جاء في (ص٢٨) من هذه الرسالة أن الشِّيرازيَّ كان «يميل إلى القبول بكلِّ ما ورد في الكتب الأربعة. ومن النادر جداً أن يردَّ روايةً من الروايات».

هذا نصٌّ عبارة الشيخ الصفار نقلته بالحرف، والكتب الأربعة المقصودة هنا هي التي تُعرف عند الإمامية بالجوامع الحديثية المتقدِّمة. وأهمها وأشهرها كتاب (الكافي) للكُليني، فعبارة الشيخ الصفار المنقولة تفيد أن شيخه ومرجعه الشيرازيَّ كان يقبل مرويات كتاب (الكافي).

وقد أطلتُ الوقوف عند هذه المعلومة، وعجبتُ كثيراً حين رأيتُ الصَّفارَ في مكاشفاته يوجه لومه لأهل السنة الذين يحاسبون الشيعة على ما ورد في كتاب (الكافي). ورأيته يقول: إن هذا «خطأٌ كبيرٌ ناتج عن الخلط في الموضوع»؛ لأن الشيعة لا يقبلون جميع ما في هذا الكتاب، بعد انحسار مدرسة (المحدثين الإخباريين الشيعة) التي كانت سائدةً في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. وأكَّد الشيخ الصَّفار أن «كل علماء الشيعة يتحدثون عن هذا الأمر»!!

هذا ما ذكره الصَّفار في مكاشفاته. والتناقض بين الكلامين ظاهرٌ، غير أن الحرص على تنزيه المذهب وزخرفته لا بدَّ أن يحمل المتمذهب الجلد على الوقوع

في مثل هذه الازدواجية. فالصَّفار في كتابه ينقل عن شيخه إيمانه بصحة أحاديث (الكافي)، وفي مكاشفاته يلوم أهلَ السنة الذين يخطئون حين يظنون أن الشيعة يقبلون جميع ما في هذا الكتاب!

وإذا تذكرنا أن الشِّيرازي - الذي توفي قريباً - كان مرجعاً معتبراً لشريحةٍ واسعةٍ من شيعة العالم، فسوف ندرك حجم هذا التناقض؛ لأن كلمة (مرجع) حسب المفهوم الشيعي تعني التبعية الملزمة، بمعنى أن أتباع مرجعية الشيرازي، سيكون موقفهم من كتاب (الكافي) مطابقاً لموقف مرجعهم.

وسوف يزيد العجب ويتعاظم إذا عُدنا للمكاشفات ورأينا الصَّفار يذكر عن نفسه أنه كان «منتمياً لمرجعية السَّيد الشيرازي، وداعماً لها». وأن «الجانب الفكري والثقافي والحركي في حياته كان من خلال مدرسة السيد محمد الشيرازي».

ونتيجة هذا الكلام أن الصفار نفسه كان يلتزم صحة أحاديث كتاب (الكافي) حين كان تابعاً ومقلداً لمرجعية الشيرازي!! فهل يسوغ - بعد هذا - تخطئة من يحاسبون الشيعة على ما في (الكافي) من بلايا وضلالات؟!

وأنا إنما نقلت تصحيح أخبار (الكافي)، عن المرجع الشيرازيِّ على وجه الخصوص؛ لأن الصَّفار نفسه هو الذي حكى عنه هذا المذهب. وإلا فإن الشِّيرازيَّ لم يكن وحده المرجع الشيعيَّ المعاصر الذي يؤمن بصحة مضامين (الكافي)، فهناك - أيضاً - المرجع اللبناني المعروف (عبدالحسين شرف الدين)، فقد ذكر في كتابه (المراجعات ص٧٢٩) أن الكتب الأربعة «متواترة، ومضامينها مقطوعٌ بصحتها»!!. ثم قال: «والكافي أقدمها، وأعظمها، وأحسنها، وأتقنها»!!

وأغرب من هذا وأعجب أن المرجع الشيعيَّ العراقي الشهير محمد صادق الصَّدر نقل اتفاق الشيعة على هذا المسلك!! فقد ذكر في كتابه (الشيعة ص١٢٧):

أن الشيعة «مجمعةٌ على اعتبار الكتب الأربعة، وقائلةٌ بصحة كل ما فيها من روايات»!!

فمن هذا كله نخلص إلى أنه لا لومَ على من يحاسب الشيعة على الأباطيل التي يطفح بها كتاب (الكافي). وليس للصفار أن يصوِّر هذا الموقف على أنه «خطأٌ كبيرٌ ناتج عن الخلط في الموضوع»، فمن الواضح أن الإشكال إنما يرجع لاضطرابٍ وتذبذبٍ في الموقف الشيعي من الكتاب.

مع أن الذي يعرف مضامين (الكافي) يدرك أن الإيمان بصحة ما فيه يعني بالضرورة مصادمة أوضح المسلمات والحقائق الشرعية. ويكفي فقط أن يطالع القارئ فهرس محتويات أصوله ليعرف حجم الانحراف الذي تضمنه. وقد كان المنتظر من مثل الصفار - وهو الذي يتبنى الإصلاح - أن يشارك في نقد هذا الكتاب، والتحذير من انحرافاته، وبيان خطورة التعويل عليه، لا أن يكلِّف نفسه عناء الدفاع عمن تبنى صحته وانتصر له.

وسواء أأجمع الشيعة على قبول ما في هذا الكتاب أو لم يجمعوا، فموضع الخطورة أنهم متفقون على تعظيم مؤلفه وإجلاله، واعتباره من أئمة الإسلام وأعلامه، حيث يلقبونه (ثقة الإسلام)، ويفاخرون بكتابه في جملة ما يفاخرون به من مآثر. مع أن حقَّ هذا المؤلف أن يُعدَّ في جملة المبطلين الذين أسهموا في تمزيق الأمة، وتحريف مذاهب أئمة أهل البيت، علاوة على دين الإسلام.

ولو أن كتاباً سنياً تضمَّن إساءةً للطائفة الشيعية لأثار ذلك حفيظة الشيخ الصفار. لكن أن يتضمَّن الكتاب عبثاً بالشريعة، وتحريفاً فجَّاً لدين المسلمين، فهذا ما لم يحرك لدى الشيخ ساكناً، وأخشى أن الشيخ لا تحركه إلا مواقف الآخرين من المذهب الإمامي!

وهذه بعض عناوين الكتاب أسوقها لمن ليس لديه الوقت للاطلاع عليه:

(باب: أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنهم لا يخفى عليهم الشيء)!.... (باب: أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل)!.... (باب: أن الأئمة إذا شاؤوا أن يعلموا علموا)!.... (باب: أن الأئمة يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيارهم)!.... (باب: أن الأئمة ورثوا علم النبي، وجميع الأنبياء، والأوصياء)!.... (باب: أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله، وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها)!.... (باب: أن الأئمة هم أركان الأرض)!..... (باب: أن الواجب على الناس بعد أن يقضوا مناسكهم أن يأتوا الإمام)!.... (باب: أنه ليس في يد الناس من شيء من الحق إلا خرج من عند الأئمة، وأن كل شيء لم يخرج من عندهم فهو باطلٌ)!

هذه فقط بعض عناوين الكتاب، وتحت هذه العناوين من الأخبار الأباطيل، والآراء المنكرة المنسوبة لأئمة أهل البيت - رضوان الله عليهم - ما تكاد السَّموات يتفطَّرن منه، وتنشق الأرض، وتخرُّ الجبال هدّاً.

ومما يجدر التنبيه له والتذكير به: أن هذا الكتاب يمثل أحد المشارب الكدرة، التي اعتمد عليها طائفة من علماء الإمامية في إثبات أن القرآن الكريم تعرَّض للتحريف والعبث. وهذا القول الفاسد وإن كان أكثر المعاصرين ينكرونه ويتبرؤون منه، غير أنه يبقى قولاً لجماعة من مشاهير علماء المذهب. وتبرؤ المعاصرين منه لن يكون له نتيجةٌ حاسمة، ما لم يصحب ذلك موقفٌ حازمٌ ممن تبنَّوا هذا الرأي المنكر وروَّجوا له من أمثال الكليني، والمجلسي، والحرِّ العاملي، والطبرسي، والجزائري، وغيرهم. فأي دينٍ يبقى لمن تجرأ على التنزيل الحكيم؟! وكيف يمكن أن يُعدّ أولئك أئمةً وقدواتٍ للمسلمين مع تصريحهم بمثل هذا الانحراف الخطير، والضلال المبين؟

وما دام أولئك الغلاة - مع طعنهم في كتاب الله - يحضَون بالاحترام والتوقير، ويعدون من أكابر علماء المذهب المعتمدين، فإن باب التشكيك في القرآن يبقى مفتوحاً على مصراعيه. وسوف يأتي من يتبنى ضلالهم ويشهره، كما تبناه من قبلُ صاحب كتاب (فصل الخطاب في إثبات تحريف كلام رب الأرباب)، فهو لم يزد في كتابه على جمع المرويات المكذوبة عن الآل في إثبات التحريف، وأضاف إليها أقوال جملةٍ من أعيان المذهب المعتبرين. ثم انتهى إلى الطعن في دستور الأمة المسلمة، معتبراً هذا مذهب الأئمة المعصومين!!

لهذا كله، فإنني أدعو الشيخ الصفار وغيره من القيادات الشيعية - إن أرادوا التقريب والاجتماع الحقيقي لا المتوهم - إلى البحث في جذور المشكلة، وممارسة النقد الداخلي الصادق للمذهب، قبل توجيه اللوم للآخرين الذين لا يملكون إلا امتثال ما أوجبه الله عليهم من إنكار ما يرونه ويسمعونه من أقاويل منحرفة يتبناها كبار علماء المذهب، ويتلقاها عنهم مقلدوهم. وما لم تكن المواقف واضحةً كل الوضوح فلن يكون هناك جدوى من التلاوم والتشكي من الفرقة والاختلاف.

والموقف السُّني من الفكر الشيعي لم يأتِ من فراغٍ. بل هناك أسبابٌ لا بدَّ من مواجهتها بصراحةٍ وجرأةٍ إذا أردنا علاجاً جذرياً لخلافاتنا. وإعطاء معلومات مغلوطة عن واقع المذهب، لن يجدي شيئاً في وقتٍ أصبحت فيه المصادر متيسرةً بأيدي الباحثين.

ومن الواضح أن أصل الخلاف يدور حول فكرة (الإمامة والعصمة) التي أفرزت الكثير من الانحرافات داخل المذهب الشيعي، وتسببت في بُعد الإمامية عن سائر المذاهب الإسلامية.

فموقف الشيعة الإمامية من الصحابة الكرام جاء نتيجة طبيعية لعقيدة الإمامة التي تصور الخلفاء الثلاثة ومن معهم على أنهم مغتصبون لحق الإمام المعصوم الذي طاعته بمنزلة طاعة الله - عز وجل -!

وفرية تحريف القرآن، هي الأخرى وليدة لفكرة (الإمامة والعصمة)؛ لأن القائلين بهذه الفرية لم يجدوا في القرآن نصاً صريحاً يثبت إمامة علي بن أبي طالب وعصمته، فألجأتهم الحاجة إلى القول بأن القرآن انتقص منه.

وموقف الشيعة من السلطات الحاكمة المسلمة على مرِّ التاريخ، سببه عقيدة (الإمامة والعصمة) التي لا ترى لغير الأئمة المعصومين ونوابهم حقاً في تولي شؤون المسلمين.

وموقف الإمامية من مخالفيهم - أيضاً - هو نتيجة مباشرة لاعتقادهم أن (الإمامة والعصمة) ركن لا يصح إيمان المكلف إلا به.

وإعراض الشيعة عن مرويات الصحابة الكرام، فرعٌ عن فكرة (الإمامة والعصمة)، التي جعلتهم محلَّ تهمةٍ فيما ينقلونه عن نبيهم ﷺ لأنه لا يمكن الثقة بنقلهم، بعد أن جحدوا النص الجليَّ الذي يثبت إمامة علي رضي الله عنه!

ونظرية (الإمامة والعصمة) هي التي أوجدت للشيعة مصادر خاصة للتلقي شذُّوا بها عن جمهور المسلمين. فالمسلمون كلهم - عدا الشيعة - لا يرون عصمةً لبشرٍ بعد النبي ﷺ وأما الشيعة فلهم اثنا عشر إماماً معصوماً، أقوالهم بمنزلة قول الله وقول رسوله ﷺ.

والذي يطلع على التراث الشيعي يجد استدلالهم بكلام جعفر الصادق وأبيه الباقر أكثر من استدلالهم بقول الله ورسوله - صلوات الله وسلامه عليه -. ومن البدهي أن الاختلاف في مصادر التلقي لا يستقيم مع دعوى الشيخ الصَّفار أن الخلاف بين الفريقين خلافٌ فرعي.

ربيع بن هادي المدخلي(*)

واقع مصارحات حسن الصفار ومعالجاته للملفات المزمنة والحساسة(*)

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد اطلعت على كلام للشيعي الغالي (حسن الصفار) في أولى مكاشفاته كما يقول المشرف على الرسالة التابعة لجريدة المدينة (عبد العزيز محمد قاسم)، الصادرة في يوم الجمعة ١٧ شعبان ١٤٢٥هـ الموافق١ أكتوبر ٢٠٠٤م.

وهذه المكاشفة طويلة وعليها ملاحظات كثيرة، وإنني سأتناول في هذه الكلمة مسألة التقية فحسب لتكون أنموذجاً لباقي المآخذ عليه:

١ - ذكر الصفار في هذه المكاشفة أنه يجب أن نتقبل المصارحة والمكاشفة؛ لأنها هي الأسلوب الأمثل والمناسب لمعالجة الملفات المزمنة والحساسة.

وأقــول:

هذا كلام لا حقيقة له ولا واقع لدى الصفار في مكاشفاته لا في حياته ولا في مواقفه إلى هذه الساعة، ولو كان صادقاً لبدأ بمعالجة ملفات الروافض المزمنة بل

(*) أحد علماء الحديث والمراجع السلفية بالسعودية.

(*) الرسالة: ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة المدينة، الجمعة ٨ رمضان ١٤٢٥هـ - ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤م.

لفعل كما فعل السيد (حسين الموسوي) في كتابه (لله ثم للتاريخ كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار)، وذلك من دلائل صدق الحسيني ونصحه للإسلام والمسلمين.

ولو كان الصفار صريحاً صادقاً ناصحاً فيما يقول لما سمعناه يتباكى من المناهج الدراسية، ويتباكى لعله من الإشارات الخفية من المدرسين، لا أقول من المصارحات، ويعدّ ذلك تحريضاً على طائفته.

٢- قال المكاشف وهو عبد العزيز محمد قاسم للصفار:" دعني أكن صريحاً معك بأن طيفاً غير قليل من قراء هذه المكاشفة سيصرفون حديثك ويتوجسون من أنها قد تدخل في نطاق التقية أو البراغماتية المرحلية، وأستأذنك في طلب تعليق على ما سمعت؟.

فأجاب الصفار: «هذا موضوع سبق الحديث عنه في مناسبات عديدة، وهذا يدخلنا في بحث حول ما يثار عن الشيعة في استخدامهم للتقية، ومن المؤسف جداً أن من نتائج الصراع المذهبي التنكر لبعض المفاهيم الدينية. مفهوم ديني يجري التنكر له بسبب الصراع المذهبي، التقية ليست قضية مطروحة عند حدود المذهب الشيعي، ولكنها قضية قرآنية يطرحها القرآن ويطرحها الإسلام بشكل عام، القرآن الكريم فيه آيات عديدة تؤكد أن للإنسان - إذا كان في موقع يخاف على نفسه الضرر أو أن يكون في موقع يسبب له مشكلة من إظهار رأيه وعقيدته - أن يلجأ إلى التكتم على رأيه وعقيدته حفاظاً على حياته ومصلحته.

إن القرآن الكريم يقول: ﴿ **إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً** ﴾، والقرآن يقول: ﴿ **إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ** ﴾، والقرآن يقول: ﴿ **وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَه** ﴾، ففي القرآن الكريم آيات تدل على هذا الأمر إضافة إلى القاعدة العامة ﴿ **إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ** ﴾.

وحينما نعود إلى كتب التفسير نجد كل عالم يمر على هذه الآيات يستعرض هذا المفهوم، وفي الفقه نجد موارد مختلفة يبحث فيها الفقهاء أثر الإكراه والاضطرار».

وأقول:

إن لي على هذا المقطع من المكاشفة مؤاخذات على الصفار.

الأولى: على قوله «هذا موضوع سبق الحديث عنه في مناسبات عديدة».

فماذا يستفيد أهل السنة من رجل لا يحول ولا يزول عن عقائده، ولا يتحرك إلى أهل السنة وإلى الحق الذي معهم قيد أنملة؟

وماذا يستفيد أهل السنة من نشاط الملالي في دعوتهم إلى التقريب من أكثر من خمسين سنة وهم لا يزدادون إلا غلواً في عقائدهم الباطلة ولا يزدادوا إلا حماساً في نشرها في أوساط الشعوب المنتمية إلى السنة ومعظم نشاطهم يجري تحت ستار التقية؟

ولقد قامت لهم دول في الشرق والغرب وهم يخفون عقائدهم تحت جلباب التقية، ولو كان الخوف يأكل خصومهم؛ لأنها أصل عظيم من أصولهم يتدينون به في الشدة والرخاء، لا أمر ضروري تلجئهم إليه الشدة.

الثانية: على قوله: «ومن المؤسف جداً أن من نتائج الصراع المذهبي التنكّر لبعض المفاهيم الدينية. مفهوم ديني يجري التنكر له بسبب الصراع المذهبي».

فهو هنا يرى أن الذين يستخدمون التقية - من الروافض وأصناف الباطنية - على الحق؛ لأنهم متمسكون بمفهوم ديني قرره القرآن.

وأن أهل السنة على باطل؛ لأنهم باستنكارهم لمبدأ التقية عند الأصناف المذكورة إنما يتنكرون لمفهوم ديني قرره القرآن.

فهل هذا التصرف وقلب الحقائق من الأساليب المثلى في معالجة الملفات المزمنة التي منها تكفير الصحابة وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم -، والطعن في زوجات رسول الله ﷺ بل الطعن في القرآن الكريم الذي تعهد الله بحفظه، وزعمهم أن الصحابة قد حرفوه وحذفوا منه آيات بل سوراً، وأن عند الشيعة وأئمتهم قرآناً مثل هذا القرآن الذي بأيدي المسلمين ثلاث مرات ليس فيه حرف واحد من هذا القرآن، كما في كتاب (الكافي) الذي يعدّ بخاري الإمامية؟

الثالثة: على قوله: «التقية ليست قضية مطروحة عند حدود المذهب الشيعي، ولكنها قضية قرآنية يطرحها القرآن ويطرحها الإسلام بشكل عام، القرآن الكريم فيه آيات عديدة تؤكد أن للإنسان - إذا كان في موقع يخاف على نفسه الضرر أو يكون في موقع يسبب له مشكلة من إظهار رأيه وعقيدته - أن يلجأ إلى التكتم عن رأيه وعقيدته حفاظاً على حياته ومصلحته». ثم ساق الآيات السالفة الذكر.

أقول:

أولاً: إن هذا التحريف الشديد لآيات القرآن ووضعها في غير موضعها يعد من المصارحة التي يجب أن يتقبلها أهل السنة، وهي الأسلوب الأمثل في معالجة الملفات المزمنة عند هذا الرجل وطائفته.

فيجب على أهل السنة أن يتقبلوا هذا الطرح وهذه المعالجات، فإن لم يقبلوا هذا الطرح فهم متعصبون متزمتون لا يعترفون بالآخرين ولا بآرائهم.

ثانياً: إن الآيات تتضمن رخصة للمؤمنين أهل التوحيد والحق إذا اضطروا واضطهدوا أن يظهروا من الباطل ما يدفعون به الضرر والخطر عن أنفسهم بشرط أن تكون قلوبهم مطمئنة بالإيمان والحق الذي اعتقدوه، مع أن الأخذ بالعزيمة والصبر على الضرر حتى القتل أفضل وأولى، كما فعل ذلك بلال رضي الله عنه حينما عذبه

المشركون من قريش، فتحمل الأذى الشديد حتى جعل الله له فرجاً ومخرجاً بشراء أبي بكر له - رضي الله عنهما -.

وكما فعل عبد الله بن حذافة تجاه تهديد ملك الروم له بالقتل والعذاب الشديد، فصمد وصبر حتى جعل الله له فرجاً ومخرجاً.

وكما فعل الإمام أحمد بن حنبل وإخوانه تجاه الجهمية، وكما فعل عبد الغني المقدسي وإخوانه، وكما فعل ابن تيمية وإخوانه.

والنادر من أهل السنة من يأخذ بالرخصة في حال الشدة والضرورة، ولكنهم يأخذون بها بقدر حاجتهم إليها فقط، ثم لا يدعون إليها ولا يعدّونها ركناً من أركان دينهم.

أما التقية التي يدين بها الشيعة على اختلاف فرقهم فشيء آخر ليس من الإسلام في شيء، وهي عكس الرخصة التي رخصها الله للمؤمنين وضدها تماماً؛ إذ هي إبطان الباطل والتظاهر بخلاف ما يبطنون، وذلك أمر بغيض إلى الله والمؤمنين.

فهم يبغضون الصحابة ويسبونهم ويكفرونهم ثم يقولون لأهل السنة: نحن نحب الصحابة ونترضى عنهم، ويكفرون أهل السنة وينكرون ذلك.

ويبطنون عقيدتهم في القرآن وأنه قد حرفه الصحابة وحذفوا منه بعض الآيات ويظهرون خلاف ذلك، بينما كتبهم المعتبرة تصرح بذلك، ويقولون: نحن نؤمن بالسنة النبوية وهم يبطنون الطعن فيها.

ويدَّعون أن أئمتهم أفضل من الأنبياء والملائكة وأنهم يعلمون الغيوب ما كان وما سيكون، ويكتمون ذلك.

إلى عقائد أخرى في غاية البطلان، وكلها تغطى بستار التقية التي هي أخت النفاق الذي ذمه الله وكفرَّ أهله، وحذر منهم، وتوعدهم بأنهم في الدرك الأسفل من النار.

والحاصل أن القرآن والسنة بريئان من هذه التقية التي يؤمن بها الشيعة الإمامية وغيرهم من أصنافهم، والإسلام والمسلمون بريئون منها.

ونسأل الصفار: هل كان الصحابة في العهد المكي والمدني يستخدمون هذه الجنة جنة التقية؟ وهل اتخذوها أهلاً وديناً في حياتهم؟.

وهل المسلمون على اختلاف طوائفهم جعلوها أصلاً من أصول دينهم؟.

أو هي حالة استثناء قد يحتاج إليها بعض الأفراد في بعض الأحوال النادرة؟

الرابعة: على قوله: «وحينما نعود إلى كتب التفسير نجد كل عالم يمر على هذه الآيات يستعرض هذا المفهوم، وفي الفقه نجد موارد مختلفة يبحث فيها الفقهاء أثر الإكراه والاضطرار».

أقول: هذا من التلبيس على الناس، فالفقهاء والمفسرون يبحثون في قضية خوف الضرر والإكراه والرخصة التي يجوز للمسلم المضطر والمكره أن يلجأ إليها، ولديهم قاعدة وهي «أن الضرورة تقدر بقدرها» ولا يقولون بمفهوم التقية عند غلاة الشيعة على مختلف طوائفهم؛ إذ إن هذه التقية هي النفاق الذي كان يستخدمه المنافقون كيداً للإسلام وخداعاً لأهله وتربصاً ومكراً بالمؤمنين، ثم يدعون أن عملهم هذا من الإصلاح، قال الله تعالى عنهم: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ**﴾.

وهذا عين ما تفعله الشيعة على امتداد تاريخهم المليء بمكايدهم للمسلمين والتعاون مع أعداء الإسلام ضد المسلمين.

٣ - قال المكاشف: «ولكن الاحتجاج هنا يا شيخ حسن قائم على افتراض أن هذه حالات استثنائية تقدر بقدرها وفي نطاقها الأضيق والاضطرار الشديد إليها،

ولكننا نلاحظ أن الإخوة الشيعة توسعوا في ذلك وجعلوه أصلاً من أصول طائفتهم».

فأجاب الصفار: «هذا التوسع فرضته ظروف يعيشونها، نحن يجب أن نناقش المبدأ.. هل التقية مفهوم موجود في الإسلام؟.

حينما يعاب على الشيعة استخدام التقية وتعدّ مأخذاً من المآخذ عليهم، ما يفهمه عامة المسلمين أن التقية ليست موجودة في الإسلام، وهم يستخدمون شيئاً لا يصح استخدامه.

ما يجب أن نميز هو أن المبدأ موجود أم غير موجود؟.

أما عن قضية التوسع فهذا يعود إلى الشخص نفسه في تقدير الظروف، وكل الفقهاء يقولون بالنسبة للحرج والاضطرار إن شخص الإنسان هو الذي يقدر مقدار الاضطرار.

حينما يجيز الفقه الإسلامي للمضطر أن يأكل الميتة، مقدار الاضطرار وظرف الاضطرار ليس الفقه هو الذي يشخصه، وإنما يشخصه الإنسان نفسه.

فهذا التوسع فرضته ظروف للشيعة أنفسهم».

أقول:

لاحظ أيها القارئ الكريم أن المكاشف أدرك أن الصفار الغالي قد حرف الآيات ونزلها في غير منازلها، وأن التقية قضية استثناء، وأنها في حال الضرورة فقط وتقدر بقدرها، وفي أضيق نطاق، وأن الشيعة قد توسعوا فيها وجعلوها أصلاً من أصولهم وقد اعترف الصفار بهذا التقرير.

ولو كان منصفاً وصريحاً في المكاشفات ويريد لهذا الشعب الخير، ويريد التوصل إلى الحق وإلى نتائج صحيحة تخدم الإسلام والمسلمين وتحقق الخير والمصلحة لهذا البلد الذي يزعم أنه يسعى لمصلحته.

لو كان كل هذا أو بعضه متوافراً فيه لتوجه باللوم والإدانة للشيعة لا سيما وهو يعرف عقائدهم ومناهجهم ونواياهم ضد المسلمين.

كان من واجبه أن يوجه الذم والطعن واللوم إلى الشيعة الذين يسترون بالتقية عقائد وأعمالاً يعجز عنها المنافقون الذين عدّ الله عقائدهم وأعمالهم أشد من الكفر الواضح الصريح وأنهم في الدرك الأسفل من النار.

فالمنافقون ما ألفوا دواوين يكفرون فيها الصحابة ويعدون أبا بكر الجبت وعمر الطاغوت ولا اتخذوا ذلك أوراداً.

والمنافقون لم يؤلفوا كتباً يحرفون فيها القرآن ويتلاعبون به وينسبون ذلك إلى الصحابة، ولم يؤلهوا أهل البيت، ولا اعتقدوا فيهم أنهم يعلمون الغيوب ما كان منها وما لم يكن.

ولم يمدحوا التقية ويذكروا لها من الفضائل ما ذكره الشيعة.

انظر إلى ما تنسجه الشيعة الإمامية من قداسة لهذا النفاق المسمى بالتقية الأمر الذي يزكيه هذا الصفار الذي يدعي لنفسه التحرر وسعة الأفق بل والصراحة.

قال إمام الرفض والرافضة محمد بن يعقوب الكليني الرازي في كتابه (الكافي) بعد أن ساق إسناده إلى أبي عبد الله (يعني جعفر الصادق - المظلوم المفترى عليه -):

١ - «في قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾، قال: صبروا على التقية ﴿وَيَدْرَؤُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ﴾ قال: الحسنة التقية والسيئة الإذاعة».

٢ - وساق الكليني إسناده إلى أبي عمر الأعجمي قال: قال لي أبو عبدالله: «يا أبا عمر إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له، والتقية في كل شيء إلا مسألتين في النبيذ والمسح على الخفين».

هكذا تسعة أعشار الدين في التقية!!!، ولا دين لمن لا تقية له، فالتقية في كل شيء، فأي دين هذا عند الروافض الذي هذا حاله وحال أهله؟

فهل نصوص القرآن والسنة والفقهاء تعني هذه التقية؟.

إن الصفار ليعرف حق المعرفة هذه التقية، ومع ذلك ينزل عليها نصوص القرآن.

برأ الله الإسلام والمسلمين وأهل البيت ومنهم جعفر الصادق منها.

٣ - وساق الكليني إسناده إلى حبيب بن بشر، قال: قال أبو عبد الله: «سمعت أبي يقول: لا والله ما على الأرض شيء أحب إلي من التقية. يا حبيب إنه من كانت له تقية رفعه الله، يا حبيب من لم تكن له تقية وضعه الله، يا حبيب إن الناس في هدنة فلو كان قد كان ذلك كان هذا». انظر هذين النصين في (الكافي) (ج٢ ص ٢١٧).

يعني أن التقية أحب إليه من الإسلام وعقائده وأحكامه ومن المسلمين وحاشا لأبي عبد الله ولأبيه من هذا الإفك، وإنما هذا دين الشيعة الامامية وإشكالهم الذين وضعوا أنفسهم وعقائدهم في حالة حرب مستمرة إلى أن يخرج أسطورة قائمهم المخترع من العدم للضحك على الروافض أنفسهم قبل غيرهم.

٤ - وساق الكليني بإسناده إلى عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله قال: «اتقوا على دينكم واحجبوه بالتقية؛ فإنه لا إيمان لمن لا تقية له، إنما أنتم في الناس كالنحل في الطير، لو أن الطير يعلم ما في أجواف النحل ما بقي منها شيء إلا أكلته.

ولو أن الناس علموا ما في أجوافكم أنكم تحبون أهل البيت لأكلوكم بألسنتهم ولنحلوكم في السر والعلانية، رحم الله عبداً منكم كان على ولايتنا».انظر (الكافي) (ج٢ ص٢١٨).

برأ الله أبا عبد الله من هذه الأباطيل؛ فإن هذا من عمل المنافقين الذين يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف، وإن هذا الذي ينسب إليه لشر من كتمان الحق الذي لعن الله بسببه اليهود، قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ**﴾.

ولقد كان أبو عبد الله يبلِّغ ما عنده وما حفظه من الإسلام ومن الرواة عنه الإمام مالك وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وسفيان ابن عيينة وابن جريج وأبوعاصم النبيل وأبو حنيفة وأمثالهم من أئمة السنة، وشيوخه كلهم من أهل السنة، وبرأه الله من الرفض والروافض ومن النفاق الغليظ المسمى بالتقية.

وإن الشيعة في الأمة لمثل الأفاعي المشحونة بالسموم القاتلة لا كالنحل، فمن طعم شيئاً من سمومهم هلك.

٥ - وساق الكليني بإسناده إلى أبي عبد الله قوله بعد كلام يأمرهم فيه بأعمال يعملونها تقية: «والله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخب، قلت: وما الخب؟ قال: التقية».

أقول:

تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، أتدرون ما الخب؟ إنه الخداع، وقد قال الله تعالى في ذم المنافقين: ﴿يُخَادِعُونَ اللّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم وَمَا يَشْعُرُونَ * فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾.

كيف يحب الله الخداع؟ بل كيف يكون عبادة، بل ما عبد الله بشيء أحب إليه منها، تعالى الله وتنزه عما يفتريه عليه الظالمون.

وبرأ الله الإسلام والمسلمين ومن سادة المسلمين أبو عبد الله جعفر الصادق من هذا الكذب والبهت والخداع البغيض إلى الله والمؤمنين بل إن الكافرين يحتقرون هذه المخازي ويحتقرون فاعلها ويأنفون منها.

٦ - وقال الكليني: «عنه عن أحمد بن محمد عن معمر بن خلاد قال: سألت أبا الحسن عن القيام للولاة؟، فقال: قال أبو جعفر: التقية ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له». (الكافي) (ج٢ ص٢١٩).

برأ الله الإمام السني جعفر الصادق، وبرأ الله آباءه الأخيار وعلى رأسهم رسول الله ﷺ الصادع بالحق وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب الخليفة الراشد الشجاع الصريح من إفك أعداء الله عليهم من الله ما يستحقون.

وإنما دين هؤلاء الشرفاء الإسلام القائم على كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والسنة المطهرة التي هي بيانه وتوضيحه، ذلك الدين الذي يحارب الكذب والخداع والكتمان، ويأمر بالنصيحة والصدع بالحق وتبليغ هذا الدين والجهاد في سبيله، ويكلف أهله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويجعلهم بذلك خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

ويحارب النفاق والخداع أشد الحرب ومنه هذه التقية والخب والخداع الذي يعده الشيعة تسعة أعشار الدين، وأحب الأمور إلى الله، كذبوا ورب الكعبة.

فلا يقوم دينهم الباطل إلا على التقية التي يبرأ منها الإسلام والمسلمون كبراءتهم من كل ألوان الشرك والنفاق والكفر والخداع وسائر العقائد الباطلة والأخلاق الرديئة.

ونقول للصفار: هذه هي التقية عند شيعتك، فلماذا تتعامل مع المسلمين هذا التعامل خلال دعواك المصارحة والمكاشفة ومعالجة الملفات المزمنة والحساسة؟.

إن تعاملك هذا لقائم على الخب، فلا تغضب من وصفك بهذا الوصف؛ لأنه عندك وعند شيعتك تسعة أعشار الدين، بل أحب الدين إلى الله، بل لا دين لمن لا تقية له.

ومن المؤسف أن يعلم الصفار هذه التقية الخطيرة ثم يبرئ ساحة الشيعة من مسؤوليتها ويحملها أهل السنة.

وبهذا المنطق الأعوج يتحمل الرسول ﷺ - وحاشاه - وأصحابه من المهاجرين والأنصار ومنهم أهل البيت النبوي - وحاشاهم - مسؤولية وجود النفاق في عهدهم، وتبرأ ساحة عبد الله بن أبي بن سلول واضع أسس النفاق وقائد المنافقين كيداً للإسلام والمسلمين وعلى رأسهم محمد ﷺ من المسؤولية.

وإن من يسلك هذه المسالك الخطيرة في الحوار باسم المكاشفة والصراحة وباسم معالجة مشكلات المسلمين وحماية بلدانهم من الأخطار، لمن أخطر الناس على الإسلام والمسلمين. والتاريخ حافل بهذه الأنماط من الشيعة.

ومن ينسى ما عمله ابن العلقمي والنصير الطوسي في الأمة الإسلامية وخليفتها المستنصر العباسي وما كانت أساليبهما تجاه الخليفة العباسي والمسلمين إلا مثل هذه الأساليب النابعة من التقية الخطيرة.

وما أكثر مآسي المسلمين التي نزلت بهم من أهل هذه التقية، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين فضلاً عن مرات.

٤ - قال الصفار: «هناك نقاش بين العلماء: هل التقية موردها فقط من الظالم الكافر أم إنها أيضاً من الظالم المسلم؟.

بعض علماء أهل السنة ربما يقولون بأن التقية من الظالم الكافر وإن الآيات الكريمة التي تحدثت عن التقية إنما هي في سياق التقية من الظالم الكافر والبعض الآخر من علماء السنة وكل علماء الشيعة يرون مفهوم التقية أوسع حيثما كان هناك حاجة واضطرار إليها.

فمذهب الإمام الشافعي مثلاً: أن الحالة بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والمشركين حلت التقية محاماة على النفس، وجاء في الموسوعة الفقهية التي أصدرتها وزارة الشؤون الإسلامية بالكويت ج١٣ ص١٩٦:

(والحنابلة لا يرون الصلاة خلف المبتدع والفاسق في غير جمعة وعيد يصليان بمكان واحد من البلد، فإن خاف منه إن ترك الصلاة خلفه فإنه يصلي تقية ثم يعيد الصلاة..، وقد ذكر ابن قدامة حيلة في تلك الحال يمكن اعتبارها من التقية لما فيها من الاستتار وهي أن يصلي خلفه بنية الانفراد).

وحينما أخذ العلماء من أهل السنة في عهد المأمون والمعتصم وامتحنوا ليقولوا بخلق القرآن استخدموا التقية إلا أربعة أو خمسة.

من ناحية أخرى فإن التقية حين يبحثها الشيعة إنما يبحثونها في إطارين؛ الإطار الأول دفع الضرر الشخصي أو فلنقل دفع الضرر المادي على الشخص أو على المجتمع.

والإطار الثاني دفع الضرر عن الأمة وعن الوحدة الإسلامية، ويعنون بذلك إذا كانت ممارسة حكم من الأحكام المقرة في المذهب تبرز في حالة من الانشقاق في الأمة أو التمزق فإن المذهب يجيز لأبنائه ترك ذلك حفاظاً على الوحدة لأولوية الوحدة وأهميتها، وهذا ينبغي أن يحسب للمذهب كامتياز وليس مأخذاً عليه».

أقول:

إن هذا الكلام فيه تمويه شديد وسأذكر بعضه:

١ - هب أن الراجح من القولين في التقية أنها من الكافر والحاكم الظالم لكنها عند أهل السنة تغاير ما يقرره الشيعة.

فعند أهل السنة تستعمل في حال الخوف والضرر وتقدر بقدرها، ولا يرون إلا أنها رخصة، بل إن بعضهم لا يراها، أما الشيعة فهي دين مستمر إلى خروج من يزعمون أنه المهدي القائم.

٢ - إن للحنابلة قولين في الصلاة خلف المبتدع والراجح عندهم وعند غيرهم من الصحابة فمن بعدهم جواز الصلاة خلف المبتدع، بل حكى ابن قدامة على ذلك الإجماع.

٣ - قوله: «وحينما أخذ العلماء من أهل السنة في عهد المأمون والمعتصم وامتحنوا ليقولوا بخلق القرآن استخدموا التقية إلا أربعة أو خمسة».

أقول:

هذا الكلام غير صحيح، فالذين استخدموا التقية هم عدد قليل، وباقي أهل السنة ثبتوا على الحق وتحملوا أهوال التعذيب والسجون والتشريد، وعلى رأسهم الإمام أحمد إمام أهل السنة والجماعة، وبثباته على الحق وتحمله أهوال التعذيب ثبتت الأمة على الحق في قضية القول بخلق القرآن، وجعل الله لهم فرجاً ومخرجاً.

والذين أجابوا تحت سياط الإكراه والتعذيب لم يجعلوا هذه التقية ديناً ولم يدعوا إليها، بل عدّوها رخصة، فشتان بين واقعهم وواقع الشيعة.

٤- قوله: «من ناحية أخرى التقية حين يبحثها الشيعة إنما يبحثونها في إطارين الإطار الأول دفع الضرر الشخصي أو فلنقل دفع الضرر المادي على الشخص أو على المجتمع.

والإطار الثاني دفع الضرر عن الأمة وعن الوحدة الإسلامية ويعنون بذلك إذا كانت ممارسة حكم من الأحكام المقرة في المذهب تبرز في حالة من الانشقاق في الأمة أو التمزق فإن المذهب يجيز لأبنائه ترك ذلك حفاظاً على الوحدة لأولوية الوحدة وأهميتها، وهذا ينبغي أن يحسب للمذهب كامتياز وليس مأخذاً عليه».

أقول:

هذا الكلام مليء بالتمويه والمغالطات التي يفضحها واقع الشيعة على امتداد التاريخ، فالتقية عندهم ركن من أركان دينهم لا يتخلون عنه سواء وجد ما يدعو إليها أو لم يوجد.

وهي تستعمل عندهم غالباً لجلب مصالحهم لا لدفع الأضرار عن المجتمع الإسلامي بل لا يسعون إلا في إلحاق الأضرار المهلكة للأمة والمبيدة لهم، والتاريخ أكبر شاهد على ذلك.

فمن ينسى المذابح التي حصلت على أيدي الشيعة بقيادة أبي مسلم الخراساني؟

ومن ينسى مكايد الشيعة وعلى رأسهم ابن العلقمي والنصير الطوسي؟

ومن ينسى كارثة بغداد المدمرة التي تمت على أيدي التتار بتخطيط وتدبير ابن العلقمي الرافضي ومن وراءه، فقتلوا الخليفة وحصدوا أهل بغداد يسحقونهم رجالاً ونساءً وأطفالاً؟

ومن ينسى الحروب الصليبية ضد المسلمين التي كانت من تدبير العبيديين الرافضة واستنجادهم بالنصارى الأوربيين لتحقيق أهدافهم؟

ومن ينسى ما فعله القرامطة الباطنية بالمسلمين من العراق إلى الحجاز إلى اليمن بتحريض وتعاون بينهم وبين الشيعة العبيديين في مصر؟

ومن ينسى ما فعله الصفويون بأهل السنة في إيران وتعاون الصفويين مع دول الغرب ضد المسلمين؟

ومن يجهل واقع أهل السنة الآن على أيدي الشيعة في إيران الشيعية؟.

فهل هذه الأعمال الرهيبة والكوارث المدمرة كلها تعدّ من رفع الضرر عن الأمة الإسلامية ومن حرصهم على وحدتها؟.

أيا حسن الصفار لو كنت تحترم أهل السنة لما تفوهت بهذا الأسلوب، وكيف ينتظر ممن لا يحترم أصحاب محمد ﷺ وعلى رأسهم أبو بكر الصديق وعمر الفاروق أن يحترم غيرهم من المسلمين ويقدر مشاعرهم وعقولهم؟

وأخيراً فإن حال الروافض في التقية تشبه حال قوم ينتمون إلى الإسلام جعلوا من أكل الميتة وأكل لحم الخنزير والدم وأكل ما أهل لغير الله أصلاً من أصول دينهم، يحرفون له نصوص القرآن ويخترعون له الروايات في إثبات فضائله، بل إنه عندهم لا دين لمن لم يجعل تسعة أعشار دينه أكل هذه المحرمات على الرغم من توافر أنواع الطيبات.

فماذا يقول الروافض في حال هؤلاء الأقوام وحال هذا الأصل؟.

ما كان من جواب يقوله الروافض عن تقيتهم فسيقوله هؤلاء القوم المفترضون في أصلهم، لأن الإسلام لا يحكِّمُه الطرفان، ولو حكموه لما تجاوزوا حدود الرخصة في حال الاضطرار ولأراحوا الإسلام والمسلمين من البدع والضلالات الغليظة والتأصيلات الجهنمية، ولكنه الهوى والتلاعب.

أعاذ الله المسلمين من ذلك، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

*****

رداً على ما كتبه الحطاب.. علي آل محسن[*]: (١-٣)

التقية مبدأ إسلامي، لكنه صار وسيلة للتشنيع على الشيعة[*]

تعقيباً على ما كتبه الأخ عبد الكريم الحطاب في ملحق (الرسالة) بتاريخ ١٤٢٥/٩/١هـ حول التقية عند الشيعة، فإنني أودّ أن ألفت النظر إلى أمور عدة:

١ - أن كثيراً من أهل السنة يقدحون في التقية مطلقاً، ويعدونها من عقائد الشيعة الممقوتة، دون التفريق بين مفهوم التقية الضيق الذي يعتقد به أهل السنة، ومفهومها الموسع الذي يذهب إليه الشيعة، وكثير من أهل السنة لا يميزون بين هذين المفهومين للتقية، وإنما يعرف ذلك المتخصصون منهم الذين لا يكادون يعترفون بأن التقية جائزة في الدين إلا عندما يلجؤون إلى ذلك.

وهذا تماماً مثل اتهام الشيعة بسب الصحابة، مع أن الشيعة يرون عدالة جملة وافرة من الصحابة، وقائل هذه المقولة قد جعل القول بعدم عدالة بعضهم سباً لعامة الصحابة، وهذا قدح مبالغ فيه كما لا يخفى.

٢ - أن الأخ الحطاب قد كتب مقاله بركائزه السنية، وبالفتاوى المتعلقة بالتقية التي تلقاها عن علماء السنة، وجعلها مسلمات ومقياساً للصحيح والخطأ، وهذا منهج خاطئ، فإن الشيعة لهم أصولهم ومصادرهم الحديثية التي يرجعون إليها، فكان الأجدر بالأخ الكريم أن يحاور الشيعة محتجاً بآيات الكتاب العزيز التي هي محل اتفاق بين الطائفتين، أو بناءً على أصولهم هم لا على أصول أهل السنة.

(*) عالم دين متخصص في بحوث العقيدة وعلم الكلام من طائفة إخوتنا الشيعة بالقطيف.

(*) الرسالة: ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة المدينة، الجمعة ٢٢ رمضان ١٤٢٥هـ - ٥ نوفمبر ٢٠٠٤م.

٣ - أن التقية مسألة فقهية، وهي كغيرها من المسائل الكثيرة التي اختلف فيها الشيعة وأهل السنة، ولا ينبغي أن تثار حولها الزوابع، ويكثر بسببها التشنيع على هذه الطائفة أو تلك، ولا سيما أنها تصب في مصلحة عامة المسلمين، وذلك لأن الشيعة لو تركوا التقية لكانت الحرب سجالاً بينهم وبين أهل السنة، ولاستمرت من العصور الأولى إلى يومنا هذا، وهذا أمر يضعضع وحدة المسلمين ويستنفد طاقاتهم وأموالهم.

ثم إن كلام الأخ عبد الكريم الحطاب قد اشتمل على ملاحظات عدة ينبغي لفت الأنظار إليها، منها:

١ - قوله: إن التقية إذا لم يلجأ إليها المكلف في حالة الاضطرار ومات فإن له درجة وثواباً عند الله، فكأن رخصة أكل لحم الخنزير تنتقل إلى العزيمة، لكن لا تنتقل رخصة التقية إلى العزيمة بل إن من مات لدين الله ولم يحتمِ بالتقية فإنه سيؤجر على موته هذا أجراً عظيماً والعزيمة على كل حال أفضل من التقية.

وجوابه: أنه لا يصح أن يقال: إن تارك التقية مأجور مطلقاً، وإن العمل بها رخصة مطلقاً؛ لأن التقية قد تكون في بعض الموارد واجبة، وفي بعض الموارد محرمة.

أما وجوبها ففيما إذا علم أن ترك التقية يوقعه في القتل مع رجال من المسلمين بلا فائدة، فإن العمل بالتقية حينئذ يكون واجباً عليه لحفظ نفسه وحفظ غيره، وإلا كان مخالفاً للنهي الوارد في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾[1]، وكان مشمولاً للوعيد والغضب واللعن في قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً**﴾[2]، لأن حرمة القتل تشمل ما كان بالمباشرة وبالتسبيب، وتارك التقية قد يتسبب في بعض الموارد في قتل المسلمين الأبرياء بلا فائدة.

---

(١) البقرة: ١٩٥ .

(٢) النساء:٩٣ .

وأما حرمة العمل بالتقية فإذا أكره شخص على قتل مسلم بريء، فإنه لا يجوز له العمل بالتقية طلباً لنجاة نفسه بقتل المسلم البريء؛ لأن التقية إنما شرعت لحقن الدماء، فإذا وصلت إلى الدم فلا تقية. وكما إذا توقف نشر الدين وبقاؤه على ترك التقية، وعلى هذا يحمل عدم عمل الأنبياء - عليهم السلام - وأئمة الدين بالتقية؛ لأن تركهم للتقية يستلزم عدم تبليغ الرسالة التي قد أمر النبي بتبليغها، كما يستلزم اندراس الدين واضمحلاله إذا ترك أئمة الدين إيضاح الحق ورد الباطل في حال وقوع الفتن التي لا يميز فيها بين الحق والباطل.

فما قاله الأخ عبد الكريم الحطاب من أن التقية رخصة مطلقاً، وأن تركها في كل حال أفضل من العمل بها، غير صحيح كما أوضحناه.

ومما ذكرناه يتضح أيضا فساد قوله: «فما عاناه الحبيب ﷺ من أذى المشركين وما تحمله الصحابة - رضي الله عنهم - من أذى في سبيل الله لم يجعلهم يتعذرون بالتقية وهذا دليل على أن العزيمة هي الأصل والأفضل والأحسن».

وذلك لأن ما عاناه نبينا المصطفى ﷺ من أذى المشركين إنما كان في سبيل تبليغ الرسالة ونشر الدعوة، وكذلك ما تحمله الصحابة الأجلاء - رضي الله عنهم - وأئمة الدين في سبيل نشر الدعوة، ونحن قلنا: إن نشر الرسالة يقتضي ترك العمل بالتقية، فنرجو التنبه إلى ذلك لئلا يحصل الخلط بين الأمرين.

٢ - قال الأخ الحطاب: «أما لدى إخواننا الشيعة فلا وجود للعزيمة أبداً والأمر يختلف تماماً عمّا ذكره الشيخ الصفار في تعريفه لها، فهم حولوا التقية من رخصة إلى عقيدة واجبة لا يجوز تركها إلى يوم القيامة وإن تاركها بمنزلة تارك الصلاة وإنها تسعة أعشار الدين، ومن ضروريات مذهب التشيع، ولا يتم الإيمان إلا بها، وليست رخصة في حال الإكراه كما ذكر الشيخ الصفار، وإنما تكون وتقع من الشيعي لكل من خالفه بالمذهب».

وجوابه: أنّا أوضحنا حكم التقية عند الشيعة، وأنها قد تكون واجبة، وقد تكون محرمة، وقد تكون غير ذلك.

فقوله: «إنهم حولوا التقية من رخصة إلى عقيدة واجبة لا يجوز تركها إلى يوم القيامة»، غير صحيح؛ لأنها ليست رخصة مطلقاً، وفي كل مورد، بل قد تكون رخصة يجوز تركها، وقد تكون عزيمة واجبة لا يجوز تركها كما مثلنا.

ولعل الأمر قد التبس على الأخ الحطاب بسبب ورود التعبير في كلمات علماء الشيعة بوجوب التقية الذي يراد به الوجوب في بعض الموارد، وهو لم يتمعن جيداً في كلماتهم ليدرك أن وجوب التقية إنما هو في بعض الموارد لا في كل الموارد، وإطلاق الوجوب بهذا المعنى له نظائر كثيرة في كلمات الفقهاء، نظير قولهم بوجوب الصلاة ووجوب الحج ووجوب الزكاة وغير ذلك، فإن الصلاة وإن كانت واجبة إلا أنها لا تجب مطلقاً، فإن الواجب منها صلوات مخصوصة، لا كل صلاة، والواجب من الصلوات إنما يجب في وقته، ولا يجب في كل وقت، ويجب بشرائط خاصة لا مطلقاً، بل قد تحرم الصلاة إذا كانت مبتدعة، كمن أراد أن يصلي الفجر أربع ركعات، أو يصلي صلاة الظهر قبل الزوال، وكذلك الصوم، فإنه وإن وجب في شهر رمضان إلا أنه لا يجب مطلقاً، بل قد يكون محرماً في بعض الموارد، كمن صام في العيدين أو صام صوم الوصال وهو أن يصل اليوم بتاليه من غير إفطار... وهكذا.

إذن، فالتقية واجبة في بعض الموارد، وهي موارد خوف الضرر الخاص أو العام، لا في كل مورد.

ثم إن الأخ الحطاب قد استشنع القول بأن وجوب التقية كوجوب الصلاة، مع وضوح أن التقية إذا كانت واجبة فلا يجوز تركها أو التهاون بها كالصلاة وغيرها من الواجبات، وحكمها حينئذ باقٍ إلى يوم القيامة؛ لأن حلال محمد حلال إلى يوم

القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة، فتاركها في حال وجوبها فاسق كحال من ترك الصلاة والصيام.

وأما أنها تسعة أعشار الدين وأنه لا دين لمن لا تقية له، فالمراد كما قال المولى محمد صالح المازندراني هو أنها تسعة أعشار الدين لقلة الحق وأهله، وكثرة الباطل وأهله، حتى إن الحق عشر والباطل تسعة أعشار، ولا بد لأهل الحق من المماشاة مع أهل الباطل فيها حال ظهور دولتهم ليسلموا من بطشهم، ولعل المراد بقوله: «ولا دين لمن لا تقية له» نفي الكمال، لدلالة بعض الروايات على أن المؤاخذ بترك التقية لا يخرج من الإيمان، وأن ثوابه أنقص من ثواب العامل بها، ووجوب التقية والإثم بتركها لا ينافي أصل الإيمان وإنما ينافي كماله[1].

أو أن التقية إنما صارت تسعة أعشار الدين؛ لأنها تجري في أغلب أحكام الدين، والله العالم.

وأما أنها من ضروريات مذهب الشيعة وأن الإيمان لا يتم إلا بها، فلأن كل ما هو ثابت عندنا عن أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم - بالضرورة وبالتواتر فإنكاره تكذيب لأئمة أهل البيت - رضي الله عنهم -، وهذا يخرج صاحبه عن المذهب، كمن أنكر ضرورياً من ضروريات الدين كوجوب الصلاة والصيام، فإنه يخرج صاحبه عن الإسلام، لاستلزام إنكار ضروري الدين تكذيب نبينا محمد ﷺ. والمراد بالإيمان هو التدين بمذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية.

٣ - وأما قوله: «وإنما تكون وتقع من الشيعي لكل من خالفه بالمذهب»، فغير دقيق؛ لأن التقية إنما تكون في حال الخوف من الضرر الشخصي أو الضرر

(١) شرح أصول الكافي ١١٨/٩ .

النوعي، فلا تكاد تجد شيعياً يتقي في المشتركات بين الشيعة وبين غيرهم، أو فيما يسع الشيعي أن يظهر المخالفة فيه من غير غضاضة.

وأما في الموارد التي كثر التشنيع فيها على الشيعة أو التي يُعرف بها الشيعي أنه شيعي، فلا يأمن بذلك أن يتوجه إليه الضرر، وكذا الموارد التي يكفَّر بها الشيعي أو يستباح بها دمه، فإنه في سعة في العمل بالتقية.

ولقد رأينا فئات كثيرة من أهل السنة لا يرون لهم قضية إلا محاربة الشيعة، ولا يتحدثون في موضوع إلا ويطعنون في الشيعة، بل إنهم يرون أن الشيعة شر من مشى على الأرض، ويرون كفرهم، واستباحة دمائهم، بل إن إراقة دماء الشيعة أحل عندهم من إراقة المدام...

فهل يلام الشيعي حينئذ أن يعمل بالتقية مع هؤلاء الذين أقل ما يصنعونه مع الشيعة هو محاربتهم في أرزاقهم، والاستخفاف بهم، وعدم رد السلام عليهم، والوقيعة فيهم وغير ذلك مما هو معروف ومشهور مما لا ينكره إلا مكابر أو جاهل؟

٤ - ثم إن الأخ الحطاب نقل بعض كلمات أعلام الشيعة التي يصرحون فيها بوجوب التقية وبأنها باقية إلى يوم القيامة، ونحن قد أوضحنا مرادهم فيما تقدم، فلا حاجة للإعادة. ومما يلفت النظر أن الأخ الحطاب نقل كلمة للسيد الخميني، فقال: «ويقول الخميني: وترك التقية من الموبقات التي تلقي صاحبها في قعر جهنم، وهي توازي جحد النبوة والكفر بالله العظيم»[1].

ومن المؤسف حقاً أن يعمد الأخ الكريم لتحريف هذه الكلمة فيذكرها مشوهة، ونحن نحمله على الصحة فنقول: «لعله نقلها ممن حرفها»، إلا أنه كان ينبغي عليه

(١) المكاسب المحرمة، ١٦٢/٢ .

حينئذ أن ينقلها من مصدرها مراعاة للأمانة العلمية، وإليك ما قاله السيد الخميني:

قال: فإن الظاهر أن جعل ترك التقية من الموبقات وقريناً لجحد النبوة والإمامة ليس لمحض حفظ مال مؤمن أو عرضه مثلاً، بل لما كان تركها في تلك الأزمنة موجباً لفساد في الدين أو المذهب صار بتلك المنزلة[1].

ومراده بجعل التقية قرينة لجحد النبوة والإمامة هو أن التقية لأهميتها قُرنت في الذِّكر بجحد النبوة والإمامة في الحديث المروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من صلى الخمس كفَّر الله عنه من الذنوب».. إلى أن قال: «لا تبقى عليه من الذنوب شيئاً إلا الموبقات التي هي جحد النبوة أو الإمامة أو ظلم إخوانه أو ترك التقية حتى يضر بنفسه وإخوانه المؤمنين».

والكاتب هداه الله أو من حرف هذه الكلمة قد أبدل كلمة (قريناً) بـ (توازي)، وأضاف من عنده قوله: «التي تلقي صاحبها في قعر جهنم»، وجعل ترك التقية موازياً للكفر بالله العظيم.

فعلى القارئ الكريم أن يقارن بين ما قاله السيد الخميني وبين ما نسبه الأخ الحطاب إليه، والحكم في ذلك أتركه للقارئ نفسه.

وأما الرواية التي ذكرها الأخ الحطاب، وهي قوله: «تارك التقية كافر»، فهي رواية ضعيفة بسبب الإرسال، فلا يصح الاحتجاج بها على الشيعة، ولو سلمنا بصحتها فالمراد بها أن تارك التقية جاحداً لها ومنكراً لمشروعيتها كافر؛ لأنها منصوص عليها في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿ **لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ**

(١) كتاب البيع ٢/١٦٣ .

﴿أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (آل عمران:٢٨)، وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالأِيمَانِ﴾ (النحل: من الآية ١٠٦)، فمنكرها مكذب للقرآن الكريم، فيكون كافراً.

وأما قول الأخ الحطاب: وعنه أيضا قال: إنكم على دين من كتمه أعزه الله ومن أذاعه أذله الله (الكافي، ٢/٢٢٢)؟ أقول: أين قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ﴾.

فجوابه: أن المراد بالحديث هو أن من أظهر الحق في دولة الأمويين والعباسيين ذل؛ لأنهم سيؤاخذونه وسينكلون به، ومن كتمه أعزه الله؛ لأنهم سيلهون عنه، وذلك لأن الأمويين والعباسيين تعقبوا أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم - وشيعتهم وضيقوا عليهم الخناق، فاقتضت هذه الحال الشديدة أن يعملوا بالتقية.

وأما الآية المباركة فهي واردة في مقام ذم الذين يكتمون الحق ليخفوه على الناس من أجل الدنيا، لا كتمانه تقية وخوفاً، وبين الأمرين فرق واضح.

قال ابن كثير: يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ الْكِتَابِ﴾ يعني اليهود الذين كتموا صفة محمد ﷺ في كتبهم التي بأيديهم مما تشهد له بالرسالة والنبوة، فكتموا ذلك لئلا تذهب رياستهم وما كانوا يأخذونه من العرب من الهدايا والتحف على تعظيمهم آباءهم، فخشوا - لعنهم الله - إن أظهروا ذلك - أن يتبعه الناس ويتركوهم، فكتموا ذلك إبقاء على ما كان يحصل لهم من ذلك وهو نزر يسير، فباعوا أنفسهم بذلك، واعتاضوا عن الهدى واتباع الحق وتصديق الرسول والإيمان بما جاء عن الله بذلك النزر اليسير، فخابوا وخسروا في الدنيا والآخرة. (تفسير القرآن العظيم ١/٢٠٧).

٥ - وقال الأخ الحطاب: فكما أوردنا من كتبهم فإن التقية لدى إخواننا الشيعة لا يرون أنها مشروعة في حال الضرورة فقط لذلك تراهم قد وضعوا روايات تحث عليها دون توفر أسباب كالخوف أو الإكراه حتى تكون بذلك مسلكاً فطرياً عند الشيعة في حياتهم تصاحبهم حيث ذهبوا، فرووا مثلاً عن الصادق أنه قال: «عليكم بالتقية فإنه ليس منا من لم يجعله شعاره ودثاره مع من يأمنه لتكون سجيته مع من يحذره» (أمالي الطوسي، ٢٩٩).

وجوابه: أن التقية إنما شرعت في حال الخوف وعدم أمن الضرر، ولا يخفى على القارئ العزيز أن روايات التقية كلها قد صدرت من أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم - في زمان الدولتين الأموية والعباسية، اللتين لاقى الشيعة في زمنيهما الكثير من القتل والتضييق والتشريد والملاحقات والاضطهاد وغيرها، وكان ذلك كله بمرأى وبمسمع من أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم - الذين عانوا من خلفاء هاتين الدولتين ما عانوا، فلهذا حثوا شيعتهم على العمل بالتقية الشديدة التي يقتضيها الحال في ذلك الوقت، حتى إن الرجل من الشيعة كان يتقمص شخصية بائع الدهن أو الخيار ليأتي للإمام ليسأله عن دينه.

وهذا هو السبب في كثرة الروايات التي تحث على العمل بالتقية بهذه الصورة الشديدة، في ذلك الوضع السيئ الذي لم يكن الشيعي يجرؤ فيه على أن يجهر بشيء من معتقداته أو يتجاهر بأنه من موالي أهل البيت - رضي الله عنهم - وشيعتهم؛ لأن ذلك يكلفه حياته.

ولما وجد الشيعة في العصور المتأخرة متنفساً جهروا بمعتقداتهم، ونشروا كتبهم، كما نرى ذلك اليوم في كثير من البلاد بحمد الله ونعمته.

وأما الروايات التي نصت على أن التقية باقية إلى قيام القائم فهي كاشفة عن الحالة التي سيعانيها الشيعة إلى قيام القائم، ومبيِّنة أنهم لن يستطيعوا ممارسة

شعائرهم بكامل الحرية إلا بعد ظهور الإمام المهدي، وهذا ما نلمسه اليوم وقبل اليوم بوضوح، فإن الشيعة لم يعطوا حقوقهم، بل صودرت حرياتهم في أكثر البلاد الإسلامية، فلا يستطيع الشيعي أن يظهر عقيدته في شيء من وسائل الإعلام المقروءة أو المرئية أو المسموعة، فكيف لا تكون التقية باقية؟

٦ - قال الأخ الحطاب: ويذكر الخميني في معرض كلامه عن أقسام التقية أن منها التقية المداراتية وعرفها بقوله: وهي تحبيب المخالفين وجر مودتهم من غير خوف ضرر كما في التقية خوفاً (الرسائل، ١٧٤/٢) (حول أقسام التقية) ولاحظ قوله: من غير خوف ضرر، فهذا يؤكد خلاصة عقيدة التقية عند القوم من أنها لا تعلق لها بالضرر أو الخوف الذي من أجله شرعت التقية.

والجواب: أنني أتعجب كثيراً من إنكار الحطاب وغيره تحبب الشيعة إلى أهل السنة، فهل يعدّ الحطاب هذا منكراً؟ وهل يرى المعروف هو إشعال الحرب سجالا بين الشيعة وأهل السنة؟

لقد أمر أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم - شيعتهم بحسن معاشرة أهل السنة والتودد إليهم، وحفظ حقوقهم، وأداء أماناتهم، والشهادة لهم وعليهم بالحق... وغير ذلك مما هو واجب على كل مسلم تجاه أخيه المسلم.

وقد سمى بعض العلماء أمثال هذه الوصايا بالتقية المداراتية، لما فيها من مداراة أهل السنة والتودد إليهم، ولا مشاحة في الاصطلاحات ما دام التودد والتحبب إلى سائر الناس - أهل السنة وغيرهم - أمراً حسناً في الشريعة الإسلامية، وهذه المداراة تختلف عن التقية التي نبحث عنها، وهي إخفاء المعتقد خوفاً على النفس أو المال أو العرض، وإن جمعهما بعض العلماء تحت عنوان: التقية.

٧ - وقول الأخ الحطاب: إن التوسع في أحكام الله وشرعه لا يجعل الفرع (رخصة التقية) أصلاً لا يقوم الدين ولا يقعد إلا به، وتاركه لا دين له ولا صلاة كما أوردنا من كتبهم.

جوابه: أن المراد بالتوسع في التقية هو التوسع في ممارستها والعمل بها، لا التوسع في مفهومها ولا في جعلها أصلاً من أصول الدين، ولا في تكفير تاركها كما زعمه الأخ الحطاب.

٨ - وأما قوله: إن دعوى وقوع الظلم والبلاء على الشيعة جعلهم يتوسعون في باب التقية مردود عليه؛ لأن هنالك من علماء أهل السنة من تعرض للتنكيل والتعذيب بل السجن، ولم تعرف التقية سبيلاً لهم بل صبروا واحتسبوا، وهذا هو الأصل.

فجوابه: أن تعرض الإنسان للتنكيل والتعذيب والسجن مسوغ للعمل بالتقية، ولا يجب عليه ترك التقية في هذه الحالة كما مر في كلام الأخ الحطاب نفسه، فلا يلام الشيعة حينئذ لو عملوا بالتقية خوفاً من التنكيل والتشريد والاضطهاد، كما صنع الصحابي الجليل عمار بن ياسر رضي الله عنه لما وقع في التنكيل والتعذيب، فقال كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، وترك بعض علماء أهل السنة العمل بالتقية حينما وقعوا في محن مشابهة لا يرفع الرخصة في العمل بالتقية عن هذه الأمة.

على أننا لو نظرنا إلى واقع المسلمين في هذا العصر وما قبله من العصور لرأينا أن أكثر المسلمين سنة وشيعة كانوا وما زالوا يمارسون التقية في كل شؤون حياتهم، وهو أمر واضح لا يحتاج إلى بيان.

٩ - ثم إن الأخ الحطاب ذكر نماذج مما عاناه بعض علماء أهل السنة الذين لم يتعذروا بالتقية لمعرفتهم بمعناها ... ومن ضمن تلك النماذج التي ذكرها أبو حنيفة ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل ثم قال: وسرد قصص البلاء والمحن التي نزلت

بهؤلاء وغيرهم من علماء أهل السنة قد يطول ويخرجنا عن موضوعنا، ولكننا نريد أن نبين أن هؤلاء وغيرهم الكثير لم يعتذورا بالتقية؛ لأنهم يعرفون مواضعها ويعلمون أن صبرهم وبلاءهم فيه من الأجر العظيم، وليس العكس صحيح كما في كتب إخواننا الشيعة.

والجواب: أن الشيعة لا يأخذون دينهم من غير أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم -، فما ثبت عنهم أخذوا به، وما لم يثبت عنهم تركوه، وأما غيرهم فليسوا لهم بقدوة، وأفعالهم ليست حجة عندهم؛ لأنه لم يقم عندهم دليل صحيح دالّ على لزوم اتباعهم واقتفاء آثارهم.

ثم إن أكثر من أخذهم المأمون العباسي من علماء أهل السنة عملوا بالتقية فقالوا: إن القرآن مخلوق. ولم يصر على موقفه إلا اثنان من جمع كثير، وهما أحمد ابن حنبل، ومحمد بن نوح.

قال ابن كثير: وقد عين المأمون جماعة من المحدثين ليحضرهم إليه، وهم محمد بن سعد كاتب الواقدي، وأبو مسلم المستملي، ويزيد بن هارون، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة.... فامتحنهم بخلق القرآن فأجابوه إلى ذلك وأظهروا موافقته وهم كارهون.... وأحضر خلقاً من مشايخ الحديث والفقهاء وأئمة المساجد وغيرهم فدعاهم... فأجابوه بمثل جواب أولئك موافقة لهم، ووقعت بين الناس فتنة عظيمة.

إلى أن قال: فأحضر إسحاق - وهو نائب المأمون العباسي - جماعة من الأئمة وهم أحمد بن حنبل، وقتيبة...

ثم قال: فلما امتحنهم إسحاق أجابوا كلهم مكرهين متأولين قوله تعالى: ﴿**إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ**﴾، إلا أربعة، وهم أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح، والحسن بن حماد سجادة، وعبيد الله بن عمر القواريري... ثم استدعوا في

اليوم الثاني فامتحنهم، فأجاب سجادة إلى القول بذلك فأطلق، ثم امتحنهم في اليوم الثالث فأجاب القواريري إلى ذلك فأطلق قيده. (البداية والنهاية ١٠/٢٨٥-٢٨٦).

وكان ممن عمل بالتقية في هذا المورد (علي بن المديني) شيخ البخاري، الذي قال فيه البخاري: (كان أعلم أهل عصره)، وقال النسائي: ثقة مأمون، أحد الأئمة في الحديث (تهذيب التهذيب ٧/٣١١). وكان يقول: ما في قلبي شيء مما أجبت إليه، ولكنني خفت أن أقتل. قال: وعلم ضعفي، إني لو ضُربت سوطاً واحداً لمتّ.

فهؤلاء هم عامة علماء أهل السنة في ذلك العصر، وقد عملوا بالتقية في مسألة مهمة عندهم، وهي مسألة القول بعدم خلق القرآن، التي يتوقف عليها الإيمان والكفر عندهم، فإذا جازت التقية فيها أفلا تجوز التقية فيما هو دونها؟!

١٠ - وأما قول الكاتب: نحن بحاجة قبل طرح مثل هذه المقترحات إلى أن نمد أيدينا لبعض بغية الحق وأن نفتح صدورنا وقلوبنا وأن نخلق حوارات حقيقية شفافة بعيدة عن التهجم أو التحريض فرسالة المصطفى ﷺ واحدة ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ**﴾ (آل عمران: ١٩) إذن هنالك خلل لا بد من طرحه، فإن وجد أحد منا الحق عند الآخر سلم له، وبعدها تكون مثل هذه المقترحات.

فجوابه: أننا لا نتحاشى الحوار الهادف البناء، ولا مانع لدينا من فتح قنوات اتصال وتعارف وحوار مع الإخوة المنصفين من أهل السنة الذين يتحسسون آلام الأمة ويحملون همومها؛ ليتعرفوا عن كثب على مذهب الشيعة من خلال أقوال علمائه وكتبهم المعتبرة، لا من خلال تشنيعات وافتراءات أعدائه الالتقاطيين المتحاملين عليه، الذين يحتجون على الشيعة بكل حديث يحققون به هدفهم، وبكل قائل منهم، ولو كان قوله شاذًا عندهم.

وهذا لا يتنافى في الوقت نفسه مع تطوير المناهج الدينية وجعلها مشتملة على المشتركات العامة، وخالية من التحامل على الشيعة وغيرهم من الطوائف الإسلامية، ورميهم بالتكفير والتبديع والشرك وغيرها.

١١ - ثم إن الأخ الحطاب ذكر أن وضع الشيعة في بلادنا أفضل بكثير من وضع أهل السنة في إيران، وحيث إنه ليست لدي أية معلومات موثقة في هذا الموضوع، فإنني لا أود أن أتكلم في موضوع بما لا أعرف، ولكنني أقول: إن كل الشرائع السماوية قد حرمت الظلم والاعتساف، وأوجبت العدل والإنصاف، حتى مع الأعداء إضافة إلى الأولياء. قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ (المائدة:٨).

وغير صحيح أن يبرر الخطأ بخطأ مثله أو بما هو أعظم منه، ونحن نأمل أن تتضافر الجهود المخلصة في هذا البلد الطيب مع قيادته الحكيمة للوصول به إلى مراقي الكمال بإذن الله سبحانه وتعالى.

*****

رداً على ما كتبه الحطاب.. آل محسن (٢-٣)

الناصبي هو الذي نصب العداء لأهل البيت - رضي الله عنهم - وتجاهر ببغضهم وعداوتهم

تعقيباً على ما نشره الأخ عبد الكريم علي الحطاب في ملحق الرسالة لجريدة المدينة السعودية بتاريخ ١٤٢٥/٩/١٥هـ أقول:

إن الأخ الحطاب ذكر أن علماء الشيعة سلكوا سبيل التجييش الطائفي ضد أهل السنة، واستدل على ذلك بأدلة عدة، منها:

١ - نقل الأخ الحطاب قول الشيخ الصدوق في رسالة الاعتقادات، ص ١٠٣ حيث قال: واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه والأئمة من بعده أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء... إلخ. ثم قال الحطاب: ومعلوم أن منكر نبوة أي نبي كافر.

والجواب عن ذلك: أن المراد بالجحد هنا الإنكار بعد العلم.

قال الجوهري في مختار الصحاح: الجحود: الإنكار مع العلم.

وقال الراغب الأصفهاني: الجحود: نفي ما في القلب ثباته، أو إثبات ما في القلب نفيه.

وقال ابن منظور في لسان العرب: الجحد والجحود: نقيض الإقرار، كالإنكار والمعرفة، جحده يجحده جحداً وجحوداً. وقال الجوهري: الجحود: الإنكار مع العلم.

ومن ذلك يتبين أن معنى كلام الصدوق قدس الله نفسه هو أن من أنكر إمامة أمير المؤمنين والأئمة من بعده بعد ثبوتها عنده بالأدلة الصحيحة فهو ضالّ هالك، وحاله كحال من جحد نبوة نبي من الأنبياء بعد ثبوتها عنده بالأدلة الصحيحة.

ولا يراد بذلك تكفير من لم تثبت عنده إمامة أمير المؤمنين، وأئمة أهل البيت - رضي الله عنهم -، كما هو حال أكثر الطوائف الإسلامية، فإنهم وإن كانوا لا يقولون بإمامة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والأئمة من بعده، إلا أنهم لا يجحدونها؛ لأنها لم تثبت عندهم.

٢ - نقل الأخ الحطاب كلمة نسبها للشيخ يوسف البحراني ذكرها في الحدائق الناضرة ٤٠٦/٣، وهي قوله: وليت شعري أي فرق بين من كفر بالله سبحانه وتعالى ورسوله، وبين من كفر بالأئمة مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين؟

والجواب: أن هذه الكلمة نقلها الشيخ يوسف البحراني عن أبي الحسن الشريف، وهو قول شاذ مخالف للمشهور عند علماء الشيعة، قد نشأ عن عدم فهم الأخبار المروية عن أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم -، وكل طائفة لا تخلو من أقوال شاذة لبعض أتباعها، وليس من الإنصاف نسبة الأقوال الشاذة إلى علماء الشيعة الذين يردون تلك الأقوال، وينكرون على أصحابها.

ولعل مراده بالكفر بالأئمة هو إنكار إمامتهم في الدين، وصلاحهم، وحسن سيرتهم، وسلامة سريرتهم، ووجوب مودتهم، والصلاة عليهم؛ فإن ذلك مستلزم لجحد ما جاء عن النبي ﷺ بالقطع واليقين، وهو مستلزم لإنكار الرسالة الموجب للكفر والعياذ بالله.

٣ - ما نقله الأخ الحطاب عن الشيخ المجلسي في بحار الأنوار ٣٩٠/٢٣ أنه قال: واعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده، وفضل عليهم غيرهم، يدل على أنهم مخلدون في النار.

والجواب على ذلك: أن مراده أنه قد ورد في أحاديث الأئمة إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد بإمامة أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم -، ولا ريب في أن هذا الإطلاق إطلاق مجازي، فيحمل على أن المراد به هو أن حالهم حال الكفار والمشركين في دخولهم النار، وذلك لأن غير أهل الحق يدخلون النار، وقد روى القوم ما يوافق ذلك، وهو قول النبي ﷺ: ألا إن من قبلكم مِن أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملّة، وإن هذه الملّة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة(١).

وأخرج ابن ماجة وأحمد وابن أبي عاصم والهيثمي وغيرهم عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أُمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة(٢).

وكل من لم يعتقد بإمامة أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم - فلا ريب في أنه ليس على الحق، فيكون من الفرق غير الناجية.

٤ - ما نقله الأخ الحطاب عن الشيخ المامقاني في تنقيح المقال ٢٠٨/١ أنه قال: وغاية ما يستفاد من الأخبار جريان حكم الكافر والمشرك في الآخرة على كل من لم يكن اثني عشري.

والجواب: أن المراد بجريان حكم الكافر والمشرك في الآخرة على من لم يكن اثني عشري هو أنه يدخل النار كما يدخل المشرك والكافر النار؛ لأن كل من لم يكن

---

(١) سنن أبي داود ١٩٨/٤ . صحيح سنن أبي داود ٨٦٩/٣ . صحيح الجامع الصغير ٥١٦/١ . كتاب السنة ٧/١، ٣٣ . سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٥٨/١ .

(٢) سنن ابن ماجة ١٣٢٢/٢ . مسند أحمد بن حنبل ١٤٥/٣ . كتاب السنة ٣٢/١ . مجمع الزوائد ٢٥٨/٧ . صحيح سنن ابن ماجة ٣٦٤/٢ .

على الحق فهو في النار يوم القيامة، وهذا هو مدلول حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، وليس المراد أنه كافر في الدنيا، وتجري عليه أحكام الكفار المعروفة.

٥ - ما نقله الأخ الحطاب عن السيد الخوئي في مصباح الفقاهة ١/٥٤٠ أنه قال: إنه ثبت بالروايات والأدعية والزيارات جواز لعن المخالفين ووجوب البراءة منهم، وإكثار السب عليهم، واتهامهم، والوقيعة فيهم، أي: غيبتهم؛ لأنهم أهل البدع والريب، بل لا شبهة في كفرهم.

والجواب عن ذلك: أن هذه الكلمة وردت في تقريرات بحوث الخوئي، فلا يصح نسبتها إليه، لاحتمال أن من قرَّر بحثه لم يفهم مراده، وأنه لم ينقل نص كلامه، وإنما نقل ما فهمه هو، لا ما أراده الخوئي.

ولو سلمنا أن الخوئي قال ذلك، فإن الظاهر أن مراده بالمخالفين الذين يجوز لعنهم والوقيعة فيهم هم أهل البدع والريب، يعني الذين ابتدعوا في الدين ما ليس منه، وروجوا بدعهم، وألقوا شُبهاتهم التي يشككون بها ضعفاء المؤمنين، وليس مراده عموم المخالفين كما هو واضح من التعليل المذكور، وكما هو المعروف من فتاوى الخوئي بإسلام المخالفين، وحرمة دمائهم وأموالهم وأعراضهم.

ثم استدل الأخ الحطاب بعد ذلك على تعبئة القاعدة الشيعية فكرياً، وتجييشها ضد أهل السنة بروايات عدة وأقوال لعلماء الشيعة، وموضوع كل تلك الروايات والأقوال هو الناصبي لا عموم المخالف.

منها: ما رواه الحر العاملي في وسائل الشيعة ١٨/٤٦٣ عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في قتل الناصب؟ فقال: حلال الدم، ولكنني أتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً، أو تغرقه في ماء، لكيلا يشهد به عليك فافعل. قلت: فما ترى في ماله؟ قال: توّهّهُ ما قدرت عليه.

ومن الأقوال ما قاله الخميني في تحرير الوسيلة ٣٥٢/١: والأقوى إلحاق الناصب بأهل الحرب في إباحة ما اغتنم منهم، وتعلق الخمس به، بل الظاهر جواز أخذ ماله أين وجد، وبأي نحو كان، ووجوب إخراج خمسه.

ولا شك في أن موضوع تلك الروايات والأقوال هو الناصبي، وهو الذي نصب العداء لأهل البيت - رضي الله عنهم -، وجاهر ببغضهم وعداوتهم، دون من أبغضهم ولم يجاهر ببغضهم، وهو نجس ملعون مباح الدم، ولا حرمة له ولا كرامة.

وليس موضوعها المخالفين كأهل السنة وغيرهم، فليس كل مخالف للشيعة ناصبياً؛ لأن كثيراً من المخالفين لا يبغضون أهل البيت - رضي الله عنهم - ولا يعادونهم، بل كثير من أهل السنة يودونهم ويحبونهم، ويترحمون عليهم، ويصلون عليهم، ويذكرون فضائلهم، ويجاهرون بمحبتهم والبراءة من أعدائهم، فكيف يصح الحكم على هؤلاء بأنهم نواصب؟!

وقد أكد الأخ الحطاب على أن المراد بالناصبي عند الشيعة هو السني، واستدل على ذلك بكلمة لنعمة الله الجزائري في الأنوار النعمانية، وهي قوله: ويؤيد هذا المعنى أن الأئمة وخواصهم أطلقوا لفظ الناصبي على أبي حنيفة وأمثاله، مع أن أبا حنيفة لم يكن ممن نصب العداوة لأهل البيت - رضي الله عنهم -، بل كان له انقطاع إليهم، وكان يظهر لهم التودد.

والجواب: أن الناصبي عند علماء الشيعة هو ما أوضحناه، ولا يعتدّ بالأقوال الشاذة المخالفة لما نص عليه أساطين الطائفة؛ لأن كل طائفة لا تخلو من أقوال شاذة يقولها بعض أتباعها.

وأما رأي نعمة الجزائري في الناصبي فقد أوضحه بقوله: وأما الناصبي وأحواله وأحكامه فهو مما يتم ببيان أمرين:

الأول: في بيان معنى الناصب الذي ورد في الأخبار أنه نجس، وأنه شر من اليهودي والنصراني والمجوسي، وأنه كافر نجس بإجماع علماء الشيعة الإمامية رضوان الله عليهم، فالذي ذهب إليه أكثر الأصحاب هو أن المراد به من نصب العداوة لآل بيت محمد ﷺ، وتظاهر ببغضهم كما هو الموجود في الخوارج وبعض ما وراء النهر، ورتَّبوا الأحكام في باب الطهارة والنجاسة والكفر والإيمان وجواز النكاح وعدمه على الناصب بهذا المعنى.

إلى أن قال: وقد روي عن النبي ﷺ أن علامة النواصب تقديم غير علي عليه، وهذه خاصة شاملة لا خاصة، ويمكن إرجاعها أيضاً إلى الأول، بأن يكون المراد تقديم غيره عليه على وجه الاعتقاد والجزم، ليخرج المقلِّدون والمستضعفون، فإن تقديمهم غيره عليه إنما نشأ من تقليد علمائهم وآبائهم وأسلافهم، وإلا فليس لهم إلى الاطلاع والجزم بهذا سبيل. (الأنوار النعمانية ٢/٣٠٦-٣٠٧).

وكلامه واضح، فإنه صرَّح بأن الناصب هو المتجاهر بالعداوة والبغض لأهل البيت - رضي الله عنهم -، وحصر النواصب في الخوارج وبعض ما وراء النهر، وذكر أن هذا هو مذهب أكثر علماء الشيعة الإمامية، إلا أنه أشار إلى رواية تدل على أن الناصب هو من قدَّم غير علي رضي الله عنه عليه، وهو لم يصحِّحها أو يعوِّل عليها، بل احتمل أن التقديم المستلزم للنصب هو ما كان عن اعتقاد وجزم، وأغلب أهل السنة مقلِّدون لعلمائهم، فلا يمكن الحكم عليهم بأنهم نواصب حتى لو صحّت هذه الرواية.

وأما ما قاله الأخ الحطاب من أنه لم يجد رواية واحدة لعلي رضي الله عنه يكفر فيها أهل حربه، بل كان يصفهم بإخوانه، وكان يدعو لهم، وساق مقولتين لأمير المؤمنين رضي الله عنه، ليس فيهما أنه وصفهم بأنهم إخوانه أو دعا لهم بشيء، على أنه يكفي للحكم على مبغضي علي رضي الله عنه ومحاربيه أن ننظر في الأحاديث الصحيحة المحذرة من بغضه رضي الله عنه وحربه وعداوته.

منها: قول النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه: «**لا يحبّك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق**»(١)، وقوله: «**من أحبَّ علياً فقد أحبني، ومن أبغض علياً فقد أبغضني**»(٢)، وقوله: «**من سبَّ علياً فقد سبّني، ومن سبَّني فقد سبَّ الله تعالى**»(٣).

فلا أدري ما هو حكم الأخ الحطاب على من أبغض عليًّا رضي الله عنه، وسبَّه؟ وهل يرى أن سبَّ علي رضي الله عنه سبٌّ لله ولرسوله ﷺ؟ أو أن هذه الأحاديث لا معنى لها؟!

وأما قول الأخ الحطاب: إن نقل الأحاديث لدى أهل السنة والجماعة أبهر الكثير من المستشرقين الذين وقفوا حيارى أمام هذا الفن الذي امتازوا به عن غيرهم.

فجوابه:

أولاً: أنه ادعاء محض، وكان ينبغي على الأخ الحطاب أن يثبت صحة كلامه هذا بالنقل عن بعض المستشرقين أنهم مبهورون بأحاديث أهل السنة.

وثانياً: أن حكم المستشرقين لا قيمة له عندنا، وانبهارهم على فرض وقوعه لا وزن له في مقام تحقيق الحقائق وتمييز الحق من الباطل، والصحيح من غيره.

وثالثاً: أننا نتساءل عن سبب انبهار أولئك المستشرقين بحسب زعم الأخ الحطاب؟

هل انبهروا من فن أهل السنة في توثيق الرجال، حيث وثقوا بالجملة، فحكموا بوثاقة كل من رأى النبي مظهراً الإيمان به، وإن لم يعرف أهل السنة شيئاً من سيرته وصدقه واستقامته؟!

---

(١) صحيح مسلم ٨٦/١ .

(٢) المستدرك على الصحيحين ١٣٠/٣، صحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي. صحيح الجامع الصغير ١٠٣٤/٢ . سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٨٧/٣ . مجمع الزوائد ١٣٢/٩ . وقال: إسناده حسن.

(٣) المستدرك على الصحيحين ١٢١/٣، صحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي. مسند أحمد بن حنبل ٣٢٣/٦ . مجمع الزوائد ١٣٠/٩، وثق الهيثمي رجاله.

أو انبهروا لتضعيف من طعن في أبي بكر أو عمر أو عثمان أو غيرهم من الصحابة، دون من طعن في علي رضي الله عنه وأبغضه وعاداه وحاربه وقدح فيه؟!

أو انبهروا من رواية البخاري عن الخوارج كعمران بن حطان الذي مدح عبد الرحمن بن ملجم، وعن النواصب كحريز بن عثمان الذي كان يلعن علي بن أبي طالب صبحاً ومساءً، وتركه الرواية عن الحسن والحسين وجعفر بن محمد الصادق وغيرهم من أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم -؟!

قال الأخ الحطاب: إن أول كتاب كتب بالرجال لديهم - يعني الشيعة - عام ٣٨٠هـ، وهو كتاب رجال الكشي، فانظر الفرق الزمني بين الفريقين، وهذا الكتاب - وباعتراف علماء شيعة - جمع المتناقضات، فلو أخذنا على سبيل المثال أحد أكبر رواة الشيعة، وهو زرارة بن أعين، فالكشي في كتابه قد وثقه، وأورد روايات لجعفر الصادق تلعنه وتذمه؟؟

والجواب على ذلك: أن أول كتب الرجال عند الشيعة على ما ذكره الشيخ آغا برزك الطهراني في كتاب الذريعة ٨١/١٠ هو كتاب عبيد الله بن أبي رافع، كاتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الذي كتبه في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، إذ دوَّن فيه أسماء الصحابة الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه، وحضروا معه حروبه، وقاتلوا معه، وأما الكتب الرجالية لأهل السنة وغيرهم فكلها كتبت بعد هذا التاريخ.

على أن الشيعة لم تكن لهم حاجة إلى علم الرجال إلا في أواخر القرن الثالث الهجري، وذلك في عصر الغيبة الصغرى التي انتهت سنة ٣٢٩هـ، بسبب وجود أئمة الهدى من أهل البيت - رضي الله عنهم -، الذين كان الشيعة يسألونهم في أمور دينهم، دون الحاجة إلى معرفة أسانيد الروايات وتمحيص الرجال.

وأما الكشي فقد كان منهجه في كتابه الرجال مبتنياً على ذكر الرواة وما روي فيهم من روايات المدح والقدح، دون توثيق ولا تضعيف ولا ترجيح، فما قاله الأخ الحطاب من أن الكشي وثق زرارة مع ذكره روايات في ذمه والطعن فيه غير صحيح، بل ذكر الكشي روايات المدح التي جلها صحيح، وروايات الذم التي كلها ضعيف.

قال الأخ الحطاب: بل حتى في وقتنا الحالي لا يوجد كتاب واحد شيعي يجمع الأحاديث الضعيفة في حين أن أهل السنة والجماعة مليئة مكتباتهم بمثل هذه الكتب؛ لأن القاعدة التي سار عليها السلف الصالح في جمع الأحاديث: (أن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذوا دينكم) صحيح مسلم ٩ .

والجواب عن ذلك: أن كتب الشيعة الحديثية مشتملة على الحديث الصحيح والضعيف، وليس هناك أهمية قصوى لجمع كتاب يشتمل على الحديث الضعيف أو الصحيح بخصوصه، فوجود الحديث الصحيح مجموعاً في كتاب أو متفرقاً في كتب مخصوصة لا أهمية له إلا من جهة سهولة الوصول إلى الحديث الصحيح فقط.

ثم إن الاتفاق على كتاب واحد يشتمل على الحديث الصحيح فقط ليس بمتيسر عادة، ولا سيما أن أنظار العلماء في التضعيف والتصحيح مختلفة، ولهذا لم يتفق علماء أهل السنة على تصحيح أحاديث غير صحيحي البخاري ومسلم، واختلفوا في تصحيح وتضعيف أحاديث كثيرة كما هو واضح لكل من نظر في كتب القوم.

هذا مع أن صحيحي البخاري ومسلم لم يتفق كل علماء أهل السنة على القول بصحة جميع أحاديثهما، ويكفي أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني وهو أشهر محدِّثي أهل السنة في العصر الحاضر قد حكم بضعف جملة من الأحاديث المخرجة في الصحيحين، حتى كتب محمود سعيد ممدوح في الرد عليه كتابه (تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم) طبع مكتبة الإمام الشافعي بالرياض، سنة ١٤٠٨هـ.

قال الألباني في شرح العقيدة الطحاوية، ص ٢٢ بعد أن ذكر أن الصحيحين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى: وليس معنى ذلك أن كل حرف أو لفظة أو كلمة في الصحيحين هو بمنزلة ما في القرآن، لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: «أبى الله أن يتم إلا كتابه»، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثة، لا الأهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية عن الإسلام وقواعد علمائه، فهذا مثلاً حديثهما الذي أخرجاه بإسنادهما عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم»، فإنه من المقطوع به أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو غير محرم، ثبت ذلك عن ميمونة نفسها، ولذلك قال العلامة المحقق محمد بن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (١/١٠٤/٢) وقد ذكر حديث ابن عباس: وقد عُد هذا من الغلطات التي وقعت في الصحيح، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسان أعرف بحال نفسه...»، انظر الحديث ١٠٣٧ من إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. انتهى.

وأنا أتعجب ممن يقلد تقليداً أعمى ويقول بصحة أحاديث الصحيحين مع القطع والجزم ببطلان أحاديث مروية فيهما.

منها: ما أخرجه مسلم في صحيحه ٢١٤٩/٤ بسنده عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: خلق الله عزَّ وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبثَّ فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل.

قال ابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٦٩/١: وهذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلَّم عليه علي بن المديني والبخاري وغير واحد من الحفَّاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأن أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأحبار، وإنما اشتبه على بعض الرواة فجعلوه مرفوعاً، وقد حرَّر ذلك البيهقي.

قلت: لا يخفى أن هذا الحديث خلاف صريح القرآن الكريم، فإن الله جل وعلا قال: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الأعراف: ٥٤).

فإن هذه الآية قد نصَّت على أن الله سبحانه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، بينما دلَّ هذا الحديث على أن الله تعالى خلق المذكورات في سبعة أيام، لا في ستة.

ثم إن الأخ الحطاب أورد بعض العبارات التي رأى أنها تدل على صحة كتاب الكافي عند الشيعة، منها أن الكليني قد ذكر في مقدمة كتابه أنه جمع الآثار الصحيحة عن الصادقين، وهذه الكلمة لا تدل على أن كتاب الكافي صحيح عند كل الشيعة، بل هو صحيح عند الكليني نفسه، كما أن صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم وغيرها، كتبٌ صحيحة عند كُتَّابها فقط، وليست صحيحة عند عامة أهل السنة.

ومن العبارات الأخرى التي أوردها الأخ الحطاب للاستدلال على صحة كل أحاديث الكافي: كلمة الفيض الكاشاني أن الكافي أشرف الكتب وأعظمها وأوثقها وأتمها وأجمعها. وهي كلمة لا تدل على صحة أحاديث الكافي كلها كما هو واضح لكل من تأملها، وكذا قول آغا بزرك الطهراني أن الكافي: «أجل الكتب الأربعة الأصول المعتمد عليها، لم يكتب مثله في المنقول من آل الرسول»، فإن هذه العبارة

أيضاً لا تدل على أن كل أحاديث الكافي صحيحة، فإن مدح كتاب الكافي وتقديمه على غيره لا يستلزم القول بصحة كل أحاديثه.

وأما قول عبد الحسين شرف الدين الموسوي: «وأحسن ما جمع منها الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان، وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة، ومضامينها مقطوع بصحتها، والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها».

فهو لا يدل على صحة كل أحاديث الكتب الأربعة عند شرف الدين، لأنه قد أراد بتواترها أنها متلقاة من أربابها منذ زمن تأليفها إلى يومنا هذا طبقة عن طبقة، بحيث يقطع بأنها لمؤلفيها وأنها مضبوطة، لم يعترها نقص أو تحريف أو تبديل، ولا يريد أن كل أحاديثها متواترة، للقطع بعدم تواتر أكثر أحاديثها، بل ضعف الكثير منها متناً أو سنداً، والجزم بعدم صدور بعض أحاديثها عن الأئمة الأطهار.

قال الخوئي في كتابه (معجم رجال الحديث) ٩٢/١: «لم تثبت صحة جميع روايات الكافي، بل لا شك في أن بعضها ضعيفة، بل إن بعضها يُطمأن بعدم صدورها من المعصوم ﷺ».

وقال: «إنه يوجد في الكافي روايات شاذة، لو لم ندَّع القطع بعدم صدورها من المعصوم ﷺ فلا شك في الاطمئنان به».

ومراد شرف الدين بالقطع بصحة مضامينها أنها اشتملت على مضامين مقطوع بصحتها، وإن كانت جملة وافرة من أحاديثها غير صحيحة.

وأما قول الأخ الحطاب: «ولقد تعمدت أن أنقل عن علماء لا يختلف الشيعة في مكانتهم وقدرهم، ولعل النقل الأخير لكلام عبد الحسين شرف الدين وهو من الأصوليين دليل واضح على ما ذكرته من أن التناقض أمر معتاد فيما يذكره علماء الشيعة حول كتبهم ورواياتهم».

فجوابه: أن ما نقله عن شرف الدين لا يختلف عما قاله أساطين الطائفة، إلا أن عبارته ربما يتوهم منها القول بصحة أو تواتر كل أحاديث الكتب الحديثية الأربعة، ولو سلمنا بدلالتها على صحة أحاديث الكتب الأربعة فهذا لا يعني تناقضاً، وإنما هو اختلاف رأي في مسألة من المسائل التي تختلف فيها الآراء عادة، وهو خلاف لا محذور فيه، ولا سيما أنه ليس اختلافاً في مسألة من مسائل العقيدة التي يقوم عليها المذهب، أو تستلزم انحرافاً أو ضلالاً.

وأما قول الأخ الحطاب: ألسنا بحاجة يا شيخ ليقوم من هم أمثالك بتنقيح الكتب لديكم وإخراج مؤلفات تصنف الأحاديث الضعيفة من الأحاديث الصحيحة؟

فجوابه: أن علماءنا الأعلام قد نقحوا الأحاديث في كتبهم الفقهية والكلامية، فاحتجوا بالصحيح منها دون الضعيف كما هو واضح لكل من تأمل الكتب الاستدلالية الفقهية وغيرها، وهذا كافٍ في تمييز الصحيح من الضعيف، وليس شرطاً في التمييز أن تصنف كتب خاصة بالصحيح أو الضعيف كما صنع بعض أهل السنة، فإن هذه مسألة فنية أكثر منها مسألة جوهرية تدان بها طائفة أو يضلل بها أتباع مذهب.

ثم إن أهل السنة وإن ذهب مشهورهم إلى صحة أحاديث صحيحي البخاري ومسلم إلا أنهم لم يتفقوا على كتابين آخرين مع كثرة كتبهم الحديثية الأخرى، فهل عجز أهل السنة عن الاتفاق على تصحيح كتب أخرى غير الصحيحين منذ ذلك الوقت إلى عصرنا هذا؟

وأما قول الأخ الحطاب: إن تشبيه الشيخ محاسبتنا لهم على ما ورد في الكافي كما لو حاسبونا على ما جاء في مسند أحمد أمر مردود عليه؛ لأن الكليني أورد تزكيته لكتابه في مقدمته كما ذكرنا، أما الإمام أحمد فقد روى ما اشتهر ولم يقصد الصحيح ولا السقيم... إلخ.

فيرده أن تزكية الكليني لكتابه الكافي لا يجعله صحيحاً عند غيره من علماء الشيعة، فحال هذه التزكية حال تزكية الحاكم النيسابوري لكتابه المستدرك، وتزكية ابن خزيمة وابن حبان لصحيحيهما، فهل يرى الأخ الحطاب جواز الأخذ بكل ما فيهما من أحاديث دون حاجة للنظر في أسانيدها؟!

وأما قول الأخ الحطاب: إن التشيع نشأ في عام ٣٥هـ عندما حصلت الفتنة بين الصحابة رضوان الله عليهم، فمن كان في صف علي عرف بشيعة علي، ومن كان في صف معاوية عرف بشيعة معاوية، وهو أشبة ما يكون بحزب سياسي، ولم يعرف التشيع بل لا وجود له ولا لعقائده قبل ذلك التاريخ.

فجوابه: أن التشيع هو الإسلام الصحيح الصافي الخالي من شوائب البدع والتحريف والضلال، وقد ذكر النبي ﷺ شيعة علي رضي الله عنه في أحاديث متعددة رواها أهل السنة وغيرهم، منها: ما أخرجه السيوطي عن تاريخ ابن عساكر عن جابر بن عبد الله قال: كنا عند النبي ﷺ، فأقبل علي، فقال النبي ﷺ: والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة. ونزلت ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ**﴾ (البينة: ٧)، فكان أصحاب النبي ﷺ إذا أقبل علي قالوا: جاء خير البرية.

وأخرج ابن عدي وابن عساكر عن أبي سعيد مرفوعاً: علي خير البرية.

وأخرج ابن عدي عن ابن عباس قال: لما نزلت ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ**﴾ قال رسول الله ﷺ لعلي: هو أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين.

وأخرج ابن مردويه عن علي قال: قال لي رسول الله ﷺ: ألم تسمع قول الله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ**﴾، أنت وشيعتك وموعدي وموعدكم الحوض إذا جاءت الأمم للحساب تدعون غرًّا محجلين.

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على أن شيعة علي كانوا موجودين في زمان النبي ﷺ، وأنهم خير البرية؛ لأنهم يمثلون الإسلام الخالص من شوائب الانحراف والضلال، وهم المتمسكون بالكتاب والعترة كما أمر النبي ﷺ في حديث الثقلين المعروف، وهو قوله ﷺ كما أخرجه الترمذي وغيره عن جابر بن عبد الله: يا أيها الناس، إني قد تركتُ فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي[1].

وأخرج أيضاً عن زيد بن أرقم وأبي سعيد، قالا: قال رسول الله ﷺ: إني تاركٌ فيكم ما إنْ تمسَّكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرَّقا حتى يردَا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفونّي فيهما[2].

فالشيعة هم أولئك الذي اتبعوا النبي ﷺ، وتمسكوا بأهل بيته كما أمرهم، فنجوا من الضلال الذي هو نتيجة حتمية لاتباع غيرهم.

وقد كان جملة من الصحابة يتشيعون لعلي رضي الله عنه، منهم:

١- عمار بن ياسر .

٢- أبو ذر الغفاري.

٣- سلمان الفارسي.

٤- المقداد بن الأسود الكندي.

٥ - أبو الطفيل عامر بن واثلة: قال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب ١١٨/١: يفضل عليًا، ويثني على الشيخين، ويترحم على عثمان، والعجب أن ابن قتيبة عدَّه من غالية الشيعة وممن يؤمن بالرجعة.

---

(١) سنن الترمذي ٦٢٢/٥، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٥٦/٤ وقال الألباني: الحديث صحيح.

(٢) سنن الترمذي ٦٦٣/٥ . قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. صحيح الجامع الصغير ٤٨٢/١، صحّحه الألباني أيضاً.

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب ٧٩٩/٢: وكان ثقة مأموناً يعترف بفضل الشيخين، إلا أنه كان يقدِّم عليًّا.

٦ - عدي بن حاتم الطائي: قال ابن عبد البر في الاستيعاب ١٠٥٨/٣: شهد مع علي رضي الله عنه الجمل، وفقئت عينه يومئذ، ثم شهد أيضاً مع علي رضي الله عنه صفين والنهروان.

٧ - عمرو بن الحمق الخزاعي: قال ابن عبد البر في الاستيعاب ١١٧٣/٣: هاجر إلى النبي ﷺ بعد الحديبية... صحب النبي ﷺ وحفظ عنه أحاديث... وكان ممن سار إلى عثمان، وهو أحد الأربعة الذين دخلوا عليه الدار فيما ذكروا، ثم صار من شيعة علي رضي الله عنه، وشهد معه مشاهده كلها: الجمل، والنهروان، وصفين.

٨ - حجر بن عدي الكندي: قال ابن حجر في الإصابة ٣٢/٢: ذكر ابن سعد ومصعب الزبيري فيما رواه الحاكم عنه أنه وفد على النبي ﷺ هو وأخوه هانئ ابن عدي، وأن حجر بن عدي شهد القادسية، وأنه شهد بعد ذلك الجمل وصفين وصحب علياً، فكان من شيعته، وقتل بمرج عذراء بأمر معاوية، وكان حجر هو الذي افتتحها، فقدِّر أن قُتل فيها.

والحاصل أن شيعة علي رضي الله عنه كانوا متواجدين في زمان رسول الله ﷺ، ولهذا مدحهم وأثنى عليهم.

ثم إن الأخ الحطاب حاول أن يثبت أن الوزير ابن العلقمي ومحمد بن نصير الطوسي كانا السببين الرئيسين في سقوط الدولة العباسية، وأنا أتعجب من الأخ الحطاب وأربأ به أن يذكر هذه القضية وأمثالها لإدانة الشيعة بها، مع أنها لو صحَّت فلا يدان بها إلا فاعلها، وكم من حاكم جائر من أهل السنة قتل مئات

الألوف من الشيعة الأبرياء، فهل يُرضي الأخ الحطاب أن يحمِّل الشيعةُ أهلَ السنة آثام يزيد بن معاوية، والحجاج الثقفي، وكل الخلفاء الجائرين الذين تعاقبوا على حكم المسلمين إلى عصرنا الحاضر؟

والعجيب أن الأخ الحطاب قد حاول إثبات القضية بالنقل من كتاب روضات الجنات الذي هو كتاب متخصص في تراجم الرجال، لا في التاريخ، مع أن كل قضية تاريخية لا تثبت بأمثال هذه النقولات التي لا تثبت حقاً، ولا تدحض باطلاً؛ لأن إثبات القضايا التاريخية ليس طريقه كإثبات الحقوق المتنازع فيها التي تثبت باعتراف الخصوم، فكان ينبغي على الأخ الحطاب أن يثبت تورط ابن العلقمي ونصير الدين الطوسي بما تثبت به القضايا التاريخية، لا بكلمة متصيدة من بعض كتب الشيعة، التي لا يسلم بها الشيعة أنفسهم، بل ينبغي ذكر مصادر هذه القصة وإثباتها بأسانيد صحيحة، حتى يصح اتهام الوزير ابن العلقمي ونصير الدين الطوسي بإقناع هولاكو بدخول بغداد، وأما ترديد ما يقوله أعداء الشيعة، وعدّه حقائق دون تحقيق وإثبات فهو غير مقبول في مقام البحث العلمي.

والمعروف أن الخلافة العباسية في نهاياتها قد استولى عليها الأتراك والمماليك والنساء وغيرهم، وصار الخليفة العباسي مجرد اسم، لا يحل ولا يعقد.

هذا مع انشغال الخلفاء بالمجون والشراب والبذخ وغيرها من المظاهر المعلومة التي كانت هي السبب الحقيقي وراء سقوط الدولة العباسية، لا مجرّد مكاتبة كتبها ابن العلقمي الذي وصفوه بالرافضي، وحمَّلوا آثامه كل الشيعة في كل الأزمنة الماضية واللاحقة.

على أن الذهبي قد ذكر أن مؤيد الدين ابن العلقمي أراد أن ينتقم بسيف التتار من السنة والشيعة واليهود والنصارى، فقال في كتابه سير أعلام النبلاء ٣٦٢/٢٣:

وكان أبو بكر ابن المستعصم والدويدار الصغير قد شدَّا على أيدي السُّنّة، حتى نُهب الكرخ، وتمَّ على الشيعة بلاء عظيم، فحنق لذلك مؤيَّد الدين بالثأر بسيف التتار من السُّنّة، بل ومن الشيعة واليهود والنصارى.

هذا مع أن دور ابن العلقمي الذي ذكره ابن العبري المتوفى سنة ٦٨٥هـ، وهو ممن عاصر أحداث سقوط بغداد، مختلف جداً عما ذكره بعض مؤرّخي أهل السنة، فقال في كتابه (تاريخ مختصر الدول): لما فتح هولاكو تلك القلاع - أي قلاع الإسماعيلية - أرسل رسولاً إلى الخليفة، وعاتبه على إهماله تسيير النجدة، فشاوروا الوزير - ابن العلقمي - فيما يجب أن يفعلوه، فقال: لا وجه غير إرضاء هذا الملك الجبّار ببذل الأموال والهدايا والتحف له ولخواصه، وعندما أخذوا في تجهيز ما يسيرونه قال الدويدار الصغير وأصحابه: «إن الوزير إنما يدبِّر شأن نفسه مع التتار، وهو يروم تسليمنا إليهم، فلا تمكّنه من ذلك»، فأبطل الخليفة بهذا السبب تنفيذ الهدايا الكثيرة، واقتصر على شيء نزر لا قدر له، فغضب هولاكو وقال: «لا بد من مجيئه هو بنفسه أو يسيِّر أحد ثلاثة نفر: إما الوزير، وإما الدويدار، وإما سليمان شاه»، فقدم الخليفة إليهم بالمضي فلم يركنوا... فسير غيرهم فلم يجديا عنه. تاريخ مختصر الدول، ص ٢٦٩ .

والذي يظهر أن اتّهام الوزير ابن العلقمي كان بسبب التحاسد واختلاف المذاهب بينه وبين ابن الخليفة والدويدار، لا بسبب أن ابن العلقمي كاتَبَ هولاكو وحرضه على غزو بغداد.

قال الدكتور سعد بن محمد حذيفة الغامدي الأستاذ المساعد بقسم التاريخ في جامعة الرياض في كتابه (سقوط الدولة العباسية): إن تلك الاتهامات قد اصطنعها خصوم الوزير، وعلى رأسهم الدويدار الصغير، وألصقوها به... فروج لها، ونادى بها المسلمون الآخرون من أهل السنة - لغرض التشنيع - ودُوِّنت فيما بعد في

مصادرهم، وبمرور السنين أصبحت وكأنها حقيقة ثابتة لا تقبل الجدل. (سقوط الدولة العباسية، ص ٣٤٣).

كما أن من المستبعد جداً أن يحاول ابن العلقمي الثأر من أهل السنة بمكاتبة هولاكو لدخول بغداد من غير معاهدة بينهما على الكف عن الشيعة؛ لأننا لم نرَ أحداً من مؤرخي أهل السنة - حتى غير المنصفين منهم - قد ذكر أن هولاكو عاهد ابن العلقمي على ذلك، أو أن الذين قتلهم التتار كانوا من أهل السنة فقط.

قال الدكتور سعد الغامدي: لم يفرِّق المغول بين المسلمين أتباع المذهب السني وبين إخوانهم أتباع المذهب الشيعي في أثناء اقتحام وأخذ بغداد، فقد تعرضت الأحياء السكنية في بغداد الآهلة بالسكان الشيعة للهجوم العاصف المدمِّر، كما وقعت بقية أحياء أهل السنة تحت ثقل وطأتهم، فذاق هؤلاء ما ذاق أولئك؛ إذ ارتكب المغول - دون حياء - من الشناعات وأعمال القتل والنهب والسلب ضد أتباع المذهب الشيعي والسني على حد سواء دون تمييز. (سقوط الدولة العباسية، ص ٣٤٥).

ثم أين كانت جيوش الخلافة العباسية؟ وأين كان قوَّاد الجيش ورجالات الدولة؟ وكيف استطاع ابن العلقمي الرافضي أن يعبث بعقول كل هؤلاء، فيمكِّن هولاكو من دخول بغداد واحتلالها دون أي مقاومة تذكر؟

كل هذا يؤكِّد أن ابن العلقمي كان بريئاً مما ألصقوه به من تُهم وافتراءات، وأن سبب سقوط خلافتهم هو انغماس الخلفاء في المجون والشهوات، وصيرورة أمور الخلافة بيد المماليك والأتراك والنساء والخدم.

قال الدكتور سعد الغامدي: والذي نراه صحيحاً - كما يبدو لنا - هو أن المؤرخين الذين اتهموا الوزير ابن العلقمي وعلى رأسهم الجوزجاني كانوا مؤرخين سُنِّيين متطرفين، فقد وجَّهوا إليه تلك التهم أصلاً بدافع من التعصب المذهبي،

تمليه حوافز عدوانية وعواطف تحاملية، يكنّونها تجاه هذا الوزير المسلم الشيعي المذهب. لهذا فإن المرء ليقف عند روايات من هذا القبيل موقف الشك، هذا إذا لم يرفضها رفضاً قاطعاً، وإن ما أورده أولئك المؤرخون في تقاريرهم حول هذا الشأن لا يقوم على أساس علمي دقيق ومحقَّق. (سقوط الدولة العباسية، ص ٣٤١).

وأما نصير الدين الطوسي فلم أطَّلع على من اتّهمه منهم بالضلوع في الخيانة وتمكين التتار من الاستيلاء على بغداد كما اتّهموا العلقمي بذلك.

نعم ذكر ابن كثير في البداية والنهاية ٢٨٣/١٣ أنه كان مع هولاكو، إلا أنه لم يذكر أن له ضلعاً في أحداث بغداد، حيث قال: النصير الطوسي محمد بن عبد الله الطوسي، كان يقال له: المولى نصير الدين، ويقال: الخواجا نصير الدين، اشتغل في شبيبته وحصَّل علم الأوائل جيداً، وصنَّف في ذلك في علم الكلام، وشرح الإشارات لابن سينا، ووزر لأصحاب قلاع الألموت من الإسماعيلية، ثم وزر لهولاكو، وكان معه في واقعة بغداد، ومن الناس من يزعم أنه أشار على هولاكو خان بقتل الخليفة، فالله أعلم، وعندي أن هذا لا يصدر من عاقل ولا فاضل، وقد ذكره بعض (البغاددة) فأثنى عليه، وقال: كان عاقلاً فاضلاً كريم الأخلاق...

علي آل محسن

*****

رداً على ما كتبه الحطاب.. آل محسن (٣-٣)

مَنْ قال من الشيعة بالتحريف فقوله شاذّ منكَر لا يعول عليه ولا يمثل رأي عموم الطائفة.

تعقيباً على ما نشره الأخ الكريم عبد الكريم علي الحطاب في ملحق الرسالة لجريدة المدينة السعودية بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٤٢٥هـ أقول:

قال الأخ الحطاب: إن أهل السنة يرون المرجعية بعد كتاب الله سنة رسوله ﷺ التي نقلها الصحابة وأهل البيت جميعاً، وكلمة الصحابة كلمة عامة شاملة تشمل أهل البيت، فالصحابي هو كل من رأى الرسول ﷺ وآمن به، ومات على ذلك، فعلي والحسن والحسين والعباس وابنه عبد الله وجعفر وغيرهم، كل هؤلاء من صحابة رسول الله ومن أهل بيته.

والجواب عن ذلك: أن كل الطوائف تدعي أنها تعمل بسنة رسول الله ﷺ، ولكن الكلام في اختيار المصدر الذي أُخذت عنه هذه السنة؛ فإن كل الطوائف تتعبد بأحاديث وأحكام وعقائد تنسبها إلى النبي ﷺ، ولا ريب في عدم صحة كثير من هذه المنسوبات للنبي ﷺ، لاختلافها وتضاربها، وأهل السنة قد تمسكوا بما نقله إليهم كل من رأى النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك، وإن كان فاسقاً بحسب الضوابط الشرعية في تفسيق المسلم، التي ألغاها أهل السنة في حق الصحابة قاطبة، فحكموا بعدالتهم جميعاً من غير استثناء، فلا فرق عند أهل السنة بين السنة التي نقلها علي بن أبي طالب، والحسن، والحسين - رضي الله عنهم -، و(السنة) التي نقلها معاوية، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وبسر بن أرطأة، وسمرة بن جندب وأمثالهم.

ولئن أخذ أهل السنة بالسنة التي نقلها أمير المؤمنين والحسن والحسين - رضي الله عنهم -، فإنما أخذوها باعتبار أن نقلتها صحابة، لا فرق بينهم وبين غيرهم في مقام التعارض، لا من أجل أن نقلتها من أهل بيت النبي ﷺ الذين أمر النبي ﷺ بالتمسك بهم والأخذ بهديهم، حيث قال: يا أيها الناس، إني قد تركتُ فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي(١).

وعن زيد بن أرقم وأبي سعيد، قالا: قال رسول الله ﷺ: إني تاركٌ فيكم ما إنْ تمسَّكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرَّقا حتى يردَا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلِّفونّي فيهما(٢).

ولهذا لما اختلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مسألة الخلافة مع أبي بكر وعمر، لم يرَ أهل السنة الحق في اتباع علي ﷺ، مع دلالة الأحاديث عندهم على أن عليًا مع الحق والحق معه.

فقد أخرج الهيثمي في مجمع الزوائد - في حديث - أن علي بن أبي طالب مرَّ، فقال النبي ﷺ: الحقّ مع ذا، الحقّ مع ذا(٣).

وعن حذيفة أنه قال: انظروا إلى الفرقة التي تدعو إلى أمر عليٍّ فالزموها، فإنها على الهدى(٤).

---

(١) سنن الترمذي ٦٢٢/٥ . قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٥٦/٤ . قال الألباني: الحديث صحيح.

(٢) سنن الترمذي ٦٦٣/٥ . قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. صحيح الجامع الصغير ٤٨٢/١ وصحّحه الألباني أيضاً.

(٣) مجمع الزوائد ٢٣٤/٧-٢٣٥ قال الهيثمي: رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات.

(٤) مجمع الزوائد ٢٣٦/٧ قال الهيثمي: رواه البزار، ورجاله ثقات.

وأخرج الحاكم عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: اللهم أدِر الحق معه حيث دار[1].

فلما تخلَّف علي رضي الله عنه عن بيعة أبي بكر ستة أشهر كما مرَّ، لم يتبع الناس عليًا، واتبعوا أبا بكر وعمر، ولما اختلفت فاطمة - رضي الله عنها - مع أبي بكر وعمر في مسألة فدك، صوَّب أهل السنة أبا بكر، وخطَّؤوا فاطمة - رضي الله عنها -.

ثم إن أهل السنة اتبعوا غير أهل البيت من أئمة التابعين وتابعي التابعين وأئمة المذاهب المعروفة، وتركوا التمسك بأئمة أهل البيت الذين أمر النبي ﷺ هذه الأمة باتباعهم والتمسك بحبلهم في حديث الثقلين الذي ذكرناه آنفاً، فمن العجيب زعم الحطاب أن أهل السنة قد أخذوا السنة من أهل البيت - رضي الله عنهم -!!.

ثم إن الأخ الحطاب زعم أن كبار علماء الشيعة المعتبرين نصوا على القول بتحريف القرآن صراحة، واعترفوا به، بل إن بعضهم نقل الإجماع على ذلك، ثم نقل بعض الأقوال التي يؤيد بها كلامه، فقال:

قال الشيخ المفيد: إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أمة الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان. أوائل المقالات: ص ٩١ .

والجواب: أن استفاضة الأخبار الظاهرة في التحريف لا تستلزم القول بتحريف القرآن؛ لأن أحاديث التحريف عند أهل السنة مخرجة أيضاً في صحيحي البخاري ومسلم، ولم يستلزم من ذلك القول بتحريف القرآن.

---

(١) المستدرك ١٢٤/٣ قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. سنن الترمذي ٦٣٣/٥ .

ثم إن الشيخ المفيد قد أفصح عن رأيه في هذه المسألة فقال: أما النقصان فإن العقول لا تحيله ولا تمنع منه... وقد قال جماعة من أهل الإمامة: إنه لم ينقص من كلمِه ولا من آية ولا من سورِه، ولكن حُذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين رضي الله عنه من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله... وقد يسمَّى تأويل القرآن قرآناً... وعندي أن هذا القول أشبه مِن مقال مَن ادَّعى نقصان كلمٍ من القرآن نفسه على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل.

وقال: وأما الزيادة فمقطوع على فسادها. أوائل المقالات، ص ٩١-٩٢ .

والعجب من الأخ الحطاب كيف لم ينقل كلمة الشيخ المفيد كاملة، ونقلها ناقصة، ونحن نحمله على الصحة، ونتهم فيها غيره؛ لأنه مجرد ناقل من بعض المتحاملين على الشيعة، ولم ينقل من المصدر نفسه.

قال الأخ الحطاب: قال أبو الحسن العاملي: اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب دلالة الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شيء من التغييرات، وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات. المقدمة الثانية لتفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، ص ٣٦، وطبعت هذه كمقدمة لتفسير البرهان للبحراني.

والجواب: أن هذا قولٌ شاذٌ لا يعول عليه، ولا يمكن الأخذ به وطرح أقوال أساطين الطائفة كالشيخ المفيد والمرتضى والشيخ الطوسي والشيخ الصدوق والطبرسي وغيرهم من الأعلام الذين نصّوا على سلامة القرآن من كل زيادة أو نقص، ونحن لا ننكر وجود قائلين بالتحريف من الشيعة، ولكنهم شاذون، وأبو الحسن العاملي لا يقاس بواحد من هؤلاء ولا يدانيهم.

وقال الأخ الحطاب: قال نعمة الله الجزائري: «إن تسليم تواتره عن الوحي الإلهي، وكون الكل قد نزل به الروح الأمين يُفْضِي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل

المتواترة، الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة، وإعراباً، مع أن أصحابنا قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها» الأنوار النعمانية ٢/٣٥٧ .

والجواب: أن هذا قول شاذ كسابقه، ومن البدهي أنه مع حصول الجزم بتواتر القرآن فلا محذور في طرح الأخبار المستفيضة التي ذكرها، وذلك لأن المتواتر قطعي الصدور، وأما الحديث المستفيض فهو ظني الصدور، ولا يمكن رفع اليد عن المتواتر القطعي لأجل الأخبار الظنية.

على أنه يمكن تأويل تلك الأخبار بما لا يستلزم القول بالتحريف، مع أن كثيراً من تلك الأخبار ضعيفة الأسانيد، ومعارضة بما هو أصحّ منها سنداً وأوضح دلالة، فكيف يمكن التعويل عليها؟! وإطباق الأصحاب على صحَّتها في الجملة - لو سلَّمنا به - لا يستلزم القول بتحريف القرآن، للزوم تأويلها جمعاً بينها وبين غيرها من الأحاديث الصحيحة، كأحاديث الحث على التمسك بالكتاب، وأحاديث العَرْض على كتاب الله وغيرها، وإلا لَلَزم أن يقول بالتحريف كثير من علماء أهل السنة وغيرهم، لقولهم بصحة أحاديث التحريف التي أخرجت في الصحيحين، وغيرهما.

وقال الأخ الخطاب: العلامة الحجة السيد عدنان البحراني قال: الأخبار التي لا تحصى (أي أخبار التحريف) كثيرة، وقد تجاوزت حد التواتر. مشارق الشموس الدرية، ص ١٢٦ .

والجواب: أننا قد أوضحنا فيما تقدَّم أن كثرة الأخبار الدالة على تحريف القرآن وتواترها، لا يستلزم القول بالتحريف، لما قلناه من لزوم تأويلها بما لا يستلزم القول بالتحريف، وهذا واضح لا يحتاج إلى إعادة.

قال الأخ الخطاب: ويكفي أن نعرف أن أحد كبار علماء الإمامية ألّف كتاباً أسماه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)، وهو النوري الطبرسي،

جمع فيه أكثر من ألفي رواية محرفة بزعمه، ولم يتكلم فيه أحد، أو يرد عليه، بل عندما تقرأ ترجمته في كتبهم يصفونه بالعالم العلامة التقي.

والجواب: أما أنه لم يرد عليه أحد فهذا كلام غير صحيح؛ لأن هذا الكتاب قد أثار زوبعة في الوسط الشيعي، وقوبل بالنقد والإنكار الشديدين، وقد رد عليه غير واحد من العلماء.

منهم: الشيخ محمد جواد البلاغي في آلاء الرحمن، ص ٢٦، والشيخ محمود الطهراني الشهير بالمعرب، رد عليه برسالة سماها (كشف الارتياب عن تحريف الكتاب) وغيرهما.

وهو كتاب لا يتجاوز ٣٧٥ صفحة بالحجم المتوسط، فهل يصدَّق أن كتاباً بهذا الحجم يحتوي على أكثر من ألفي رواية تنص على التحريف، ناهيك عما في الكتاب أيضاً من مناقشات واحتجاجات وبيان الأقوال، وذِكْر طائفة كبيرة من روايات أهل السنة وأقوال علمائهم؟

مضافاً إلى أن الميرزا النوري (قد كرَّر كثيراً من الروايات، فذكرها تارة مسندة، وتارة من غير إسناد كما ذكره الشيخ محمد جواد البلاغي في كتابه (آلاء الرحمن)، حيث قال في مقام الرد على تلك الروايات:

هذا وإن المحدِّث المعاصر جهد في كتاب (فصل الخطاب) في جمع الروايات التي استدل بها على النقيصة، وكثَّر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل عن الأئمة في الكتب، كمراسيل العياشي وفرات وغيرها، مع أن المتتبِّع المحقِّق يجزم بأن هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد، وفي جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسَّر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف باختلاف يؤول به إلى التنافي والتعارض، وهذا المختصر لا يسع بيان النحوين الأخيرين. هذا مع أن القسم الوافر من

الروايات ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار، وقد وصف علماء الرجال إما بأنه ضعيف الحديث، فاسد المذهب مجفوّ الرواية، وإما بأنه مضطرب الحديث والمذهب يُعرَف حديثه ويُنكَر، ويروي عن الضعفاء، وإما بأنه كذّاب متَّهم لا أستحل أن أروي من تفسيره حديثاً واحداً وأنه معروف بالوقف، وأشدّ الناس عداوة للرضا، وإما بأنه كان غالياً كذّاباً، وإما بأنه ضعيف لا يُلتفت إليه ولا يُعوَّل عليه ومن الكذابين، وإما بأنه فاسد الرواية يُرمى بالغلو... إلى آخر كلامه. (آلاء الرحمن: ٢٦).

قال الأخ الحطاب: بل إن هنالك روايات صُحّحت ووثقت تنص على التحريف، فعالمكم محمد باقر المجلسي في معرض شرحه لحديث هشام بن سالم عن أبي عبد الله قال: «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية»، قال عن هذا الحديث: موثق، وفي بعض النسخ عن هشام بن سالم موضع هارون بن سالم، فالخبر صحيح. ولا يخفى أن هذا الخبر وكثيراً من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى. (مرآة العقول الجزء الثاني عشر ص ٥٢٥).

والجواب: أن المراد بهذه الرواية كما ذكره الشيخ المفيد في كتاب الاعتقادات، ص ٨٤ هو: أنه قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن، ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبعة عشر ألف آية. وذلك مثل قول جبرئيل للنبي صلى الله عليه وآله: «إن الله تعالى يقول لك: يا محمد، دارِ خلقي». ومثل قوله: «اتّقِ شحناء الناس وعداوتهم». ومثل قوله: «عش ما شئت فإنك ميت، وأحبب ما شئت فإنك مفارقه، واعمل ما شئت فإنك ملاقيه. وشرف المؤمن صلاته بالليل، وعزه كف الأذى عن الناس».

ثم إن هذه الرواية تتكلم عن القرآن الذي نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو حديث لا يتنافى مع أحاديث أهل السنة التي تنص على أن كثيراً من القرآن الذي نزل على النبي صلى الله عليه وآله قد فُقد أو لم يكتب في القرآن.

فقد أخرج مسلم وغيره عن عائشة، أنها قالت: كان فيما أُنزل من القرآن «عَشر رضعات معلومات يُحرِّمن»، ثم نسخت بـ «خمس معلومات»، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يُقرأ من القرآن. (صحيح مسلم ١٠٧٥/٢). (سنن الترمذي ٤٥٦/٣).

وأخرج ابن ماجة في السنن ٦٢٥/١، وأحمد في المسند ٢٦٩/٦ عن عائشة قالت: لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته، دخل داجن فأكلها.

وأخرج ابن حبان في صحيحه ٢٧٤/١٠ وأحمد في مسنده ١٢٩/٥ وغيرهما، عن زر بن حبيش قال: لقيت أُبَي بن كعب فقلت له: إن ابن مسعود كان يحك المعوذتين من المصاحف ويقول: إنهما ليستا من القرآن، فلا تجعلوا فيه ما ليس منه، قال أُبَي: قيل لرسول الله ﷺ فقال لنا، فنحن نقول.

قال ابن كثير: وهذا مشهور عند كثير من القُرَّاء والفقهاء أن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه، فلعله لم يسمعهما من النبي ﷺ، ولم يتواتر عنده. (تفسير القرآن العظيم ٥٧٢/٤).

وأخرج البخاري وغيره أن عمر بن الخطاب قال: لولا أن يقول الناس: (زاد عمر في كتاب الله) لكتبتُ آية الرَّجْم بيدي. صحيح البخاري ٢٢٤١/٤ .

وأخرج الحاكم في المستدرك ٣٣١/٢ وصحَّحه ووافقه الذهبي عن حذيفة رضي الله عنه، قال: ما تقرؤون ربعها يعني براءة، وإنكم تسمُّونها سورة التوبة، وهي سورة العذاب.

قال ابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٤٦٥/٣ بعد أن ذكر أن سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة: وهذا إسناد حسن، وهو يقتضي أنه قد كان فيها قرآن، ثم نُسِخَ لفظه وحُكْمه أيضاً.

ويشبه الرواية التي نقلها عن كتاب الكافي ما أخرجه الطبراني بسنده عن عمر ابن الخطاب مرفوعاً، قال: القرآن ألف ألف وسبعة وعشرون ألف حرف، فمن قرأه محتسباً كان له بكل حرف زوجة من الحور العين. (مجمع الزوائد ١٦٣/٧).

ثم إن الأخ الحطاب ذكر أن علماء الشيعة يقولون بنسخ التلاوة، واستدل على ذلك بقول الشيخ المفيد: «اتفق العلماء على جواز نسخ التلاوة دون الحكم، وبالعكس، ونسخهما معاً خلافاً لطائفة شاذة من المعتزلة» (أوائل المقالات ص ٢١٩). قال الطوسي وهو شيخ الطائفة: «وقالت فرقة رابعة: يجوز نسخ التلاوة وحدها، والحكم وحده، ونسخهما معاً: وهو الصحيح» (تفسير التبيان ٣٩٥/١).

والجواب: أن كلام الشيخ المفيد والشيخ الطوسي إنما هو في جواز نسخ التلاوة وإمكانه العقلي، في مقابل امتناعه واستحالته، ولا شك في أنه أمر ممكن عقلاً، وأما وقوعه وتحققه فلا دليل عليه عندنا، والأخ الحطاب لم يثبت للقارئ أن علماء الشيعة يقولون بوقوعه، وأنهم يوافقون أهل السنة فيما زعموه من نسخ تلاوة، كآية الرجم، ورضاع الكبير وغيرهما.

ثم إن الأخ الحطاب تساءل عن سبب إنكار بعض الشيعة أن كبار علمائهم يقولون بالتحريف، وطالبهم بإنكار هذه الأقوال.

ثم قال: وإذا كانت هذه أقوال كبار علمائكم المعتبرين في كتاب الله عز وجل الذي تكفل الله بحفظه، فمن باب أولى أن يكون الطعن في كلام أهل البيت.

والجواب: أننا أوضحنا فيما تقدم أن كبار علماء الشيعة لا يقولون بتحريف القرآن كما مرَّ نقله عن الشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي والطبرسي وغيرهم من أعلام الطائفة، فلا ندري ما هو سبب الإصرار على اتهام الشيعة بتحريف القرآن وهم أعرف بما يعتقدون، ومن قال منهم بالتحريف فقوله شاذ منكَر، لا يعول عليه، ولا يمثل رأي عموم الطائفة.

ومما قلناه يتضح فساد ما استنتجه الأخ الحطاب من أن الشيعة يطعنون في كلام أهل البيت - رضي الله عنهم - بالأولوية.

ثم قال الأخ الحطاب: يعدّ الشيعة أهل البيت هم علي وفاطمة - رضي الله عنهما - وأحد عشر من أبنائهم فقط ويخرجون الباقي من محيط أهل البيت مع أن القران الكريم أثبت دخول أمهات المؤمنين - رضي الله عنهن - في لفظ أهل البيت في سورة الأحزاب.

والجواب: أن النبي ﷺ قد أوضح في الأحاديث الصحيحة المراد بأهل البيت - رضي الله عنهم -، فنحن نتبع ما قاله رسول الله ﷺ في ذلك.

منها: ما أخرجه مسلم في صحيحه ١٨٧١/٤ بسنده عن سعد بن أبي وقاص في حديث قال: ولما نزلت هذه الآية ﴿**فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم**﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: اللهم هؤلاء أهلي.

ومنها: ما أخرجه الترمذي في مسنده ٣٥١/٥ بسنده عن عمر بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ، قال: لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ في بيت أم سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً، فجللهم بكساء، وعلي خلف ظهره، فجللهم بكساء ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً. قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنت على مكانك، وأنت على خير.

ومنها: ما أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك وصححه عن عطاء بن يسار عن أم سلمة - رضي الله عنها - أنها قالت: في بيتي نزلت هذه الآية ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ**﴾، قالت: فأرسل رسول الله ﷺ إلى علي وفاطمة والحسن والحسين - رضي الله عنهم أجمعين -، فقال: اللهم هؤلاء أهل

بيتي. قالت أم سلمة: يا رسول الله، ما أنا من أهل البيت؟ قال: إنك أهلي خير وهؤلاء أهل بيتي، اللهم أهلي أحق. هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.

في حديث آخر ١٥٨/٣ عن عطاء بن يسار عن أم سلمة قالت: في بيتي نزلت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ قالت: فأرسل رسول الله ﷺ إلى علي وفاطمة والحسن والحسين، فقال: هؤلاء أهل بيتي. هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.

ومنها: ما أخرجه الحاكم أيضاً ١١٧/٣ عن سعد بن أبي وقاص في حديث قال: لا أسبه ما ذكرت حين نزل عليه الوحي، فأخذ علياً وابنيه وفاطمة، فأدخلهم تحت ثوبه، ثم قال: رب إن هؤلاء أهل بيتي.

ومنها: ما أخرجه الحاكم في المستدرك ١٥٩/٣ بسنده عن واثلة بن الأسقع قال: أتيت علياً فلم أجده، فقالت لي فاطمة: انطلق إلى رسول الله ﷺ يدعوه، فجاء مع رسول الله ﷺ، فدخلا ودخلت معهما، فدعا رسول الله ﷺ الحسن والحسين، فأقعد كل واحد منهما على فخذيه، وأدنى فاطمة من حجره وزوجها، ثم لف عليهم ثوباً وقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، ثم قال: هؤلاء أهل بيتي، اللهم أهل بيتي أحق. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على أن المراد بأهل البيت: علي وفاطمة وابناهما - رضي الله عنهم -، وهي قد فسرت المراد بأهل البيت في الآية المباركة الدالة على طهارة أهل البيت - رضي الله عنهم - وذهاب الرجس عنهم، ونحن لم نجد حديثاً واحداً صحيحاً يعارض هذه الأحاديث الكثيرة، فلا مناص حينئذ من أن يكون المراد بأهل البيت هم هؤلاء دون غيرهم من أقرباء النبي ﷺ ونسائه.

ومنه يتضح أنه ليس المراد بأهل البيت كل من انتسب للنبي ﷺ، فلا يمكن إدخال نساء النبي ﷺ ولا أعمامه وأبناء عمومته، كالعباس، وحمزة وعقيل وأبنائهم، لعدم الدليل على دخولهم، بل لقيام الدليل الذي ذكرناه آنفاً على أن المراد غيرهم.

وحديث الثقلين يدل على أنه لا تخلو الأرض من إمام صالح من أهل بيت النبي ﷺ، وإلا لافترقوا عن الكتاب، وهو ما نفاه الحديث الشريف.

قال ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة، ص ١٥١: وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهِّل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أن الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما يأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق: «في كل خَلَف من أُمّتي عدول من أهل بيتي...» إلى آخره.

وقال المناوي في فيض القدير ١٤/٣: «قال الشريف: هذا الخبر يُفهم وجود من يكون أهلاً للتمسّك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحثّ المذكور إلى التمسك بهم، كما أن الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض».

فلا بد من أن يكون الإمام الصالح هو خير أهل البيت في زمانه، وأئمة أهل البيت - رضي الله عنهم - هم خير أهل زمانهم، فيكونون هم المعنيين، وأما غيرهم فيحتاجون إلى ما يدل على دخولهم في أهل البيت - رضي الله عنهم -، والدليل على ذلك مفقود.

قال الأخ الحطاب: بل جاء لفظ أهل البيت لزوجه فقط دون الأبناء في قصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام حين خاطبت الملائكة زوجه: ﴿ **قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ** ﴾ (هود:٧٣) وقوله تعالى

في قصة موسى عليه السلام ولم يكن معه إلا زوجه: ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾، والقرآن الكريم نزل عربياً بليغاً، وبالرجوع إلى كتاب الله والسنة ومعاني الكلمات والألفاظ في قواميس اللغة العربية نجد أن أهل البيت هم زوجات وبنات الرسول ﷺ وآل علي وآل جعفر وآل العباس.

والجواب: أن لفظ أهل البيت لم يرد لزوج واحدة، وقوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾ واضح الدلالة على أن الخطاب وإن كان لزوج إبراهيم عليه السلام إلا أن أهل البيت في الآية غير منحصر في زوج إبراهيم عليه السلام، بدليل قوله: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، دون (عليكِ)، مع أن لفظ (أهل البيت) منصوب على الاختصاص، فيدخل فيه كل أهل بيت إبراهيم عليه السلام، وليس منصوباً على النداء حتى يكون مخصوصاً بزوجة إبراهيم عليه السلام فقط دون غيرها.

وأما الآيات الأخرى فلم يرد فيها لفظ أهل البيت، وإنما ورد فيها لفظ (الأهل) فقط، ونحن لا ننكر أنه يطلق على الزوج، ولكنه خارج عن محل الكلام.

ثم إن الإحالة إلى كتاب الله وسنة النبي ﷺ وقواميس اللغة لمعرفة من هم أهل البيت دون إيضاح وبيان غير صحيح؛ لأن الكتاب لم يبين، والسنة أوضحت أنهم أصحاب الكساء، واللغة إنما تبين معاني الألفاظ عند العرب، ولا تبين الاصطلاحات الخاصة، ولفظ (أهل البيت) صار اصطلاحاً خاصاً بهؤلاء دون غيرهم.

ثم إن الأخ الحطاب نقل أحاديث وأقوالاً في ذم أبي بكر وعمر وعائشة وحفصة وغيرهم، وهذه الأحاديث لا بد أولاً من تمحيصها والتحقق من صحتها حتى يصح إدانة الشيعة بها، مع أن جملة وافرة منها ضعيفة السند.

ثم إن الخلاف في تقييم جملة من الصحابة أو الرجال لا ينبغي أن يجعل أساساً في تضليل الطوائف، ومن يراهم أهل السنة صحابة أجلاء قد لا يراهم

غيرهم كذلك، كما أن آخرين يراهم الشيعة رجالاً أجلاء، بينما يذهب أهل السنة إلى كفرهم، ويحكمون بأنهم من أهل النار، كعبد المطلب وأبي طالب ووالدي النبي ﷺ وغيرهم، فلا ينبغي أن يُجعل الخلاف في تقييم الرجال أساساً في تضليل أو تكفير الطوائف.

ثم إن الأخ الحطاب نقل روايات من كتب الشيعة في الطعن في العباس وعقيل وعبد الله بن عباس، وقال: ولا أريد الإطالة أكثر، فهذه نماذج بسيطة لما قيل في أهل البيت، فأين التمسك بهم؟

والجواب: أن كل الروايات التي نقلها ضعيفة السند، فلا يعتمد عليها، ولا يقام لها وزن. والتمسك بأهل البيت - رضي الله عنهم - لا يتحقق بالتمسك بكل من انتسب للنبي ﷺ، وإنما يتحقق بالتمسك بأئمة الهدى من أهل البيت الذين أجمع الكل على جلالتهم، وإمامتهم، وورعهم، وحسن سيرتهم، وطيب سريرتهم، وهم الأئمة الاثنا عشر، دون من سواهم ممن انتسب للنبي ﷺ، كبناته وأعمامه وبني عمومته، وغيرهم.

وأما قول الأخ الحطاب: ويكفي أن نعرف أن علي بن أبى طالب رضي الله عنه في كتاب نهج البلاغة الذي لا يكاد تخلو مكتبة شيعي منه ذم شيعته، ووصفهم بأبشع الصفات في أكثر من أربعين موضعاً.

فجوابه: أن أمير المؤمنين رضي الله عنه لم يذم شيعته في نهج البلاغة ولا في موضع واحد، وإنما ذم أصحابه الذين كان يستحثهم لحرب معاوية، وهم أخلاط من الناس، وأغلبهم لم يكن من الشيعة.

ولو سلمنا أنهم كانوا من الشيعة فقط، فإن أهل السنة حينئذ أولى بالذم؛ لأنهم إما أن يكونوا مع معاوية وأتباعه، وهم الفئة الباغية الذين قتلوا عمار بن ياسر رضي الله عنه، وإما

أن يكونوا قد اعتزلوا عليًّا رضي الله عنه ومعاوية، فتركوا نصرة خليفة المسلمين الذي يجب عليهم بيعته ونصرته، فيكونون أولى بالذم ممن نصره وتوانى في نصرته رضي الله عنه بسبب كثرة الحروب وتتابعها.

ثم قال الأخ الحطاب: فها هو السيد محسن الحكيم والخميني وأبو القاسم الخوئي وسبعة معهم يوثقون دعاء صنمي قريش، والمقصود بهما أبا بكر وعمر، ويدعون تواتره كذباً وزوراً عن علي رضي الله عنه.

وجوابه: أن دعاء صنمي قريش دعاء مذكور في بعض كتب الأدعية الشيعية، ولم يرد فيما أعلم بسند صحيح، وعليه، فلا ينبغي أن يذكر هذا الدعاء وأمثاله في مقام الحوار المذهبي أصلاً.

وأنا أتعجب من الأخ الحطاب الذي ينبغي له أن يكون منصفاً في كلامه، كيف يزعم أن جمعاً من علماء الشيعة كالحكيم والخوئي والخميني وغيرهم صحَّحوا هذا الدعاء، وقالوا بتواتره عن أمير المؤمنين رضي الله عنه، مع أن ذلك كله لم يثبت، ولا سبيل لإثباته؟!

ثم إن الدعاء لم يصرَّح فيه بأن المراد بصنمي قريش وابنتيهما أبو بكر وعمر وعائشة وحفصة، فلعل المراد به غيرهما، وعلى من يدعي أن المراد أبو بكر وعمر إثبات ذلك.

ثم قال الأخ الحطاب: إن أول من طعن وسب الصحابة والشيخين تحديداً ليس الخوارج وإنما عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أظهر الإسلام وأبطن الكفر.

وجوابه: أن ذلك لم يثبت بسند صحيح، وإنما هو من مرويات سيف بن عمر التميمي الكذاب الوضاع، وكل الذين ذكروا ذلك في كتبهم كالطبري وغيره إنما نقلوه عن سيف بن عمر، والأخ الحطاب نقل هذا الكلام تقليداً من غير تحقيق في

المسألة، وكان عليه أن يثبت كلامه بالأدلة الصحيحة، بدلاً من إلقاء الكلام جزافاً، دون تثبت.

علي آل محسن

*****

رداً على ما كتبه الشويقي.. علي آل محسن (١-٣)

رأي الشيعة في الصحابة مأخوذ من الكتاب والسنة لا من نظرية الإمامة

تعقيباً على ما ذكره الأخ الشويقي في ملحق الرسالة لجريدة المدينة السعودية الصادر بتاريخ ١٤٢٥/٩/٢٢هـ، أقول:

إن الأخ الشويقي أتعب نفسه في بيان أن كتب الشيعة ولا سيما الكتب الحوزوية اشتملت على التحريض على أهل السنة، ومن الواضح أن النصوص التي نقلها الأخ الشويقي لا تشتمل على جواز قتل أهل السنة، واستباحة دمائهم وأموالهم، وهذا بخلاف فتاوى بعض جهلة أهل السنة الذين دأبوا على التحريض على استباحة دماء الشيعة قديماً وحديثاً.

ويكفي أن نرى الأحداث الدائرة الآن في العراق لنعرف أن كثيراً من أهل السنة وقعوا تحت تأثير التحريض على الشيعة، وتشبثوا بفتاوى استباحة دماء الشيعة وإهدار كل حقوقهم، فقتلوا المئات بل الآلاف من الشيعة الأبرياء، وفي المقابل لا نرى أحداً من الشيعة يقابل أهل السنة بالقتل والإبادة، وهذا دليل واضح على أن علماء الشيعة لا يحرضون الشيعة على أهل السنة، بينما يحرض علماء أهل السنة عوامهم على قتل الشيعة وإبادتهم.

ثم إن الأخ الشويقي نقل بعض أقوال علماء الإمامية التي تضلل وتفسق المخالفين لأمير المؤمنين رضي الله عنه والمتقدمين عليه، واصفاً هذا الرأي بأنه متطرف غالٍ.

والجواب: أن هذه المسألة مسألة اجتهادية كما قلنا، فلا محذور في الاجتهاد فيها، بتكفير أو تضليل، أو تعديل، ولم يرد نص قرآني أو نبوي يمنع من ذلك، وقد اجتهد بعض الصحابة في هذه المسألة كما دلت على ذلك الأحاديث الكثيرة، والمجتهد فيها - على رأي أهل السنة - ينبغي أن يكون مأجوراً، إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، وقد ذهب مشهور أهل السنة إلى كفر رجال آخرين لم يروا في تكفيرهم أي غضاضة، مع أنهم برأي الشيعة الإمامية صحابة أجلاء عظماء، ومنهم أبو طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي ناله حكم مشهور من أهل السنة بكفره، مع أنه عم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكافله، والمدافع عنه، وناصره، ووالد أمير المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما دافع أحد عن الإسلام وهو في مهده مثله، والأدلة الدالة على إسلامه وإيمانه كثيرة جداً، ومع أن أهل السنة قد كفروه إلا أن الشيعة لم يجعلوا التراجع عن هذا القول شرطاً في التقارب مع أهل السنة، أو سبباً لتضليلهم، أو الحكم بكفرهم وغلوهم وتطرفهم، وبهذا النحو ينبغي أن يتعامل أهل السنة مع من اجتهدوا في تقييم أبي بكر وعمر وعثمان، لا أن يجعلوا هذه المسألة أم المسائل التي لأجلها يرفضون أي دعوة للتقارب والتعايش بينهم وبين غيرهم.

ثم قال الأخ الشويقي: فهل يعني الشيخ بهذا الكلام أن تبنِّي الشيعة لعقيدة تتهم الصديق والفاروق وذا النورين وأكثر الصحابة بالخيانة والغدر وإيثار الدنيا، وجحد أصل شرعي كبير، مسألة لا تستحق النزاع والخصام؟! وإذا كان هذا رأيه، فهل أهل السنة ملزمون بالأخذ بما يراه، بحيث يتعين عليهم التنازل عن أصولهم احتراماً لأصله الذي لا يريد التنازل عنه؟

والجواب: أن مسألة الخلافة والإمامة مسألة فرعية عند أهل السنة، وعليه فلا محذور في الحوار فيها للتوصل إلى ما هو الحق، والاختلاف في الخلافة والإمامة لا يقتضي وجوب التنازع والتخاصم، واختلاف أهل السنة مع الشيعة في

هذه المسألة ينبغي أن يكون كالخلاف في المسائل الأخرى، فإنهم اختلفوا معهم في مسائل كثيرة هي أهم من مسألة الخلافة عندهم كالتوحيد وغيره، ومع ذلك لم يتخذ أهل السنة الخلاف في مسألة التوحيد وسيلة لتكفير الشيعة، وللحكم بعدم إمكانية التقارب والحوار معهم، فجعلوا الخلاف في مسألة فرعية بنظرهم أهم من الخلاف في مسألة عقدية، وهذا من المفارقات العجيبة!!

ولا تستلزم دعوتنا أهل السنة إلى التقارب وترك التخاصم إلزامهم بالأخذ بعقائد الشيعة وترك عقائدهم وأحكامهم كما فهمه الأخ الشويقي، بل المطلوب هو عدم إلغاء الشيعة، وإعطاؤهم الحق في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم، وتقبل فكرة الرأي الآخر التي يرفضها كثير من أهل السنة في هذه البلاد.

ثم قال الأخ الشويقي: وهل من متطلبات التقارب والوحدة الوطنية أن يعضَّ الشيخ بناجذيه على أصول مذهبه، ويكون من واجبنا نحن التنازل عن أصلنا في تعظيم الخلفاء الثلاثة وسائر الأصحاب، ومنابذة من ينال منهم، أو يحاول نشر فكرٍ منحرف يطعن في دينهم ونزاهتهم؟

والجواب: أنه ليس من متطلبات التقارب والوحدة الوطنية التنازل عن الحق، أما الأصول التي لم يقم عليها دليل فلا مانع من التنازل عنها.

ثم قال الأخ الشويقي: ولو أنصف الشيخ وصدق مع نفسه وأهل مذهبه، لأعلن بوضوحٍ أن من أكبر أسباب نفور أهل السنة من الشيعة تلك التصورات المغالية التي يحملها الشيعة في حقِّ الصحب الكرام.

والجواب: أن الشيعة لا يحملون أي تصورات مغالية في حق الصحابة الكرام؛ لأن عقيدة الشيعة في الصحابة هي عقيدة القرآن، فإنهم حكموا بعدالة جملة منهم، وبنفاق طائفة أخرى، وبأن طائفة أخرى خلطت عملاً صالحاً وآخر سيئاً كما جاء في كتاب الله العزيز.

والذين غالوا في الصحابة هم بعض أهل السنة، الذين قالوا بعدالة كل الصحابة رغم صدور الجرائر والجرائم من بعضهم، فجعلوا لهم هالة من القداسة بحيث صارت لهم حصانة، فلا يجوز نقدهم، ولا تفسيقهم، ولا بغضهم، ولا تخطئتهم، ولا تفضيل غيرهم عليهم، وهذا كله خلاف ما دل عليه الكتاب والسنة النبوية المطهرة.

وعليه فليس من الإنصاف أن ينفر أهل السنة من الشيعة لمسألة كهذه، وهي مسألة فرعية اجتهادية قابلة للحوار والنقاش، إلا إذا كان الأخ الشويقي لا يحتمل وجود رأي آخر مخالف لمعتقده.

ثم قال الأخ الشويقي: إن إعراض الشيعة عن الأخذ بما يرويه الصحابة الكرام عن رسول الله ﷺ لم يكن سببه أخذهم بالأحاديث الواردة في بالتمسك بالعترة الطاهرة. فهذه الأحاديث موجودة عند أهل السنة ولم تمنعهم من الأخذ بمرويات سائر الصحابة رضوان الله عليهم.

والجواب: أن السبب في ترك أخذ الشيعة بمرويات الصحابة أمور عدة:

أن النبي ﷺ لم يأمر أمته بالتمسك بالصحابة، فكيف يجوز التمسك بمن لم يأمر النبي ﷺ باتباعه والأخذ بأقواله؟!

أن الصحابة اختلفوا فيما بينهم، ولو وجب اتباعهم كلهم لكنا مأمورين باتباع الباطل؛ لأن بعض المختلفين لا بد أن يكونوا على الباطل، وهذا باطل بالاتفاق، فلا بد أن يكون المأمور بالتمسك به غيرهم.

أن النبي ﷺ أمر الأمة بالتمسك بالثقلين: الكتاب والعترة، فإنه قال: إني قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض. (المستدرك ١١٨/٣، صحَّحه الحاكم).

ومن العجيب أن الأخ الشويقي قد نفى أن يكون السبب في إعراض الشيعة عن الأخذ بما رواه الصحابة هو الأخذ بالأحاديث التي حثت على لزوم التمسك بالعترة الطاهرة، واستدل على ذلك بأن أهل السنة قد أخذوا بأحاديث الصحابة مع وجود أحاديث التمسك بأهل البيت عندهم، وهذا استدلال عجيب، والصحيح أن يُستدَل على عدم جواز الأخذ بمرويات الصحابة بوجود أحاديث التمسك بأهل البيت - رضي الله عنهم - دون غيرهم.

ثم قال الأخ الشويقي: والأحاديث التي وردت في الوصية بالعترة وأهل البيت، ليس فيها ما يوجب إهدار مرويات الصديق والفاروق وعائشة وحفصة وسائر الصحابة عن رسول الله ﷺ؛ لأن هؤلاء الأطهار إنما يروون كلام إمام أهل البيت عليه الصلاة والسلام. فليس هناك ما يفسر ردَّ مروياتهم، إلا النظرة السوداء التي ينظر بها الشيعة إليهم.

والجواب: أننا قد أوضحنا ما يفسر رد مرويات الصحابة عن رسول الله ﷺ، فلا حاجة لإعادته، ولا سيما إذا كانت مخالفة لما رواه أهل البيت - رضي الله عنهم - عن النبي ﷺ، فمع اختلاف الروايات عن النبي ﷺ لا بد من رد بعضها، وحينئذ لا مناص لنا من التمسك بمرويات أهل البيت - رضي الله عنهم -، لأننا أمرنا بالتمسك بهم دون من عداهم، وهذا استدلال واضح وصحيح لا يحتاج إلى إطالة.

ثم قال الأخ الشويقي: فأهل السنة إنما يحتجون بما يرويه الصحابة عن النبي ﷺ. وأما الشيعة الإمامية فلا يتعاملون مع أهل البيت على أنهم رواةٌ، أو حتى علماء مجتهدون. بل يتخذون من أقوالهم مصدراً مستقلاً للتشريع باعتبارهم أئمةً معصومين معيَّنين من قبل الله عز وجل. فما يقولونه حجةٌ في الدين يجب الأخذ بها، كما يجب الأخذُ بالقرآن وبأقوال النبي ﷺ.

والجواب: أن أهل السنة يحتجون بأقوال الصحابة وأفعالهم على أنها مصدر للتشريع أيضاً، وكم من فعل فعله بعض الصحابة لم يدل عليه دليل من الكتاب والسنة، جعله أهل السنة حجة، وعلَّلوه بأنه في قوة المرفوع بزعمهم.

بل ربما خطؤوا النبي ﷺ وصحَّحوا من خالفه من الصحابة، كما خطؤوا النبي ﷺ لما طلب دواة وكتفاً ليكتب للأمة كتاباً لن يضلوا بعده أبداً، فقال عمر: إن النبي قد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله. (صحيح البخاري ١٦١٢/٤، صحيح مسلم ١٢٥٩/٣). حيث اعتبروا فعل عمر من دلائل فقهه، وأنه أراد ألا ينغلق باب الاجتهاد، فتذهب فضيلة العلماء، وأنه.. وأنه.

وأما الشيعة الإمامية فإنهم يحتجون بأقوال أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم - وأفعالهم؛ لأن النبي ﷺ أمرنا بالتمسك بهم واتباعهم، لا لأنهم رواة حديثه، بل لأنهم أئمة الدين، وأن التمسك بهم عاصم من الضلال، وأهل السنة كذلك قد تمسكوا بأئمة مذاهبهم لا لأنهم رواة، بل لأنهم أئمة الدين، فأخذوا أقوالهم واتبعوهم، مع عدم الدليل على صحة اتباعهم والتمسك بأقوالهم.

ثم قال الأخ الشويقي: أما الشيعة فهم - وإن لم يسمُّوا أئمة أهل البيت أنبياءً - لكنهم يسبغون عليهم أخصَّ أوصاف الأنبياء. فالأئمة عندهم معيَّنون من قبل الله عز وجل!! وهم معصومون من الوقوع في السهو والخطأ!!. وقولهم حجةٌ في الدين!! ومن جحد إمامتهم، أو إمامة واحدٍ منهم استحق الخلود في النار!! ولا يستقيم لأحدٍ دينه إلا بالإيمان بإمامتهم جميعاً وعصمتهم!!

والجواب: أنه لا محذور في أن يتصف علماء هذه الأمة ببعض الصفات التي زعم الأخ الشويقي أنها أخص أوصاف الأنبياء، مثل حجية أقوالهم، وعدم جواز جحد إمامتهم، وأنهم معيَّنون من قبل الله سبحانه وتعالى، وأنهم معصومون من الذنوب والخطأ، وما أشبه ذلك، ومع ذلك لا يكونون أنبياء.

وأما أنه لا يستقيم إيمان أحد إلا بالإيمان بإمامتهم جميعاً وعصمتهم، فهذا ما دل عليه حديث الثقلين الذي ذكرناه آنفاً، وذلك لأن النبي ﷺ ذكر بنحو الحصر أمرين يعصمان من تمسك بهما عن الوقوع في الضلال، أحدهما الكتاب، والثاني العترة النبوية الطاهرة، فمن تمسك بالعترة نجا، وكان مستكمل الإيمان، دون من لم يتمسك بهم.

علي آل محسن

*****

رداً على الشويقي.. آل محسن: (٢-٣)

المراد بأهل البدع والريب هم الذين يبثون بدعهم على الناس ويشكِّكونهم في دينهم وليس المراد بهم أهل السنة

تعقيباً على ما كتبه الأخ بندر الشويقي في ملحق (الرسالة) لجريدة المدينة السعودية بتاريخ ١٤٢٥/١٠/٢١هـ، فإنني أقول:

لقد ذكر الأخ الشويقي أن السيد الخوئي قال في كتاب مصباح الفقاهة: يجوز لعن المخالفين، وتجب البراءة منهم، وإكثار السَّبِّ عليهم، واتهامهم، والوقيعة فيهم... لأنهم من أهل البدع والرَّيب، بل لا شبهة في كفرهم.

ثم عقَّب الشويقي على ذلك بقوله: وإذا تذكرنا أن الخوئيَّ كان مرجعاً لملايين الشيعة في العالم، فبموجب قواعد الفقه الشيعي، سيكون هذا المنهج الذي رسمه للتعامل مع المخالفين شرعاً ملزماً لجميع مقلديه، بحيث لا يجوز لهم الخروج عنه أو مخالفته، ما لم تعترض ذلك ظروف التقية.

والجواب: أن مصباح الفقاهة لا يعبِّر عن رأي السيد الخوئي بالضرورة، وذلك لأن مؤلفه هو الشيخ محمد علي التوحيدي، والكتاب هو تقرير لبحث السيد الخوئي، وما فيه من آراء تمثل ما فهمه التوحيدي من كلام السيد الخوئي، ولهذا لا يجوز لأي مقلد للسيد الخوئي أن يعمل بما في مصباح الفقاهة أو غيره من الكتب التي كتبها تلامذة الخوئي تقريراً لبحثه، وبهذا ينتفي ما قاله الأخ الشويقي من أن مقتضى قواعد الفقه الشيعي أن يجعل كل مقلدي السيد الخوئي هذه المقالة منهجاً للتعامل مع المخالفين.

ثم إن مثل هذا الكتاب لم يكتب للعامة، وإنما هو كتاب يطلع عليه الدارسون في الحوزة العلمية، وقد طبع بعد وفاة مولفه بسنين كثيرة وقبل وفاة السيد الخوئي بسنوات عدة، فكيف تتحقق بذلك تعبئة الشيعة ضد أهل السنة، والتحريض ضدّهم؟!

ثم قال الشويقي: ومما ورد في الكتاب أيضاً - أي كتاب المكاسب للأنصاري -: «إذا رأيتم أهل الرَّيب والبدع فأظهروا البراءة منهم، وأكثروا من سبِّهم، والقول فيهم والوقيعة، وباهتوهم... يكتب الله لكم بذلك الحسنات، ويرفع لكم به الدرجات في الآخرة»!! وقد نسب مؤلف الكتاب هذا النص (المتسامح) إلى النبي ﷺ وسلم وصحَّح سنده!! (٣٥٣/١).

والجواب: أن المراد بأهل البدع والريب هم الذين يبثون بدعهم على الناس ويشكِّكونهم في دينهم، وليس المراد بهم أهل السنة كما أراد الأخ الشويقي أن يصوره لقرائه؛ لأن أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم - عادة ما يشيرون إلى غير شيعتهم في رواياتهم بـ (الناس)، ولا يسمونهم أهل البدع والريب، وهذا أمر يعرفه كل من سبر روايات الأئمة واطلع على أخبارهم.

ثم قال الأخ الشويقي: ومما في الكتاب أيضاً: أنه يحرم على الشيعي أن يقتل المؤمن (الشيعي)، ولو أكره على ذلك، لكن إن أكره على قتل الناصبي فيجوز له!! لأن النواصب دمهم غير محقون!! (٣٥٦/٤).

والجواب: أنه ليس المراد بالناصبي: السني، بل المراد به كل من تجاهر بالعداوة لأهل البيت - رضي الله عنهم -، بحربهم أو بسبهم والبراءة منهم، أو بضربهم وإيذائهم، أو بجحد مناقبهم الثابتة لهم، أو ما شاكل ذلك، فهو ناصبي، دون من أبغضهم ولم يجاهر بمعاداتهم، أو أحبهم ووالى غيرهم، فليس كل من لم يكن شيعياً فهو ناصبي؛ لأن كثيراً من أهل السنة يحبون أهل البيت، ويروون فضائلهم، فكيف يكونون من النواصب؟!

علي آل محسن

رداً على الشويقي.. آل محسن: (٣-٣)

ضعَّف علماء الشيعة كثيراً من تلك الأحاديث التي وردت في كتاب الكافي واستشهد بها الشويقي

تعقيباً على ما كتبه الأخ بندر الشويقي في ملحق (الرسالة) لجريدة المدينة السعودية بتاريخ ١٤٢٥/١١/١٩هـ، فإنني أقول:

قال الأخ الشويقي: وإلا فإن الشِّيرازيَّ لم يكن وحده المرجع الشيعيَّ المعاصر الذي يؤمن بصحة مضامين (الكافي)، فهناك أيضاً المرجع اللبناني المعروف (عبد الحسين شرف الدين)، فقد ذكر في كتابه (المراجعات ص٧٢٩) أن الكتب الأربعة «متواترة، ومضامينها مقطوعٌ بصحتها»!!. ثم قال: «والكافي أقدمها، وأعظمها، وأحسنها، وأتقنها»!!

والجواب: أننا لا ننكر أن من علماء الشيعة من يقول بصحة كل أحاديث الكافي خاصة والكتب الأربعة عامة، وهو رأي المحدثين الأخباريين، وهو رأي مخالف لما عليه المشهور بين علماء الإمامية.

ولا بد من أن ألفت النظر هنا إلى أن القول بصحة كل أحاديث الكافي لا يعني الاعتقاد والعمل بكل أحاديثه؛ لأن تلك الأحاديث منها ما هو معارض بغيره مما هو أصح منه وأشهر، كما أن المعروف عند أهل السنة أنهم يصحِّحون كل أحاديث صحيحي البخاري ومسلم، إلا أن جملة من أحاديثهما معارضة بغيرها من أحاديث الصحيحين إضافة إلى أحاديث غيرهما، كأحاديث حلية نكاح المتعة وغيرها، فليس كل حديث صحيح حجة يجوز العمل به، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى إطالة.

وعليه، فلا يمكن الاحتجاج على الشيعة بكل حديث ورد في الكافي، حتى عند من يقول بصحة كل أحاديثه، فقول الأخ الشويقي: (فمن هذا كله نخلص إلى أنه لا لومَ على من يحاسب الشيعة على الأباطيل التي يطفح بها كتاب الكافي)، واضح الفساد والضعف.

ثم قال الأخ الشويقي: مع أن الذي يعرف مضامين (الكافي) يدرك أن الإيمان بصحة ما فيه يعني بالضرورة مصادمة أوضح المسلمات والحقائق الشرعية. ويكفي فقط أن يطالع القارئ فهرس محتويات أصوله ليعرف حجم الانحراف الذي تضمنه.

والجواب: أننا لا نقول بصحة كل أحاديث الكافي، وقد ضعَّف علماء الشيعة كثيراً من تلك الأحاديث، فلا إشكال على الشيعة من ناحية وجود بعض أحاديث باطلة المعنى، وأما ادعاء الأخ الشويقي أن أحاديث الكافي تصادم أوضح المسلمات والحقائق الشرعية فهو حكم على أحاديث الكافي بمسلمات الأخ الشويقي لا بالمسلمات الشرعية، فإنه من المسلمات عند الأخ الشويقي بطلان العصمة والنص وأفضلية أئمة أهل البيت - رضي الله عنهم - وغير ذلك مما دلّتَ عليه الأدلة الصحيحة، فهو يضعف أحاديث الكافي بمسلماته ومرتكزاته الموروثة، لا بالمسلمات الثابتة في الكتاب والسنة الصحيحة.

على أن الكافي فيه أحاديث كثيرة جداً في التوحيد والأخلاق والمواعظ والآداب والعبادات والأذكار وغيرها، وهي لا تنافي المسلمات والحقائق الشرعية، والأخ الشويقي حكم على كل أحاديث الكافي بالبطلان لما استعظم أحاديث الإمامة، وجزم بفسادها؛ لأنه ذكر بعد ذلك بعض أبواب الإمامة في الكافي التي استدل بها الشويقي على بطلان كتاب الكافي برمَّته، وهذا جور في الحكم لم يقم على أساس علمي صحيح؛ لأن وجود هذه الأبواب التي أنكرها الشويقي لا يعني بطلان كل ما في الكتاب كما هو واضح.

ثم قال الأخ الشويقي: وسواء أأجمع الشيعة على قبول ما في هذا الكتاب أو لم يجمعوا، فموضع الخطورة أنهم متفقون على تعظيم مؤلفه وإجلاله، وعدّه من أئمة الإسلام وأعلامه، حيث يلقبونه (ثقة الإسلام)، ويفاخرون بكتابه في جملة ما يفاخرون به من مآثر. مع أن حقَّ هذا المؤلِّف أن يُعدَّ في جملة المبطلين الذين أسهموا في تمزيق الأمة، وتحريف مذاهب أئمة أهل البيت، علاوة على دين الإسلام.

والجواب: أن الكليني ما هو إلا جامع لتلك الأحاديث التي تضمنها كتاب الكافي، فعهدتها على غيره لا عليه، وهو صادق في قوله، وأمين في نقله، لم يفترِ حديثاً، ولم يحرف كلاماً، ولم يدلس سنداً، ولم يُلزم أحداً بالعمل بكتابه، والأخذ بما فيه، وقد كتبه بناء على طلب بعض إخوانه كما أوضح ذلك الكليني في مقدمة كتابه، فكيف يعد من جملة المبطلين الذين أسهموا في تمزيق الأمة وتحريف مذهب أهل البيت - رضي الله عنهم -؟

وأنا أتعجب ممن يدّعون إلى الفرقة، ويكفرون الشيعة، ويجهرون بضلالهم وانحرافهم عن الإسلام، وربما يستبيحون دماءهم، ويقفون أمام كل دعوة للتقارب والتآلف، ثم يبكون على تمزق الأمة وتفرقها، وتمزق الأمة منهم بدأ وإليهم يعود!! ولا يكتفون بذلك، بل يلقون باللائمة على غيرهم.

ثم ذكر الأخ الشويقي بعض عناوين أبواب الكافي المرتبطة بالإمامة ومقامات الأئمة، ثم قال: هذه فقط بعض عناوين الكتاب، وتحت هذه العناوين من الأخبار الأباطيل، والآراء المنكرة المنسوبة لأئمة أهل البيت رضوان الله عليهم ما تكاد السَّماوات يتفطَّرن منه، وتنشق الأرض، وتخرُّ الجبال هدّاً.

والجواب: أن أبواب الكافي كثيرة جداً، وكان على الأخ الشويقي أن يقيِّم الكتاب بالنظر إلى كل أبوابه، لا إلى بعض أبوابه التي يستنكرها، ولا بأس أن أذكر ههنا

بعض أبواب الكافي في أهم كتاب فيه، وهو كتاب الإيمان والكفر، ليتضح للقارئ أن الأخ الشويقي لم يكن منصفاً في حكمه على الكتاب، فمن الأبواب التي ذكرها الكليني في كتاب الإيمان والكفر:

باب فطرة الخلق على التوحيد، باب في أن الصبغة هي الإسلام، باب في أن السكينة هي الإيمان، باب الإخلاص، باب دعائم الإسلام، باب أن الإسلام يحقن به الدم، وتؤدى به الأمانة، وأن الثواب على الإيمان، باب أن الإيمان يشرك الإسلام، والإسلام لا يشرك الإيمان، باب أن الإسلام قبل الإيمان، باب السبق إلى الإيمان، باب درجات الإيمان، باب نسبة الإسلام، باب خصال المؤمن، باب صفة الإيمان، باب فضل الإيمان على الإسلام، واليقين على الإيمان، باب حقيقة الإيمان واليقين... إلى آخر أبوابه.

وأما الأحاديث التي ذكرها الكليني في أبواب كتاب الحجة المرتبطة بمقامات الأئمة، فنحن لا نصحِّحها كلها؛ لأن منها ما هو صحيح نقبله، ومنها ما هو ضعيف نرده، وليس من الإنصاف التضعيف بالجملة اعتماداً على مرتكزات وموروثات مسبقة.

ثم قال الأخ الشويقي: وتبرؤ المعاصرين منه لن يكون له نتيجةٌ حاسمة، ما لم يصحب ذلك موقفٌ حازمٌ ممن تبنَّوا هذا الرأي المنكر وروَّجوا له من أمثال الكليني، والمجلسي، والحرِّ العاملي، والطبرسي، والجزائري، وغيرهم. فأي دينٍ يبقى لمن تجرأ على التنزيل الحكيم؟! وكيف يمكن أن يعدّ أولئك أئمةً وقدواتٍ للمسلمين مع تصريحهم بمثل هذا الانحراف الخطير، والضلال المبين؟

والجواب:

أولاً: الكليني لم يصرح بتحريف القرآن، ووجود روايات في كتابه ظاهرها التحريف لا تدل على أنه يقول به، كما أن وجود روايات التحريف في صحيحي البخاري ومسلم لا يدل على أنهما يقولان به.

ثانياً: لو سلمنا أن الكليني يقول بالتحريف فخطؤه في هذه المسألة لا يسوغ لنا أن نتبرأ منه أو نكفره؛ لأن هذا القول لا يصدر إلا عن شبهة، نشأت من وجود روايات صحيحة في كتب أهل السنة والشيعة ظاهرها التحريف.

ثم قال الأخ الشويقي: لهذا كله، فإنني أدعو القيادات الشيعية - إن أرادوا التقريب والاجتماع الحقيقي لا المتوهم - إلى البحث في جذور المشكلة، وممارسة النقد الداخلي الصادق للمذهب، قبل توجيه اللوم للآخرين الذين لا يملكون إلا امتثال ما أوجبه الله عليهم من إنكار ما يرونه ويسمعونه من أقاويل منحرفة يتبناها كبار علماء المذهب، ويتلقاها عنهم مقلدوهم. وما لم تكن المواقف واضحةً كل الوضوح فلن يكون هناك جدوى من التلاوم والتشكي من الفرقة والاختلاف.

والجواب: أن علماء الشيعة كانوا وما زالوا يدعون أهل السنة إلى التقريب والاجتماع، وحفظ حقوق كل الطوائف، وعدّ المذهب الشيعي واحداً من ضمن المذاهب الإسلامية المعترف بها، وإعطاء الشيعة حقوقهم المهدورة كافة، السياسية وغيرها، وعدّهم مسلمين كغيرهم من أهل السنة، وعدم تكفيرهم، واستباحة دمائهم، والتحريض عليهم، وعدم إقصائهم عن المناصب العليا في الدول الإسلامية، ولا مانع من الحوار العلمي الهادف بينهم وبين غيرهم من الطوائف دون أي تشنج ولا تجريح.

والأخ الشويقي - هداه الله - أرسل ضلال الشيعة وهداية أهل السنة إرسال المسلمات، وبنى كل كلامه في مداخلاته على هذا الأساس، فكيف يمكن أن يكون طرفاً في حوار علمي هادف وهو يتكلم بهذه اللغة؟!

ثم إن الأخ الشويقي قد اشترط لحصول التقارب بين السنة والشيعة أن تكون المواقف واضحة كل الوضوح، مع أنه حكم على الشيعة مسبقاً بالضلال لروايات

موجودة في بعض كتبهم ولأقوال متناثرة من هنا وهناك، فالوضوح متحقق، وكتب الشيعة منتشرة في كل مكان، فأي وضوح يريده الأخ الشويقي غير هذا الوضوح؟

ثم قال الأخ الشويقي: وإعراض الشيعة عن مرويات الصحابة الكرام، فرعٌ عن فكرة (الإمامة والعصمة)، التي جعلتهم محلَّ تهمةٍ فيما ينقلونه عن نبيهم ﷺ؛ لأنه لا يمكن الثقة بنقلهم، بعد أن جحدوا النص الجليَّ الذي يثبت إمامة علي رضي الله عنه!

والجواب: أننا أوضحنا فيما تقدم أنه لم يدل دليل واحد من الكتاب والسنة على صحة التمسك بمرويات الصحابة الذين اختلفوا في الرواية عن النبي ﷺ، بل دلَّ الدليل الصحيح على لزوم التمسك بالكتاب والعترة النبوية الطاهرة، فهل نتمسك بمن لم نؤمر بالتمسك بهم، ونترك من أمرنا باتباعهم والأخذ منهم؟!

وأما تعليل الأخ الشويقي فهو غير صحيح؛ لأن جملة من الصحابة لم ينكروا النص الجلي على إمامة أمير المؤمنين رضي الله عنه، بل رووا الروايات الكثيرة الدالة على ذلك، كحديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، وحديث: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»، وحديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأتِ من الباب»، وغيرها من الأحاديث الواضحة في الدلالة على خلافة علي رضي الله عنه.

*****